طلاب وطالبات

المملكة العربية السعودية
برنامج الإنتساب المطور

ملخص مادة النحو التطبيقي

المستوى الثاني – كلية اللغة العربية – التعليم عن بعد

أمنية زاد الطالب

1432 / 1433 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

***

(سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

***

إخوتي أخواتي الزملاء والزميلات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

عمر الله أوقاتكم بالخيرات والمسرات ، ويسر لي ولكم سبيل العلم النافع والعمل الصالح

أقدم إليكم ملخصا شاملا من اجتهادي أثناء مذاكرتي لمادة :

* النحو – نحو 222 *

والتي قام بشرحها : د . خليل العباس

في المحاضرات المسجلة المقررة في منهجنا

راجية لي ولكم التوفيق والعون السداد

المحاضرة (1)

باب الموصول :

- لا نستطيع أن نضع للموصول تعريفًا واحدًا، لأن له نوعين مختلفين .

- يقسم النحويون الموصول إلى قسمين : حرفي و اسمي .

الموصول الحرفي :

أ- الموصول الحرفي هو : «كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر».

- ما يُطلق عليه «الموصول الحرفي» هو الكلمة التي يمكن أن يُصاغَ منها، ومما يليها من الكلام مصدرٌ ، نحو: أعجبني أنْ ساعدتَ الفقيرَ . حرف «أن» جاء بعده الجملة الفعلية الماضية «ساعدت الفقير»، صغنا من «أن» ومن الجملة التي تبعتها مصدرًا للفعل ساعد، وتقدير الكلام : «أعجبني مساعدتك الفقير» ، فكلمة «مساعدة» غير موجودة في الجملة، ولكن اشتقت بواسطة حرف «أن» و الجملة التي تبعته ، لذا «أن» موصول حرفي ؛ لأنه انطبق عليه التعريف أنه يمكن أن نصوغ منه ومن الكلام الذي تبعه مصدرًا .

- الموصول الحرفي هو الطريق أو الوسيلة التي عن طريقها ومن خلالها نصوغ و نشتق المصدر.

الموصولات الحرفية ستةِ :

1- «أَنَّ» بفتح الهمزة وتشديد النون.

2- «أَنْ» بفتح الهمزة وسكون النون.

3- «مَا».

4- «كَيْ».

5- «لَوْ».

6- «الَّذِي».

أمثلة على الموصولات الحرفية :

*** الموصول الحرفي «أَنَّ» .**

1- قال تعالى : (أَوَلَـمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) [العنكبوت:51] .

الموصول الحرفي «أَنَّ» جاء بعده جملة اسمية، ومعلوم أنه يأتي بعد «أَنَّ» جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر .

اسم «أَنَّ» هو الضمير، أصلُهَا: «أَنَّنَا»، اجتمع ثلاث نونات؛ حذفت واحدة فأصبحت «أَنَّ»، وهي الحرف الناسخ والموصول الحرفي .

تقدير الكلام :«أَوَلَـمْ يَكْفِهِمْ إِنْزَالُنَا»

*** الموصول الحرفي «أَنْ» .**

2- أحزنني أن محمدًا مريضٌ .

في هذا المثال عندنا الموصول الحرفي «أَنَّ» جاء معه «اسمُ أَنَّ» وهو كلمة ثم بعد ذلك «خبر أَنَّ» وهو كلمة «أن» في هذا المثال مع اسمها «محمدًا»، وخبرها «مريضٌ» ـ والاسم والخبر هنا هو ما نسميه بصلته ـ نستطيع أن نصوغ من هذين الاثنين مصدرًا، والمصدر يصاغ هنا من «خبر أَنَّ» و ليس من الفعل كما في المثال السابق: «أعجبني أن ساعدت الفقير»، أتى المصدر من خلال «الفعل» نفسه ، بالتالي تقدير الكلام هو: «أحزنني مرض محمد»، فكلمة «مرض» غير موجودة في الجملة، لكن اشتققناها بواسطة «خبر أَنَّ»، وهذا يدل على أن «أَنَّ» هي موصول حرفي.

3- (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة:184] .]

الموصول الحرفي هو «أَنْ» جاء بعدها «تصوموا».

هل يمكننا أن نصوغ من «أَنْ»، ومن الفعل الذي بعدها مصدرًا ؟

نستطيع أن نصوغ من هذين الاثنين مصدرًا وهو : مصدر الفعل «تصوموا»، وهو كلمة: «صيام»، والتقدير: «صِيَامُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ»، «صيام» ليست موجودة في الآية، ولكن اشتققناها عن طريق الموصول الحرفي «أَنْ».

*** الموصول الحرفي «ما».**

- كلمة «ما» تُستعمل في اللغة استعمالاتٍ كثيرة ، فهناك «ما النافية»، و «ما الموصولة»، و «ما المصدرية»، و«ما الاستفهامية»، و«ما الشرطية» ، وهنا هي مسوقة على أنها «مصدرية» بمعنى: أنها «موصول حرفي»، وحتى تكون موصولًا حرفيًا لابد أن ينطبق عليها التعريف وهو: «ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر».

4- (إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَـهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الحِسَابِ) [ص:26]

حرف الجر «الباء» جاء بعده كلمة: «ما» ، وكلمة: «ما» تبعها صلتها ـ الكلام الذي بعدها ـ وهي الجملة الفعلية : «نسوا يوم الحساب»، والفعل «نسي» مصدره «نسيان»، بالتالي يمكن أن نصوغ من الحرف المصدري «ما»، ومن الجملة الفعلية التي بعده مصدرا ، فيكون تقدير الكلام: «بِنِسْيَانِهِمْ يَوْمَ الْحِسَابِ» .

* الموصول الحرفي «كي» .

5- اجتهد في عبادتك لكي يرضى عنك الله.
«كي» مسبوقة باللام الجارة «لكي»، وجاء بعدها صلتُها، وهي الجملة الفعلية: «يرضى عنك الله»، ويمكننا أن نصوغ منها، ومن الفعل بعدها مصدرًا، وهو «الرضوان، أو الرضا»، فيكون التقدير: «اجتهد في عبادتك لرضوان الله عليك، أو لرضا الله عليك».

6- (لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) [الأحزاب:37]
«كي» جاءِ بعدها الجملة الفعلية المسبوقة بأداة النفي «لا»، يمكننا أن نصوغ من «كي»، ومن الفعل «يكون» مصدره «كون»، و حتى يكون الكلام مطابقًا لمعنى الآية ، لأنَّ الفعل منفي؛ يجب أن نسبق المصدر «كون» بكلمة تدل على النفي، فيكون التقدير: «لعدم كون حرج على المؤمنين».

* الموصول الحرفي «لو» .
7- (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) [البقرة:96]
«لو» وقع بعدها صلتها، وهي الجملة الفعلية: «يُعمر» مكونة من الفعل المضارع المبني للمجهول، مصدره : «التعمير»، وتقدير الكلام «يَوَدُّ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرَ»، أي: «إطالة العمر».

* الموصول الحرفي «الذي».
8- (وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) [التوبة:69]
كلمة «الذي» جاء بعدها صلتها الجملة الفعلية: «خاضوا» ، الفعل «خاض» مصدره : «خوض»، يكون التقدير : «وَخُضْتُمْ كَخَوْضِهِمْ».

- استعمال كلمة «الذي» في الآية على أنها موصول حرفي رأيٌ ذهب إليه بعض النحاة وهم قلة ،
أما جمهور النحويين فقالوا أن كلمة «الذي» في هذه الآية هي موصول اسم حُذفت النون منها ، وبعضهم قال: إن هناك موصوف محذوف ، وتقدير الكلام : «وخضتم كالخوض الذي خاضوا»، وبالتالي تُعَدُّ اسمًا موصولًا.
لذا سنعيد الحديث عنها عند الحديث عن الموصولات الاسمية - إن شاء الله-

المحاضرة (2)

ب- الموصول الاسمي :

الموصولات الاسمية : مجموعة من الألفاظ التي وضعتها العرب للمتحدَّث عنهم ،

الموصولات الاسمية قسمها النحاة قسمين : موصولات نص ، و موصولات مشترك

الفرق بين الموصول النص والموصول المشترك :

الموصول النص : هو الذي ينص به على نوع واحدٍ من الأجناس، بأن يستعمل للمفرد المذكر فقط، أو للمفردة المؤنثة فقط، أو للمثنى المذكر، أو للمثنى المؤنث، أو لجمع الذكور، أو لجمع الإناث، فيستعمل في جنسٍ واحدٍ، ولا يصح استعماله في غيره.

لذا سمي نصًّا؛ أي: يُنصُّ به على نوع محدد ويستعمل لنوع مخصوص .

الموصول المشترك : مشترك بين جميع الأنواع، يُمكن أن يُعبر به على المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث.

لذا سُمي مشتركًا ؛ لكونه مشتركًا بين جميع تلك الأنواع والأجناس ، يستعمل للجميع على حد سواء .

*** الموصولات النصية .**

عددها : 8

وتعدادها باعتبار حالات الناس، أو بحالات الأنواع والأجناس التي تستعمل لها الموصولات الاسمية، من حيث الإفراد، والتثنية، والجمع، ومن حيث التأنيث ، والتذكير.

1- «الذي» للمفرد المذكر ، ويستعمل للعاقل وغير العاقل، وللعالم وغير العالم .

- المفرد المذكر يطلق عليه كلمة «الذي» أيًّا كانت حالته من حيث العقل وعدم العقل، أو العلم وعدم العلم .

- بعض كتب النحويين يقولون: «للعاقل وغير العاقل»، وبعضهم يستحسن كلمة: «للعالم وغير العالم»

لأن كلمة : «الذي» تطلق على الله ، ولا يصح أن يقال: «للعاقل» في حق الله ، لذلك يستبدلونها بكلمة: «للعالم» .

أمثلة :

أ- (الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ) [الزُّمر:74] كلمة «الذي» هنا أطلقت على الله بالإفراد والتذكير من حيث اللفظ فقط .

ب- «هذا الكتاب الذي اشتريته» كلمة «الذي» هنا لغير العاقل، ويراد بها «الكتاب»، وهو مفرد مذكر .

ج- (هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ) [الأنبياء:103] فكلمة «الذي» هنا يراد بها «يوم»، و هي مفرد «مذكر غير عاقل» .

2- «التي» للمفردة المؤنثة، تُستعمل «العاقلة وغير العاقلة».

أمثلة :

أ- (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) [المجادلة:1]

فهنا استعملت كلمة: «التي» وأُريد بها المرأة التي جاءت للرسول

ب- (مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) [البقرة:142]، أُريد بها «القبلة»، وهي مفردة مؤنثة غير عاقلة .

3- «اللذان»، تُستعمل للمثنى من الذكور، بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر.

أمثلة :

أ- «جاء اللذان سافرا معي»، بالألف في حالة الرفع .

ب- «رأيت الرجلين اللذين شاركا في الصدقات»، بالياء؛ لأنها منصوبة .

رأيت : فعل وفاعل، والرجلين : مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، و«اللذين» صفة للرجلين منصوبة مثله .

ج- «سلمت على الرجلين اللذين سافرا معي»، بالياء؛ لأنها في محل جر ،

الرجلين : اسم مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، واللذين : صفة له مجرورة مثله وعلامة جره الياء .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

4- «اللتان» للمثنى من الإناث، بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر.

أمثلة :

أ- «جاءت المرأتان اللتان حفظتا القرآن»، اسم موصول أُطلق على مثنًى من الإناث وجِيء بها مرفوعة بالألف؛ لأنها صفة للاسم المرفوع قبلها .

ب- «رأيت السيارتين اللتين قطعتا الإشارة»، منصوبة بالياء؛ لأنها صفة للسيارتين.

ج- «مررت بالطائرتين اللتين أقلعتا»، مجرورة بالياء؛ لأنها أيضًا في محل جر.

الطائرتين : اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، واللتين : صفة له مجرورة مثله، وعلامة جرها الياء .

تنبيه :

- كلمة «اللتان، واللتين» وكذلك كلمة: «اللذان، واللذين» هاتان وضعتهما العرب للمثنى من الذكور، والمثنى من الإناث عند كتابتهما تكتبان بـ«لامين» بخلاف كلمة : «الذي، والتي» فإنهما تكتبان بـ «لام واحدة» .

- حصل خلاف بين النحاة في كلمة «اللذان واللذين»، و«اللتان واللتين» من ناحية الإعراب :

هل هو إعراب بالحروف الظاهرة بـ«الألف» رفعا ، وبـ«الياء» نصب وجرا ، أم إن الكلمتين مبنيتان وأعربتا بالألف في الظاهر فقط، ولذا تكون في محل رفع !

1- بعضهم يقول: كلمة «اللذان واللذين»، و«اللتان واللتين» هما كلمتان معربتان، بالتالي عند الرفع نقول: مرفوعتان وعلامة رفعه الألف، وعند النصب والجر نقول: منصوبتان أو مجرورتان، وعلامة نصبهما أو جرهما الياء، فيعربان كما يعرب المثنى .

2- رأي آخر يقول: إن كلمة «اللذان واللتان» هما كلمتان مبنيتان مثلهما مثل بقية الأسماء الموصولة كلها مبنية، بالتالي يكون إعرابهما تقديرًا وليس ظاهرًا .

5- لفظان استعملتهما العرب لجماعة الذكور، من العقلاء و من غير العقلاء : «الْأُلَى» وتكتب بألف مقصورة ، و«الَّذِينَ» وهي الاكثر شهرة ، وكلاهما مستعملان عند العرب .

نحو : «جاء الَّذِينَ سافروا أمس» أو «جاء الْأُلَى سافروا أمس » كلاهما يُستعملان للحديثِ عن جماعة الذكور، ولا فرق بينهما في المعنى .

6- وضعت العرب أيضًا ثلاثة ألفاظ لجماعة الإناث : «اللَّاتِي»، «اللَّائِي»، «اللَّوَاتِي » و تُستعمل عند العرب بالمعنى نفسه.

نحو : «جاءت النسوة اللاتي سافرن، أو اللائي سافرن، أو اللواتي سافرن» .

- نجد أنها «تسعٌ» موصولات اسمية ، وقد ذكرنا أنها «ثمانٍ»، فكلمة: «اللائي» و«اللاتي» الفرق بينهما الهمزة، لذا لا يعدونهما لفظين مختلفين .

* الموصولات المشتركة .

- الأسماء الموصولة المشتركة عدَّها النحاة وحصروها في ستة ألفاظ :

«اثنان منهما يبدآن بالميم، واثنان يبدآن بالهمزة، واثنان يبدآن بالذال»، وهذه الأسماء الموصولة المشتركة ، وهي :

«مَن»، و «مَا»، و «أيّ» بتشديد الياء، و«ال»، و «ذو»، و« ذا» يمكن أن نستعملها، ونُعبر بها عن جميع الأنواع.

1- «مَن» موصول اسمي مشترك يُستعمل لجميع الأنواع من الذكور والإناث، ومن المفردات والمثنيات والجموع ، والغالب والأصل أنها تُستعمل لذوي العلم ، كقوله تعالى : (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) أُريد بها الله .

ويقول النحاة بأنه يجوز استعمالها أيضًا لغير العاقل في ثلاث مسائل :

المسالة الأولى : إذا نُزِّلَ غير العاقل منزلة العاقل .

معلوم أن غير العاقل هو غير عاقلٍ، وليس له عقلٌ وإدراكٌ ووعيٌ، بالتالي لا يستحق أن يُعبَّر عنه بكلمة «مَن» التي هي للعاقل، ولكنه إذا نُزِّلَ منزلة العاقل، ورُفع إلى مستواه ، بأن يُوَجَّهُ له الخطاب، أو يُتكلَّمُ معه، أو يُلْقَى عليه تحية ، فحينئذٍ يجوز أن يعبر عنه بكلمة «من».

نحو :

أ- (وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) [الأحقاف:5] أُريد بها : الذين يُدْعَوْنَ من دون الله و لا يستطيعون إجابة الدعاء، وهم كُلُّ مَنْ عُبِدَ من دون الله، كالأصنام والأحجار التي لا تعقل ، لكنها نزلت منزلة العاقل فعبر عنها بـ «من» .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

ب- قول الشاعر:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ   لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

رأى الشاعر سربًا من الحمام يطير، فخاطبه وناداه : «يا سرب القطا» و القطا: جمع من القطاة وهو نوع من الحمام معروف.
في قوله: «هل من يعير جناحه» استعمل كلمة: «من» وهو يتحدث عن «سرب القطا» كونه قد نُزِّل منزلة العاقل،لأنه قد وُجِّه النداء إليه ، وتوجيه النداء فيه تنزيل لغير العاقل منزلة العاقل فالنداء لا يوجه إلا للعقلاء .
ج- قول امرئ القيس :

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ خَالِي

مر الشاعر بأطلال بالية قد اندثرت وبليت، وألقى عليها تحية الصباح التي كانت مشهورة أيام الجاهلية: «عم صباحًا، وعم مساءً»، فخاطبه، وقال له: «عم صباحًا أيها الطلل»، ثم استدرك على نفسه وقال: «وهل يعمن من كان في العصر خالي».

الشاهد في قوله: «من كان في العصر خالي»، فاستعمل كلمة «من»؛ مع أنه تحدث عن الأطلال التي مرَّ بها ؛ لأنه نُزِّل منزلة العاقل، فالتحية لا تُلقى إلا على من يعيها ويجيبها.

المسألة الثانية : أن يندرج تحت معناها العاقل وغير العاقل.
نحو :
أ- (أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ) [النحل:17]
ب- (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ) [الحج:18]
ج- (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ) [النور:45]

المسألة الثالثة : أن يقترن غير العاقل مع العاقل في كلام عام يأتي بعد ذلك تفصيله بكلمة «من» .

أي : أن يأتي في بداية الكلام جملة عامة، ثُم يأتي تفصيلها بكلمة «من»، فالكلمة العامة تنطبق على الجميع العاقل وغير العاقل .
نحو : (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ) [النور:45]
اجتمع معها العاقل في جملة متقدمة، وهي: (وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)، فهذه الجملة تنطبق على العاقل وغير العاقل ، ثم جاء بعدها التفصيل بكلمة «من»، فمنهم من يمشي على بطنه (الزواحف) ، ومنهم من يمشي على رجلين (بنو البشر والطير)، ومنهم من يمشي على أربع (البهائم)

2- «ما» موصول مشترك تستعمل للمفرد، وللمثنى، والجمع، وللمذكر، والمؤنث ، لكن الغالب والأصل فيها أن تستعمل لغير العاقل بعكس كلمة «من»، كما في قوله تعالى : (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ) [النحل:96] هنا اسم موصول بمعنى الذي، يعني: «الذي عندكم ينفد» أريد به غير العاقل.

المواضع التي أجازوا فيها استعمال كلمة «ما» للعاقل ثلاثة:

الموضع الأول : إذا اجتمع العاقل مع غير العاقل في كلام يصحُّ أن يُعبر بكلمة «ما» فيشمل النوعين .
نحو قوله تعالى : (سَبَّحَ للهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [الحديد:1] .
كلمة «ما» هنا أُريد بها الملائكة « وهم من العقلاء»، وأُريد بها الكواكب والنجوم و«هم من غير العقلاء»، فاجتمع النوعان .

الموضع الثاني : إذا أريد به أنواع مَن يعقل ، فالعاقل له أنواع، وقد يختلف في نوعه وجنسه ، فمنهم المذكر، و المؤنث، وقد يختلف في مواصفاته، فمنهم الطيب و الخبيث ، و الحسن والقبيح ، و الكريم واللئيم .
مثال : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء:3] .
استعمل كلمة «ما» مع أن الحديث عن النساء، وهن من العقلاء ، لكون المراد نوع من العقلاء .
وبعض النحويين يقول: لكون المراد نوع من العقلاء موصوف بوصف معين وهو الطيبة ، فالمراد هنا وصف من أوصاف العقلاء.
فبالتالي يمكن سوغ أمثلة على هذا المنوال مثلاً : « احضر درس النحو عند ما ارتحت له من الأساتذة » استعملنا «ما» للتعبير عن نوع من العقلاء وهم الأساتذة .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

الموضع الثالث : إذا كان هناك أمر مبهم .
أي إذا رأيت شيئًا مبهمًا أمره لا تدري هل هو إنسان أو غير إنسان ذكر أو أنثى ..إلخ
كأن ترى شيئًا من بعيد مبهمًا أمره عليك لا تعرف ما نوعه وما جنسه، تقول : أنظر إلى ما ظهر .

3- «أيّ» بفتح الهمزة وتشديد الياء ، تُستعمل للعاقل ولغير العاقل، للمذكر والمؤنث، والجمع والمفرد والمثنى .
- تُستعمل في اللغة بمعانٍ متعددة، فهناك «أي» الاستفهامية، و«أي» الشرطية، و «أي» الموصولة، و«أي» الوصفية، و «أي» الحالية ، و«أي» التي تُستعمل فيَ النداء، مثل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) ، وحديثنا عن «أي» الموصولة التي تُعتبر اسمًا موصولًا.
- عند جمهور النحويين «أي» هي اسم موصول مشترك ، غير أحد النحويين
- الإمام خالد ، فذهب إلى أن : كلمة «أي» لا تعتبر اسمًا موصولًا ـــــــ و هو رأي تفرد به ورد عليه النحاة واستدلوا :
بقول الشاعر:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكَ فَسَلِّمْ عَلَى أَيّهِمْ أَفْضَلُ

هذا البيت رُوِيَ بروايتين :
الأولى: «فسلّم على أيّهم» ببناء أي على الضم ـــــــ وهي المشهورة
والرواية الأخرى: «فسلم على أيِّهم» بجر كلمة أي.

الشاهد أن : كلمة أيهم لو كانت من نوع آخر غير موصولة ، كأن تكون «أي» الشرطية أو الاستفهامية، أو أي نوع آخر؛ لوجب أن تكون مجرورة كما في الرواية الأخرى، لكن مجيء البيت بالبناء على الضم : يدل على أنها اسم موصول؛ لأن ليس له وجه آخر.
هذا بالنسبة لأول أمر في كلمة «أي» الموصولة أنها هي اسم موصول عند جمهور النحاة.

أحكام خاصة بكلمة «أي» :

1- يجب أن تكون مُضافة لنوع معين من الألفاظ وهي المعارف وحدها.
«أي» لابد أن تكون مضافة ويجوز أن تقطع عن الإضافة وتنون حينئذٍ ، لكن «أي» الموصولة إذا أضيفت :
فيجب أن تضاف إلى المعارف تحديدًا ، و لا يجوز أن تضاف إلى النكرات ـــــــ وهو الراجح عند جمهور النحويين .
خلافًا لبعض النحويين كالعصفور الذي جوز أن تضاف إلى النكرات .

المحاضرة (4)

2- يجب أن يكون العامل الذي يعمل فيها ـ كالفعل ـ مُتقدمًا، ويجب أن يكون زمنه مستقبلًا، فلا يصح أن يكون العامل فيها متأخرًا عنها، ولا يصح أن يكون زمنه ماضيًا أو حاضرًا.

وهذا يتناسب مع كلمة «أي» لأن فيها الدلالة على الغموض والإبهام من طبيعتها، فلا يناسبها إلا الزمن المستقبل؛ لأنه هو المبهم أمره، وهو محل خلاف فبعض النحويين اشترطوا هذا الشرط ، وبعضهم النحويين لا يشترطه

أمثلة على «أي» الموصولة :

أ- قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم:69] .

والمعنى : ثم لننزعن من كل شيعة الذي هو أشد على الرحمن عتيًا .

نلحظ بأنها مضافة إلى المعرفة، وهي الضمير هم، فالشرط موجود فيها، والعامل الذي عمل فيها متقدم عليها وهو الفعل «ننزعن» وزمنه مستقبل لم يقع بعد؛ لأنه سيحصل يوم القيامة .

3- هل تستعمل كلمة «أي» باللفظة نفسها سواء كان الحديث عن المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ؟

أ- تستعمل كلمة «أي» لجميع الأنواع بصيغة واحدة سواء كنا نتحدث عن مفرد أو مثنى أو جمع، مذكر أو مؤنث وهو المشهور عند العرب .

نحو : «سافرت أي البلدين أحب»، أو «سافرت إلى أي البلدان أحب» .

ب- من النحويين من أجاز تتعدد الصيغة ، فيؤتى بكلمة «أي» للمفرد ، و « أية » للمؤنث ، و«أيان» للمثنى المذكر، و«أيتان» للمثنى المؤنث ، و«أيات» لجمع الإناث ، و«أيون» لجمع الذكور، فتتعدد الصيغة وتتغير بناء على نوع من نتحدث عنه و إن كان جائزًا إلا أنه ليس المشهور عند العرب .

4- هل كلمة «أي» مُعربة أم مبنية ؟

الكثير والغالب في كلمة «أي» الموصولة أن تكون معربة ، و بعض النحاة قال بأنها دائمًا معربة .

وذكر بعض النحاة كسيبويه أن كلمة «أي» تكون معربة إلا في حالة واحدة تكون مبنية .

ذكر ابن هشام في كتابه : تُبنى «أي» على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها .

نعرف أن كلمة «أي» مضافة إلى كلمة أخرى بعدها، فالغالب أن تكون مضافة، ويكون المضاف إليه مذكورًا و موجودًا في الكلام ، ثم يأتي بعدها صلتها، وهذه الصلة قد تكون جملة فعلية ، أو جملة اسمية، فإذا كانت جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وحذف المبتدأ ، حينئذٍ نحكم على كلمة «أي» بأنها مبنية .

- إذن نحكم على «أي» بأنها مبنية على الضم : إذا أضيفت، و إذا كانت الصلة بعدها جملة اسمية ، وليس فعلية، وإذا حذف صدر صلتها ، أي : لم يذكر المبتدأ في الكلام نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم:69] .

«أيهم» : اسم موصول بمعنى الذي ، نلحظ أنها مبنيةً على الضم ؛ لأنها لو كانت مُعربة ؛ لوجب أن تكون منصوبة، فهي مفعول به للفعل «ننزعن» ، وقد قلنا بأن كلمة «أي» تُبنى على الضم ، و أضيفت إلى الضمير الذي بعدها، و حذف صدر صلتها، وصلتها هي الجملة الاسمية بعدها « أشد على الرحمن عتيا »، عندنا أحد عناصرها كلمة «أشد» مرفوعة، وهي الخبر، فلابد من وجود مبتدأ لكنه محذوف، وتقدير الكلام: « لننزعن من كل شيعة أيهم هو أشد»، أي محذوف صدر صلتها ، وبذلك يجوز أن تبنى على الضم .

- بناء «أي» على الضم ليس واجبا بل جائز، بمعنى : يجوز أن تُبنى ويجوز أن تُعرب ، نحو :

«قابلت أيّ الطلاب أفضل»، هنا وقعت مفعول به للفعل «قابلت»، ومفترض أن تكون منصوبَة ، فنقول: «قابلت أيَّ الطلاب»، لكن لأنه انطبق عليها شروط البناء على الضم ، فهي إلى كلمة الطلاب، و حذف صدر صلتها ـ صلة الموصول التي جاءت بعدها ـ جملة اسمية مكونة من مبتدأ محذوف وخبر ، وتقدير الكلام : «أي الطلاب هو أفضل» .

- وتُعرب : اسم موصول مبني على الضم في محل نصب للمفعول به .

4- «ال» تُستعمل على أنها حرف تعريف، يدخل على الاسم النكرة لكي يصبح معرفة، لكن «ال» التي نتحدث عنها ، والتي يعدها النحاة من الأسماء الموصولة المشتركة فهي «ال» الموصولة التي تدل على معنى الاسم الموصول، فتكون بمعنى «الذي»، أو بمعنى «التي» ، أو «اللذان»، أو «اللتان»، أو «الذين»، أو «اللاتي».

تكون «ال» اسمًا موصولًا إذا دخلت على أحد هذه الأنواع : اسم الفاعل، واسم المفعول ، و الصفة المشبهة.

فإذا دخلت على أي من هذه الثلاث نحكم عليها بأنها اسم موصول مشترك ، نحو :

أ- اسم الفاعل : جالس من جلس ، منتقل من انتقل ، مشارك من شارك ، فإذا أدخلنا عليها «ال» نقول :«جاء المشارك في الإحتفال » و «جاءت المشاركة في الاحتفال» و«جاء المشاركان في الاحتفال» ونحكم عليها بأنها اسم موصول ؛ لأنها دخلت على اسم فاعل، ونفسرها بواحد من الأسماء الموصولة «الذي» و«التي» و«اللذان»... ونحكم عليها بأنها اسم موصول ، وليس حرف تعريف .

ب- اسم المفعول : ويُؤخذ من الفعل المبني للمجهول سواء من الفعل الثلاثي : «ضُربَ مضروب، وقُتل مقتول، وسُرق مسروق»، أو من الأفعال غير الثلاثية : «انتقل منتقل، شارك مُشارِكٌ، استقدم مُستقدم»، إذا دخلت عليه «ال»؛ فإن «ال» حينئذٍ تكون اسمًا موصولًا، نحو : «جاء المضروب أخوه»، بمعني جاء الذي ضرب أخوه .

ج- الصفة المشبهة : وهي التي تدل على الثبات والدوام وتشتق من الأفعال الثلاثية؛ لإفادة ثبات ودوام الصفة، نحو : « حَسنَ ، بطل ، مستقيم» إذا دخلت عليها «ال»، فتكون اسمًا موصولًا، نحو : «جاء الحسن وجهه» ، أو «جاء الحسن خلقه» ، يعني : «جاء الذي حسن وجهه» .

ما عدا ذلك فإنها تكون حرف تعريف ، و ليس اسمًا موصولًا.

5- «ذو» تُستعمل على أنها اسم من الأسماء الستة، بمعنى: «صاحب»، لكن الآن نستعملها بمعنى آخر، على أنها اسم موصول مشترك وهو خاصٌّ بقبيلة من قبائل العرب (طيء) ، فقبيلة طيء هم الذين استعملوا كلمة «ذو» على أنها اسم موصول، ولم يستعملها غيرهم من العرب كاسم موصول ، ومنه قول الشاعر الطائي :

فَإِنَّ الْـمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

استعملها على أنها اسم موصول بمعنى «التي».

وقال الشاعر :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَ

استعملها الشاعر على أنها اسم موصول بمعنى الذي ، وجعلها مثل «ذو» بمعنى صاحب ، مجرورة بالياء .

- كلمة «ذو» التي من الأسماء الستة تُعرب بالواو في حالة الرفع، وبالألف في حالة النصب، وبالياء في حالة الجر،
- كلمة «ذو» التي بمعنى الاسم الموصول فيها قولان :

أن تكون مبنية على الواو دائمًا في جميع حالاتها الإعرابية وثابتة لا تتغير صيغتها سواء المفرد أو المثنى أو الجمع ـــ وهو المشهور وسمع عن الطائيين بعض النماذج أعربوا فيها «ذو»، فأتوا بها مرة بالواو، ومرة بالياء ـــ وهذا يدل على أن التصرف الإعرابي جائزٌ وهنا تتغير صيغتها فنقول : «ذات» و«ذواتا» و«ذوات» ....

قال الشاعر: «ذو حفرت» مع أنه يتحدث عن البئر المؤنثة، فلو كانت كلمة «ذو» تتغير؛ لقال: «وبئري ذات حفرت»، لأن كلمة «ذو» تبقى على صيغة واحدة حتى لو كان المراد مُؤنثًا .

6- « ذا» تُستعمل على أنها اسم إشارة، نحو : «ذا رجل يمشي»، ويمكن أن نسبقها بـ «هاء التنبيه»، فنقول: «هذا رجل يمشي» ، الغالب والمشهور فيها أنها اسم إشارة، لكن الحديث الآن على استعمالها كاسم موصول .

تكون اسمًا موصولًا إذا تحقق فيها ثلاثة شروط حينئذٍ :

أ- أن لا يكون مُرادًا بها معنى الإشارة .

يكون مراد بها معنى الإشارة إذا جاء بعدها اسم مفرد، نحو: «من ذا الذاهب؟» ، و«من ذا المتكلم ؟»، و«ما ذا التواني والكسل؟»، فلا يؤتى بعدها باسم مفرد، وإنما (يجب أن يأتي بعدها جملة) .

ب- أن لا تكون مُلغاة .

تكون ملغاة إذا تصور أنها مركبة مع ما قبلها ، أي : مع كلمة «ما» أو كلمة «من»، وتكون مركبة إذا نظرت إليها على أنها كلمة واحدة ، نحو : «ماذا صنعت ؟» بمعنى «أي شيء صنعت ؟» ، نظرت إليها بمعنى كلمة واحدة ، فلم تعد كلمة «ذا» ، و «ما» مستقلة بنفسها .

فأصبحت مُلغاة ، وبالتالي في الإعراب ؛ سنقول: ماذا: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم ، ولن تعرب «ما» وحدها، و«ذا» وحدها .

أما «ذا» بمعنى الاسم الموصول يجب أن تستقل بنفسها ، نحو : «ما ذا صنعت ؟ » بمعنى «ما الذي صنعت ؟» ، وستعرب «ما» وحدها وتكون : اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، وتعرب «ذا» وحدها فتكون : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ .

ج- يجب أن يتقدمها أحد اللفظين : كلمة «ما» الاستفهامية، أو كلمة «مَن» الاستفهامية ، فنقول: «ما ذا ؟» أو «من ذا ؟»، فنحكم على كلمة «ذا» في هذا التركيب بأنها اسم موصول بمعنى : «ما الذي ؟»، وكلمة « ذا » أي: «من الذي؟»

ذكر المؤلف ابن هشام الأنصاري قول الشاعر :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْـمَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَـى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

فكلمة «ذا» في هذا المثال ، تحقق فيها الشروط الثلاثة :

1- ليست للإشارة بدليل أنه جاء بعدها جملة، وليس اسم مفرد.
2- غير مركبة مع كلمة «ما» وإنما مستقلة بنفسها.
3- مسبوقة بكلمة «ما» الاستفهامية .

وبالتالي فهي اسم موصول بمعنى «الذي» .

لو نظرنا إليها على أنها كلمة واحدة، سيكون إعراب «ماذا» : مفعول به متقدم للفعل «يحاول»، يعني : «أي شيء يحاول»، وبالتالي سيأتي البدل بعدها في الشطر الثاني كلمة «أَنَحْبٌ» ، و يفترض أن يكون منصوبًا«أَنَحْبًا» .

لكن البيت مروي بالرفع، تعرب «ما» هنا : اسم استفهام مبتدأ في محل رفع، و«ذا» اسم موصول بمعنى «الذي» ، في محل رفع خبر المبتدأ.

عندما تأتي مع كلمة «ما»، فإن الأمرين محتمل، إما تكون كلمة «ذا» مركبة مع «ما»، أو تكون غير مركبة ، وبسياق الكلام يتبين الأمر جاءت «أنحبٌ» بالرفع، فدلَّنا على أن كلمة «ما ذا» غير مركبة .

مثال آخر فيه «ذا» مسبوقة بمن الاستفهامية ، قال الشاعر :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الظَّاعِنِينَ حَزِينُ ... فَمَنْ ذَا يُعَزِّي الْـحَزِينَ

كلمة «ذا» سبقت بمن الاستفهامية، وانطبقت فيها الشروط فلا يُراد بها الإشارة هنا، بدليل أنه لم يأت بعدها اسم مفرد، وإنما جاء جملة: «يعزي الحزين»، ولم تُركب مع «من»، و قد سُبقت بـ«مَن» الاستفهامية، وبالتالي فهي اسم موصول .

- الشرط الثالث (أن يسبق كلمة «ذا» أحد هذين اللفظين، إما «مَن» الاستفهامية، أو «ما» الاستفهامية) يشترطه البصريون ولا يشترطه الكوفيون ، ولا يعتدون به ، ويقولون كلمة «ذا» تُعتبر اسمًا موصولًا حتى ولو «لم» يأتِ قبلها «ما» الاستفهامية، ولا «من» الاستفهامية، ويستدلون على ذلك ببيت من الشعر في قول الشاعر : عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

أحد الشعراء كان مسجونًا عند والي اسمه عباد ، فلما أطلق سراحه ركب بغلته وتوجه إلى بلد آخر، فكان يخاطب بغلته ، يقال اسمها عدس ، وبعض النحاة يقول بأن كلمة «عدس» زجر للبغل حتى ينطلق .
الكوفيون : يقولون بأن كلمة «ذا» في هذا البيت هي اسم موصول بمعنى «الذي» ، والمعنى: «أمنت والذي تحملين طريق»، مع أنه لم يأتي قبلها «ما» الاستفهامية، أو «من» الاستفهامية، فالشرط الثالث غير موجود، لكنهم لا يعتدون به.
البصريون : لم يقبلوا هذا الاحتجاج وردوا عليهم بأن كلمة «ذا» في البيت: هي اسم إشارة، بدليل أنها اقترنت بحرف التنبيه الهاء، فنظرًا لكون الشرط الثالث غير موجود فلا تعد اسمًا من الأسماء الموصولة المشتركة.

* الصلة :

- الأسماء الموصولة لابد أن يأتي بعدها ما يتممها ويوضح معناها، وهو ما يُسمى بـ (صلة الاسم الموصول) ، فلابد في كل اسم موصول أن يتبعه جزء من الكلام يوضحه ويزيل غموضه .
أ- الصلة لابد أن تكون متأخرة عن الاسم الموصول، فتأتي بعده وليس قبله .
ب- لابد أن تشتمل على ضمير يرجع إلى الاسم الموصول ويطابقه ، نحو:
«جاء الذي سافر أمس» ـــــ الجملة «سافر أمس» هي صلة الاسم الموصول، و متضمنة ضميرًا يعود على الاسم الموصول، والضمير «هو» فاعل الفعل سافر، سافر: فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر تقديره هو، ويرجع إلى الاسم الموصول.
فلابد من وجود ضمير يعود على الاسم الموصول حتى يحصل الربط ، يطابقه يوافقه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث .
لأنه لو لم يوجد هذا الضمير لَما أصبح هناك ارتباط في الجملة، فلو قلت : «سافر الذي دخل محمد إلى الجامعة»، فليس هناك ارتباط بين الاسم الموصول والكلام الذي بعده .
ج- الصلة تأتي على أحد نوعين : جملة ، أو شبه جملة.

صلة الموصول (جملة) :

نحو: «جاء الذي أبوه مريض» ـــــ جملة اسمية
نحو: «جاء الذي سافر أخوه أمس» ـــــ جملة فعلية

- صلة الموصول التي تأتي جملة ، لابد أن تكون خبرية ، ولا يصح أن تكون جملة إنشائية .
الجملة الخبرية : هي التي تحتمل الصدق والكذب ، نحو : «جاء الذي سافر أخوه أمس» .
الجملة الإنشائية : هي التي لا تحتمل الصدق والكذب ، نحو : «اضرب فلانًا»، أو «لا تتكلم مع فلان» .
- ويجب أن تكون معهودة معلومة لدى المخاطب ومفهومة ، فلا يصح أن تكون غير مفهومة أوغير معهودة ، إلا في مقام واحد ذكره النحاة : هو مقام الإبهام للتفخيم والتهويل ؛ حينئذٍ يجوز أن يؤتى بصلة الاسم الموصول مبهمة ، نحو قوله تعالى : (فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)
يعني: «فغشيهم من اليم الذي غشيهم»، الجملة هنا فعلية : «غشيهم» ، و مبهمة غير واضحة ؛ لأنه يراد بها الإبهام من باب التفخيم والتعظيم.

المحاضرة (6)

صلة الاسم الموصول (شبه الجملة) :
يراد به ثلاثة أنواع : الظرف ، الجار والمجرور ، الصفة الصريحة .
الظرف: قد يكون زمان، أو مكان.
الجار والمجرور: وجود حرف الجر وبعده الاسم المجرور.

- الظرف والجار والمجرور يمكن أن يكونا صلة للاسم الموصول ، فيأتي بعده ظرف، جار ومجرور ، ويعد صلة للإسم الموصول ،
لكن بشرط : أن يكونا تامين .
نعرف أن الظرف والجار والمجرور من الأشياء التي تتعلق بالأفعال، أو بالأسماء المشتقة، فلابد من تعلقهما بشيء ، لذا الجار والمجرور، والظرف عندما يكونان صلة فهما متعلقان بفعل محذوف ، ولابد حتى يكونا تامين أن يكونا متعلقين بفعل عام، استقر أو كان، نحو :
أ- «جاء الذي عندك»، أو «جاء الذي في البيت»
الصلة ظرف «عندك»، والمعنى هنا مستقيم ؛ لكون الظرف «عندك» متعلق بفعل محذوف تقديره : «كان، أو استقر»،
فالمعنى: «جاء الذي عندك»، بمعنى: جاء الذي استقر أو كان عندك ، فنحكم على كلمة «عندك» بأنها تامة لأنها متعلقة بفعل عام استقر أو كان ، ولا يصح أن تأتي بكلمة «عند»، وتجعلها صلة الاسم الموصول ، إذا كنت تريد فعلًا خاصًا، أي في ذهنك مثلًا: «جاء الذي نام عندك»، أو «جاء الذي أكل عندك»، أو «جاء الذي جلس عندك»، حينئذٍ لا يصح حذف الفعل، ويجب ذكره،وبالتالي تكون الصلة جملة فعلية : «جلس عندك»، أو «نام عندك» .
أما إذا أردت أن تأتي بالظرف وحده «عندك» بدون الفعل، وتجعله صلة الاسم الموصول، فلا يصح إلا إذا كان تامًا، وإذا أردت أن تجعله تامًا ؛ فيجب أن يكون متعلقًا بفعل محذوف عام تقديره «استقر» .
لو كان المراد فعلًا خاصًا معينًا، «نام، أو أكل، أو شرب»، فيجب أن يذكر ولا يصح أن يُحذف، وعليه لا يكون الظرف حينئذٍ تامًا، بل ناقصًا؛ لأنه تعلق بفعل مخصوص: «نام، أو جلس» .
فالظرف التامّ، يجب أن تعلقه بفعل عام وهو «استقر، أو كان».
ب- «جاء الذي في البيت»،
في البيت: جار ومجرور، هو صلة الاسم الموصول، ويجب أن يكون تامًا، ويكون تامًا إذا علقته بفعل عام تقديره: «استقر، أو كان»،
فيكون المعنى: «جاء الذي استقر في البيت»، أو «جاء الذي كان في البيت»، ولا يكون قصدك فعلًا خاصًا: «جاء الذي نام في البيت» .
فلو كان المقصود فعلًا معينًا، فيجب أن يذكر، ولا يصح أن يحذف .
- الظرف والجار والمرور التامان ، يأتيا بمعنى العموم، والاستقرار والكينونة ، بغض النظر عن أي فعل مخصوص،

الصفة الصريحة : هي الصفة الخالصة للوصفية ، **فمعنى الوصفية مُراد فيها، وليس المراد أنه خرج عن معنى الوصفية، وبقي اسمًا؛ لأن بعض الأسماء هي في أصلها أوصاف، لكنها تُستعمل على أنها من الأسماء، فتكون دارجة على ألسنة الناس على أنها من الأسماء و ليست من الأوصاف، مع إنها هي في الأصل أوصاف، لكنها في الاستعمال خرجت من الوصفية، وأصبح يراد بها الاسمية.**
- الصفة الصريحة تكون صلة لنوع معين من الأسماء الموصولة وهو «ال» فقط ، وهذا يعني أن الصفة الصريحة يجب أن تكون من أحد الأنواع التي ذكرناها سابقًا ، وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ، نحو: «جاء الضارب زيدًا»، و«جاء المضروب أخوه»، و«جاء الحسن وجهه»، الضارب: اسم فاعل، والمضروب: اسم مفعول، والحسن: صفة مشبهة، وكل واحد منها في أوله اسم موصول «ال»، وبعد الاسم الموصول جاءت الصلة ، والصلة هنا اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، و تُعتبر شبه جملة؛ لأنها ليست جملة ، وشبه الجملة : إما أن يكون ظرفًا ، أو يكون جارًا ومجرورًا، أو يكون صفة صريحة .

- الظرف أو الجار مجرور، يكونان صلة لبقية الأسماء الموصولة، سواء كانت الموصولة المشتركة، أو الأسماء الموصولة النصية، أما الصفة الصريحة فهي خاصة بنوع معين من الأسماء الموصولة «ال» دون بقية الأسماء الموصولة.

(العائد) :
ذكرنا أنه لابد من وجود ضمير يعود على الاسم الموصول حتى يحصل الربط بين الصلة و الاسم الموصول .
العائد : هو الضمير الموجود في صلة الاسم الموصول ، و يعود على الاسم الموصول .
الأصل أن يكون العائد موجودًا، ومذكورًا في الكلام.
فعندما أقول: «جاء الذي سافر أخوه أمس»، الضمير موجود في كلمة «أخوه»،
سافر : فعل ماضٍ، وأخو : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه .
- العائد يتغير تبعًا للاسم الموصول، لو جاء مُثنى؛ نغير العائد ونجعله مثنى ، ونقول: «جاء اللذان سافرا أخوهما».

هل يجوز حذف العائد ؟

نستطيع أن نقسم الضمير العائد حسب موقعه الإعرابي ؛ لأن الضمير العائد هو اسم، والإعراب فيه ثلاثة :
إما أن يكون عائدًا مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا.

*** حكم حذف العائد المرفوع .**

يقول النحاة: أنه يجوز كما ذكر ابن هشام في كتابه : «ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرًا عنه بالمفرد».
شروط جواز حذف العائد المرفوع :
1- أن يكون العائد مبتدأ .
- إذا كان العائد المرفوع فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل أو خبرًا، فلا يجوز أن يُحذف ، وإنما إذا كان في محل رفع مبتدأ فقط .
2- أن يكون العائد المبتدأ مخبرًا عنه بمفرد .
يجب أن يكون خبره مفردًا، والمفرد خلاف الجملة ، فلا يصح أن يكون خبره جملة اسمية ، أو جملة فعلية .
أمثلة على حذف العائد المرفوع :
قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) [مريم:69]
الاسم الموصول كلمة «أي» أضيف إلى الضمير «هم»، بمعنى «الذي»، جاء بعده صلة اسم الموصول وهي جملة اسمية مكونة من مبتدأ محذوف تقديره «هو» ، وخبر موجود «أشد» .
العائد في جملة صلة الاسم الموصول هو : الضمير المحذوف «هو» الذي هو المبتدأ ، فهو ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (انطبقت عليه شروط جواز حذفه)
والحذف هنا جائز، وليس واجب ؛ فيجوز أن يُحذف، ويجوز أن يذكر في غير القرآن .

و قوله تعالى : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) [الزُّخرف:84]
الاسم الموصول «الذي» جاء بعده صلته جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، المبتدأ حُذف،
وبقي الخبر وحده «إله» : خبر عن مبتدأ محذوف تقديره هو: «وهو».
أصل الكلام: «وهو الذي هو إله في السماء» ، هناك ضمير عائد من هذا التقدير، وهذا التقدير ليس تكلفًا وإنما لابد من وجوده حتى يحصل الربط بين الاسم الموصول وبين الجملة ؛ لأننا إذا قلنا بأنه هناك ليس محذوف، فكيف يكون المعنى ؟
ما العلاقة بين جملة «في السماء إله» وبين الاسم الموصول «الذي» ؟

تحقق الشرط الأول: فالمبتدأ محذوف تقديره «هو» ، وتحقق الشرط الثاني : مخبر عنه بمفرد، كلمة «إله» ، لذا جاز حُذف العائد المرفوع .

ملحوظة :
هناك فرق بين الآية الأولى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، الاسم الموصول هو «أي».
والثانية: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ). فالاسم الموصول هو «الذي».
- يكثر أن يحذف العائد المرفوع في صلة الاسم الموصول «أي» ، كما في الآية: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ).
أما إذا كان الاسم الموصول اسمًا آخر ، مثل : «الذي»، و«التي» وغيرها من الأسماء الموصولة ؛ فلا يكثر إلا إن طالت الصلة أي ليست مكونة من كلمتين فقط ، وإنما من ثلاث أو أربع كلمات ، حينئذٍ يجوز حذفها .
كما في الآية : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) [الزُّخرف:84]،
فالصلة فيها طويلة مكونة من أربع ألفاظ : مبتدأ «هو»، وخبر «إله»، ثم جار ومجرور «في السماء»؛ فصح حذف العائد المرفوع .
- الاسم الموصول «أي» لا يشترط فيه طول الصلة، لكن الاسم الموصول كلمة «الذي»؛ يشترط النحاة أن تطول صلتة حتى يصح حذف عائده المرفوع ، وإذا لم تطل؛ فإن الحذف يكون قليلًا ، نحو قول الشاعر :

من يُعنَ بالحمد لم ينطق بما سفهٌ ... ولا يَحِدْ عن سبيل المجد والكرمِ

كلمة «ما» اسم موصول بمعنى الذي، أي : لم ينطق بالذي هو سفه، جيء بها صلة للاسم الموصول وهي كلمة واحدة ،
وهناك محذوف تقديره : «بالذي هو سفه» ، حذف عائد الاسم الموصول؛ لأن الشرطين تحقَّقا ، و حُذف جوازًا،
وبما أن الاسم الموصول ليس كلمة «أي» بل كلمة «ما» ، فالنحاة يشترطون أن تكون الصلة طويلة، ولم تأت هنا طويلة ، لذا فالحذف هنا من القليل .

المحاضرة (7)

* حكم حذف الضمير العائد المنصوب .

قال ابن هشام الأنصاري في كتابه «أوضح المسالك» :

"ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلًا، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام "

شروط جواز حذف العائد المنصوب :

1- أن يكون العائد المنصوب ضميرا متصلًا .

نعرف أن العائد المنصوب لا يخلو من إحدى حالتين : إما أن يكون ضميرا متصلًا، وإما أن يكون ضميرا منفصلًا .
فإذا كان العائد منفصلًا ؛ فلا يصح أن يُحذف في هذه الحالة .

2- أن يكون الناصب فعلًا من الأفعال ، أو وصفًا من الأوصاف المشتركة غير صلة «ال» .

نعرف بأن الإسم المنصوب بشكل عام ضمير أو غير ضمير ، إما أن يكون ناصبه فعل من الأفعال ، أو وصف من الأوصاف ، أو إحدى الحروف الناسخة «إن وأخواتها» ، أو الأفعال الناسخة «كان وأخواتها» .

- نريد بالشرط الثاني نوعين من هذه الأنواع ، حتى نحكم بجواز حذف العائد المنصوب .

- الوصف الذي ينصب الضمير العائد يجب أن لا يكون متصلًا بالألف واللام ، أي لا يدخل عليه «ال» التي هي اسم موصول مشترك .
وقد ذكرنا من قبل بأن «ال» هي إحدى الكلمات التي تأتي اسمًا موصولًا مشتركًا إذا دخلت على واحد من الأوصاف :
اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة .

أمثلة على العائد المنصوب :

أ- قوله تعالى : (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) [التغابن:4] .
يعلم الذي تسرونه والذي تعلنونه .
صلة الاسم الموصول، جملة «تسرون» و جملة فعلية، مُكونة من الفعل، والفاعل واو الجماعة .
«تسرون»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو من الأفعال الخمسة، والواو هذه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.
الضمير العائد الذي يعود على الاسم الموصول محذوف، انطبقت عليه شروط جواز حذفه :
أ- أنه ضمير متصل: «يعلم الذي تسرونه» ب- الذي نصبه هو الفعل «تسرون».
لو قلنا بأن التقدير: «ويعلم الذي تعلنون إياه»، فلا يصح الحذف ؛ لأن الضمير منفصل .

ب- قول الشاعر:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ

الإسم الموصول : «ما» بمعنى : «الذي»، يعني: «الذي الله موليكه، ومعطيكه فضل منه»
صلة الموصول: جملة اسمية: «الله موليك» لفظ الجلالة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
والخبر: «موليك»، اسم فاعل من «أَوْلَى مولي »، مثل: « أعطى معطي»، واتصل بالضمير الكاف ، والعائد الذي يعود على الاسم الموصول غير موجود، فلابد أنه محذوفًا حتى يكون الكلام مترابطًا ، وتقديره : «ما الله موليكه»،
الفعل «أَوْلَى »، ينصب مفعولين، المفعول به الأول هو الكاف ، والعائد المحذوف «الهاء» ، في محل نصب المفعول به الثاني لاسم الفاعل مولي .
تحقق الشرطان فجاز حذف العائد المنصوب فقد جاء العائد متصلا ، ونصبه وصف من الأوصاف وهو اسم الفاعل «موْلى » ولم يتصل بأل.

ج- «جاء الذي إياه أكرمت»،
الاسم الموصول : «الذي»،
صلة الاسم الموصول : «إياه أكرمت»، جملة فعلية مكونة من الفعل أكرمت، أكرم: فعل، والتاء هي الفاعل،
والمفعول به : الضمير المنفصل «إياه » في محل نصب مفعول به مقدم .
العائد على الإسم الموصول : هو الضمير المنفصل المنصوب ، وهو موجود غير محذوف فلا يصح حذفه لأنه منفصل .
فلا يصح أن نقول : «جاء الذي أكرمت»، ويجب أن يكون العائد هنا مذكورًا .

د- «جاء الذي إنه فاضلٌ»،
الاسم الموصول : الذي ، صلته : جملة اسمية مكونة من «إن» و«اسم إن»، و«خبر إن»، الضمير العائد وهو «الهاء» ، موجود وليس محذوف ، فلا يصح حذفه ؛ لأنه الذي نصب الضمير العائد هو حرف «إن» ، وهذا مخالف للشروط .

هـ- «زيد أنا المقابله»، أو «أنا الضاربه»،
الإسم الموصول «ال»، صلته : صفة صريحة – كما ذكرناسابقا - ، اقترنت بأل الموصولة بالتالي لا يجوز حذف العائد المنصوب هنا .

ملحوظة :

- إذا كان ناصب العائد فعلًا؛ فإنه يُحذف كثيرًا في كلام العرب، و إذا كان ناصبه وصفًا من الأوصاف فهو قليل ولكنه جائز.

* حكم حذف الضمير العائد المجرور .
الضمير العائد يكون مجرورا بأحد طريقين :
1- أن يكون مجرورًا بسبب دخول حرف الجر عليه.
2- أن يكون مجرورًا بسبب الإضافة.
العائد المجرور بسبب الإضافة :
يكون هناك اسم وقع قبل الضمير و يعرب مضافًا، و الضمير العائد مضافًا إليه .
و يجوز حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة ، بشرطين :
1- أن يكون المضاف الذي جر الضمير العائد من الأوصاف.
فلا يصح أن تأتي يكون المضاف من الأسماء أوالمصادر .
2- أن يكون الوصف زمنه غير ماضٍ .
الأوصاف مشتقة من الأفعال، وتحتمل الأزمنة الثلاثة ، فإذا كان زمنها ماضيًا، حينئذٍ لا يصح أن يحذف، العائد المجرور بالإضافة .

أمثلة :

أ- قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) [طه:72]
الإسم الموصول : «ما» بمعنى «الذي»،
صلته : الجملة اسمية:«أنت قاض» مكونة من المبتدأ والخبر، المبتدأ هو الضمير المنفصل« أنت » مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وقاض : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة ، وأصلها «قاضي» لكن الياء حذفت جوازًا وعوض عنها بالتنوين، للثقل .
العائد الذي يعود على الاسم الموصول : محذوف تقديره : «فاقضي الذي أنت قاضيه».
قاضيه: قاض خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.
تحقق الشرطان فجاز حذف الضمير العائد المجرور بالإضافة .
«قاضٍ» اسم فاعل من الفعل قضى فهو من الأسماء المشتقة (الأوصاف)، والزمن ليس ماضيا .

ب- «جاء الذي قام أبوه» ،
الاسم الموصول : الذي ، صلته : جملة فعلية «قام أبوه»، قام: فعل ماضٍ، وأبوه: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه،
و العائد على الاسم الموصول هو: ضمير مجرور، بسبب الإضافة؛ لأن كلمة «أب»، فاعل ، وهي مضاف، الضمير مضاف إليه.

المضاف هنا كلمة «أبو» ليست من الأسماء المشتقة، فالشرط الأول غير متحقق ، إذن لا يجوز أحذف العائد المجرور هنا .

ج- «جاء الذي أنا ضاربه أمس» ،
الاسم الموصول : الذي، صلته : جملة اسمية مكونة من المبتدأ «أنا» : ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ والخبر ، «ضاربه»: ضارب خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.
العائد الذي يعود على الاسم الموصول : الهاء في «ضاربه» ،
تحقق الشرط الأول كلمة ضارب اسم فاعل من الأسماء المشتقة ،
والشرط الثاني لم يتحقق ، كلمة أمس دلت على أنه قد حصل في الزمن الماضي ، وبالتالي لايصح حذفه.
لو حذفت كلمة أمس فسيتحقق الشرطان وبالتالي يصح حذفه .

العائد المجرور بسبب حرف الجر :
إذا قلنا أنه يجوز حذفه ، فسيحذف ويحذف معه حرف الجر أيضًا، فلن يحذف الضمير، ويبقي حرف الجر وحده،
فهل يجوز أن يحذف العائد بسبب دخول حرف الجر عليه ؟

قال ابن هشام الأنصاري في كتابه : «والمجرور بالحرف - أي الضمير العائد المجرور بسبب دخول حرف الجر عليه - إن كان المقصود أو الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف معنىً أو مُتَعَلقًا»..

يجوز حذف الضمير العائد المجرور بسبب دخول حرف الجر بشرطين :
1- أن يكون الاسم الموصول، والضمير العائد كلاهما مجرورًا بحرف الجر نفسه .
أي : لابد من اتفاق الضمير العائد والاسم الموصول في دخول حرف الجر عليهما .

2- أن يكون الضمير العائد، وحرف الجر الذي جره متعلقًا بالفعل نفسه الذي تعلق به الاسم الموصول، وحرف الجر الذي قبله.
نعرف أن حروف الجر لا تقوم وحدها بالكلام، لذا النحاة يجب أن يعلقا بكلمة أصيلة تكون كلامًا بنفسها، وغالبًا تكون معلقة بالأفعال،
وحرف الجر مع الاسم المجرور دائمًا يعلق بالأفعال الموجودة في الجملة.
إذا كان هناك ضمير عائد مسبوق بحرف جر واسم موصول مسبوق بحرف جر، فكل منهما يجب أن يتعلقَ بشيء قبله، ويكون بنفس المتعلق، فيجب أن يكون هناك اتفاق بين حرف الجر الذي دخل على الاثنين، ويجب أن يكون هناك اتفاق في الفعل أو الكلمة التي تعلقا بها .
أمثلة :
1- قوله تعالى : (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) [المؤمنون:33]
الاسم الموصول : «ما» ، بمعنى «الذي»، صلتة : جملة فعلية مكونة من الفعل «تشربون» : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وفاعله: «واو الجماعة » ضمير متصل مبني على الرفع في محل رفع فاعل.
العائد : غير موجود ، يعنى أنه محذوف، هذا يعني أنه قد حذف، وهو ضمير متصل دخل عليه حرف الجر «من»، تقديره : «يشرب من الذي تشربون منه»، نلحظ في الآية أن الضمير العائد المجرور بحرف جر قد حذف، وحذف معه حرف الجر أيضًا ، فقد تحقق الشرطان :
- الضمير العائد هو الهاء ، سبق بحرف الجر «من»، والاسم الموصول «ما» مجرور بحرف الجر من، فأصل الكلمة : من ما.
- الضمير العائد ، وحرف الجر «من»، تعلقا بالفعل الذي قبلهما «تشربون»، «ويشرب من الذي تشربون منه» ، وكذلك الاسم الموصول ما مع حرف الجر الذي قبله مما تعلقا بالفعل نفسه، «تشرب»، والثاني تشربون، فهنا صح حذف العائد المجرور .
2- قول الشاعر:
لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْسُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

الاسم الموصول : «الذي» ، صلته : الجملة الفعلية «ركنت»، مكونة من الفعل ركن ، والتاء تاء التأنيث، أبناء : فاعل الفعل ركن،
العائد الذي يعود على الاسم الموصول : محذوف ، تقديره: «لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه أبناء يعسر»،
فالمحذوف هنا «إليه»،
الهاء هي الضمير العائد مجرور بحرف الجر إلى والاسم الموصول نفسه جاء صفة لكلمة الأمر المجرورة بحرف الجر إلى ، فحرف الجر دخل على الاثنين، تحقق الشرط الاول
- «إليه»، الضمير العائد المجرور وحرف جر إلى ، يتعلقان بالفعل « ركنت» ، و الاسم الموصول «الذي» صفة للموصوف «الأمر» مع حرف الجر الذي جره أيضًا ، يتعلقا بالفعل «تركنن»، فهو نفس الفعل .

المحاضرة (9)

حكم النحاة على بعض النصوص التي تخلف فيها أحد هذين الشرطين ومع ذلك حذف الضمير العائد المجرور بحرف الجر ، بأنها نصوص شاذة ، أي أنها قليلة في كلام العرب لا يقاس عليها .

أمثلة على حذف العائد المجرور مع عدم تحقق الشرطين :

1- وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

الاسم الموصول : «ذو» ، عددناها ضمن الأسماء الموصولة المشتركة ، وقلنا بأنها على لغة طيء، والطائيون هم الذين استعملوا كلمة ذو على أنها من الأسماء الموصولة .

صلتة : جملة فعلية منفية، بأداة نفي وجزم لم لا محل له من الإعراب ، يحسدوني : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، أصله يحسدونني ، هناك نونان : نون الفعل المضارع، ونون الوقاية التي تقي الفعل من كسرة الياء ، جزم الفعل المضارع بلم، فحذفت النون، والفاعل واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل ، والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به .

العائد الذي يربط الجملة الفعلية بالاسم الموصول لا يوجد ، وهذا لا يصح؛لأنه لابد من وجوده حتى يستقيم الكلام، لذا فإنه محذوفٌ، وتقديره : «وأي الدهر الذي لم يحسدوني فيه»، فجعل الضمير العائد المقدر ضميرًا عائدًا مجرورًا، بسبب دخول حرف الجر عليه «فيه» ، حذف حرف الجر، والضمير العائد المجرور ، مع أن الشرط الأول لم يتحقق ، فالهاء مجرور بحرف الجر «في»، والإسم الموصول «ذو»، غير مسبوقة بحرف الجر «في»، واختل الشرط الأول فلا يصح أن يحذف حرف الجر والضمير في هذا المثال، لكن الشاعر حذفه ، ولا يخطأ الشاع ؛ لأنه عربي فصيح، فحكم النحاة على هذا البيت بأنه شاذ ، و لا يجعلونه ضمن النصوص المعتمدة في التقعيد، فلا يبنون عليه قاعدة .

2- وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

الاسم الموصول : «من» بمعنى «الذي» ،

صلته : جملة فعلية مكونة من الفعل صب ، والفاعل لفظ الجلالة : الله، والمفعول به : ضمير الهاء في «صبه» وتعود على «لسانه» ، الضمير العائد على الاسم الموصول «من» محذوف ، تقديره : «وهو على من صبه الله عليه»، قدر الضمير العائد مجرورًا بحرف الجر «على»؛ لأن الفعل صب يتعدى بعلى ، إذن العائد المجرور هو ضمير مجرور بحرف جر وقد حذف ، لتحقق الشرطان :

1-الضمير العائد المجرور مجرور بحرف الجر على، وكذلك الاسم الموصول «من» مسبوق بحرف الجر نفسه وهو «على».

2- حرف الجر على والضمير العائد المجرور يتعلقان بالفعل «صب» ، «وهو على من صبه الله عليه »، وحرف الجر «على» ، مع الاسم الموصول يتعلقان بكلمة «علقم» ، «وهو على من صبه الله علقم»؛

لأن أصل الكلام « وهو- أي لسانه -علقم على من صبه الله عليه »؛ فكلمة «علقم» هي خبر المبتدأ هو، أخرها الشاعر جوازًا، وأصلها أن تكون متقدمة، فأصلها : «وهو علقم على من صبه الله عليه»،

فالاسم الموصول «من» وحرف الجر الذي قبله «على » يتعلقان بكلمة علقم،

إذن حرف الجر الذي دخل على الضمير العائد يتعلق بالفعل صب، وحرف الجر مع الاسم الموصول يتعلقان بكلمة «علقم»، فالمتعلق مختلف ، وهذا يعني أن الشرط الثاني لم يتحقق، فلا يصح أن يحذف ذلك الضمير العائد المجرور، مع ذلك حذفه الشاعر ، لذا حكم النحاة على هذا البيت بأنه شاذ .

* بَابُ الْـمُعَرَّفِ بِالْأَدَاةِ .

ويقصد به الحديث عن الكلمات التي تتعرف بواسطة أداة التعريف «ال»، أي: أنها هي في أصلها كلمات منكرة، كلمات تدل على شياع وعموم، لكن إذا دخلت عليها «ال»، تنقلها من التنكير إلى التعريف.
فهذا نوع من أنواع التعريف؛ والحديث تابعًا للمعارف في المستوى الأول، الذي بدأ المعارف بـ «الضمير، وأسماء الإشارة، والعلم» ، و الرابع «الاسم الموصول» تتمة لهذه المعارف ، و الخامس : المعرف بـ«ال» .

أداة التعريف «ال» حصل نزاع بين النحويين في تحديد مكوناتها، و اختلفوا أي جزء من أجزاء «ال» هو المُعَرِّف :
الأكثر والمشهور : المعرف هو كلمة «ال» كلها بتمامها وكمالها، المكونة من الهمزة واللام .
بعض النحاة : إن أداة التعريف هي اللام وحدها، أما الألف التي قبلها ، جيء بها خروجًا من الابتداء بالساكن؛ لأن اللام حرف ساكن ولا يصح أن يبدأ بساكن، فكان لزامًا عند النطق بال أن يسبقها شيء في بداية الكلام.

الذين قالوا بأن أداة التعريف «ال» كلها بجزأيها، حصل بينهم نزاع في تحديد أصالة الهمزة أو زيادتها :
بعضهم ذهب إلى أن الهمزة أصيلة ليست زائدة .
وبعضهم قال بأن الهمزة جزء من أداة التعريف، لكنها دخلت زائدة وليست أصيلة،
وهذا الخلاف خلاف في تحديد أي أجزاء كلمة «ال» هي التي أفادت معها التعريف، وهو خلاف لفظي لا ينبني عليه حكم نحوي.

- لابد أن نميز بين «ال» التي اشترطنا أن ما تدخل عليه يكون وصفًا مشتقًا،أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة ، وبين «ال» التي تعد أداة تعريف.

قسم النحاة «ال» التعريف إلى قسمين : «ال الجنسية» و «ال العهدية».

«ال الجنسية» : التي يكون مدخولها كلمة يفهم منها العموم والشياع في جنس من الأجناس، تفيد معنى الجنس ، فما ينسب من حكم لها ؛ فإنه يكون عامًا لكل أفراد الجنس، ولا يكون مرادًا بها فرد واحد معين .
«ال العهدية»: مأخوذ من عهد بمعنى علم وعرف، أي : المعهودة والمعلومة لدى الشخص المخاطب يعرف معناها المحدد .
- الفرق بينهما من حيث العموم والتحديد، إذا كان ما تدخل عليه كلمة يراد بها عموم وأفراد الجنس فهي «ال الجنسية»،
وإذا كان ما تدخل عليه المراد به شيء واحد معهود ومعلوم فهي «ال العهدية».
- كل منهما له ثلاثة أقسام، من حيث المعنى، فـ«ال الجنسية» بأقسامها كلها يفهم منها معنى الجنس،
و«ال العهدية» بأقسامها كلها يفهم منها معنى العهد والعلم .

معاني «ال الجنسية» ثلاثة :
قد يكون المقصود بها :
1- بيان حقيقة الجنس .
2- شمول أفراد الجنس .   أن تشمل جميع الأفراد المندرجين تحت جنس من الأجناس.
3- شمول خصائص أفراد الجنس .

يمكن التفريق بين هذه الأقسام الثلاثة بأمر : هل تخلفها «كل» أو لا تخلفها ؟
أي : هل يمكننا حذف كلمة «ال الجنسية» ونضع بدلًا منها كلمة «كل» ؟
- إذا كان لا يمكن ، بأن لا يكون التركيب مستقيمًا؛ فحينئذٍ يحكم على «ال الجنسية» بأنه يراد بها <u>بيان الحقيقة الجنسية</u>،
- وإذا كان بالإمكان أن تحذف كلمة «ال» ويجعل بدلًا منها كلمة «كل» حقيقة ، ويصبح المعنى مستقيمًا تمامًا من حيث الحقيقة ، فحينئذٍ يراد بـ «ال الجنسية» <u>شمول أفراد الجنس</u> .
- وإذا كان بالإمكان أن تحذف كلمة «ال» ويجعل بدلًا منها كلمة «كل» على سبيل المجاز، ليس على سبيل الحقيقة، فحينئذٍ يراد بـ «ال الجنسية » <u>شمول خصائص أفراد الجنس</u>.

المحاضرة (10)

أمثلة توضح معاني «ال الجنسية» :

1- قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) [الأنبياء:30]
كلمة الماء مسبوقة بكلمة «ال الجنسية»؛ لأنه ليس المراد نوع معين من الماء، لكن المقصود جنس الماء بشكل عام .
هل هي لبيان الحقيقة أو لشمول أفراد الجنس أو لشمول خصائص الجنس ؟

نضع كلمة «كل» بدلًا من «ال»، فيصبح التقدير : « وجعلنا من كل ماء »، نجد بأن المعنى لا يستقيم ؛ لأنه ليس هناك نص على أن كل شيء حي مخلوق من كل ماء، وإنما يقصد أن جنس المخلوقات الحية مخلوق من جنس الماء دون عموم لكل ماء.
فنحكم على «ال» الجنسية، بأن الهدف منها مجرد بيان حقيقة جنس .

2- قوله تعالى : (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) [النساء:28]،
كلمة الإنسان مسبوقة بـ «ال الجنسية» ؛ لأنه ليس المراد إنسان محدد معين .

نضع كلمة «كل» بدلًا من «ال»، فيصبح التقدير : « وخلق كل إنسان ضعيفًا » ، وهذا المعنى صحيح ومستقيم، فكل إنسان مخلوق ضعيفًا، فالكلام هنا محمول على الحقيقة الواقعة، كل من يندرج تحت جنس الإنسان فهو مخلوق ضعيف .
فنحكم على كلمة «ال الجنسية» هنا بأنه يراد بها شمول أفراد الجنس .

3- «أنت الرجل عِلمًا» .
كلمة الرجل هنا تشير إلى شخص ما
إذا أردنا أن نضع كلمة «كل» بدلًا من «ال» ؛ تصبح : «أنت كل رجلٍ عِلمًا»، فهذا المعنى لا يستقيم على سبيل الحقيقة ، وإنما يستقيم على سبيل المجاز ؛ كأنك تقول له: «أنت كل رجل علمًا»، أي كل ما تفرقَ في الرجال الآخرين من هذه الصفة قد اجتمع عندك، لأنك تصوغ الجملة كمدح لهذا الرجل، فتقول: «أنت الرجل علمًا»، أو «أنت الرجل فضلًا»، أو «أنت الرجل كرمًا»
فنحكم على«ال الجنسية» هنا أنها يقصد شمول خصائص أفراد ذلك الجنس .

معاني «ال العهدية» ثلاثة :

ذكر النحاة لها ثلاثة معانٍ ، وسموا كل واحد باعتبار المعنى، أو بالنظر إلى المعنى الذي يفيده ، فقد تكون :
1- «ال ذِكرية»
2- «ال ذهنية»
3- «ال حضورية»
كلها أنواع لـ«ال العهدية»، بمعنى أن هناك: «عهد ذكري، وعهد ذهني، وعهد حضوري». كلها يراد بها أمر معهود ومعلوم.

ـ إذا كان ذلك الأمر المعهود المعلوم لديك بسبب كونه (ذُكر في الكلام من قبل)، فهو معهودًا لديك وليس غريبً فأنت تعرفه، فتكون «ال» حينئذٍ «عهدية ذكرية » لأن العهد عندك قد جاء من كونه مذكورًا من قبل.
ـ إذا كان الأمر المعهود المعلوم عندك لم ترد في الكلام من قبل، لكنه معهود في ذهنك ، فتكون «ال عهدية ذهنية».
فالعهد الذهني يكون بارتباط ذهني بين شخص ما في شيء معين يجمع بينهما .
ـ إذا كان الأمر المعهود المعلوم عندك بسبب كونك حاضرًا في دلالته، مشاركًا في معناه ، فتكون «ال عهدية حضورية» .

أمثلة توضح معاني «ال العهدية» :

1- قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا)
كلمة الرسول هنا معرفة بال، وهي «ال عهدية»؛ لأنه يراد بها شخص معين، فالرسول الذي أرسل إلى فرعون هو موسى ، معلومة لدى السامع لكونها ذكرت في الآية التي قبلها: (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا) ، فعندما أعيدت مرة أخرى أصبحت معهودة لدى السامع ، فتكون حينئذ «ال العهدية الذكرية»، وتسمى ذكرية؛ لأن مدلولها قد ذكر من قبل.
2- «مررت بمعرض السيارات، فرأيت سيارة أعجبتني، ثم ذهبت إلى بيتي وبعد أسبوع اشتريت السيارة» .
«ال» هنا عهدية ذكرية ، معلومة ومعهودة لدى الشخص المخاطب مع أنه لا يعرفها، لكنها ذكرت في الكلام من قبل .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

3- قوله تعالى : (بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى) [النَّازعات:16] ، الوادي المقدس معهود معلوم لدى السامع ، «ال» هنا عهدية ذهنية .
4- (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) [التوبة:40]، الغار معهود ومعلوم ، ولم يرد في الكلام من قبل ، «ال» هنا عهدية ذهنية .
5- لو سألت زميل «هل ذهبت اليوم إلى الجامعة ؟ » .
هناك ارتباط ذهني بيني وبينه في جامعة معينة نقصدها، لا نقصد أي جامعة، و بالتالي «ال» هنا عهدية ذهنية .
لكن لو قلت له : «هل قرأت اليوم الجريدة»، فسيسألني أي جريدة تقصد ؛ لأنه ليس هناك ارتباط ذهني في جريدة معينة .

6- قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ) [المائدة:3]
اليوم الذي كان حاضرًا فيه والذي شهده، ذلك اليوم الذي نزلت فيه هذه الآية،
فهو يوم مخصوص معهود ومعلوم للمخاطبين كونهم حضارين ، وبالتالي «ال عهدية حضورية».
7- «اليوم سأعلن الدرجات» .
هنا «ال عهدية حضورية»، لم تذكر في السياق من قبل، وليست معهودة ومعلومة في الذهن لدى الطلاب لكنها معلومة لدى الطلاب كونهم حاضرين في ذلك اليوم .

استعمالات كلمة «ال» في كلام العرب :
تستعمل في كلام العرب بأوجه متعددة، وهذا من ثراء اللغة العربية :
1- «ال الموصولة» التي تُعد اسمًا موصولًا .
2- «ال التعريف» التي تُفيد معنى الجنس، أو معنى العهد .
3- «ال الزائدة»، أي إنها دخلت على الكلمة زيادة عليها ، ولا تفيد فيها معنى ، وهي قسيم لأل الموصولة وأل التعريف .

قسم النحاة «ال الزائدة»، إلى قسمين :
أ- «ال الزائدة» اللازمة .
تدخل على بعض الكلمات فتلزم فيها ، ولا يمكن أن تحذف منها ، وهي ألفاظ قليلة مسموعة عن العرب ، نحو :
«السموأل» ، «اليسع» ، «اللات والعزى» فهنا زائدة ليست للتعريف؛لأن العلم معرفة بحد ليس في حاجة إلى التعريف، ولا يمكن حذفها .
وهناك أسماء أخرى دخلت فيها «ال» وأصبحت لازمة لكنها ليست أعلام ، نحو :
كلمة «الآن» التي تعرب على أنها ظرف زمان.
الاسم الموصول «الذي»، ومثلها سائر الأسماء الموصولة .

ب- «ال الزائدة» العارضة .
وهي «ال» دخلت في الاسم الزيادة عليه لكنها عارضة، تأتي أحيانًا وتزول أحيانًا أخرى ،

الحرف الزائد العارض كلمة «ال» أحيانًا تكون خاصة بالشعر وحده، فتكون حينئذٍ زائدة، لكنها عارضة بسبب الضرورة الشعرية ، نحو :
1- قول الشاعر: وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

« جنيتك» أي: جنيت لك، وجمعت لك، «أكمئًا وعساقلًا»: والأكموءُ: جمع كمأ، وهو النبات المعروف الذي يظهر على وجه الأرض بعد نزول المطر في بعض الأماكن في البرية، فإذا كان حجمه كبيرًا سمى (عسقول) جمعه الشاعر على كلمة عساقلًا، وهي نفسها الأكموءُ ، لكن الحجم الكبير منها، أما الحجم الصغير منها الذي يشبه حجم الحصى ويكون طعمه رديئًا غالبًا، فهذا تسميه العرب (بنات أوبر) .
بنات أوبر : اسم علم على نوع من أنواع الكمأ ،
وهو اسم بدون «ال»، لكن الشاعر أدخل كلمة «ال» عليه ، ودخولها زيادة عارضة ؛ بسبب الضرورة الشعرية .

2- قول الشاعر : رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

يتحدث فيه الشاعر عن رجل اسمه قيس، كان قد قتل صديقا له اسم عمرو، و يتوعد أن يأخذ بثأره من قاتليه، فجاء القوم الذين قتلوا صاحبه ومروا أمامه، فلما رآهم أعرض عنهم ، فأصبح الشاعر يسخر منه بهذا البيت .

الشاهد في قوله: «وطبت النفس»، الأصل أن يقول : طبت نفسًا، فينصب كلمة «نفس» على أنها تمييز،
والتمييز كما هو معلوم يجب أن يكون نكرة، ولا يصح أن يكون معرفة، ولكن الشاعر أدخل «ال» هنا اضطرارًا للضرورة الشعرية .

هناك نوع آخر من «ال الزائدة العارضة»، تدخل في الكلمة أحيانًا، وتزول أحيانًا، لكن ليس من باب الضرورة الشعرية :
كما يقول ابن هشام : « تدخل للمح الأصل»، ويقصد بذلك : أن الكلمة التي دخلت عليها «ال» لها أصل سابق قديم بأن كانت من قبل صفة من الأوصاف، أو كانت اسمًا لشيء ما، ثم انتقلت إلى العلمية، وأصبحت علمًا على شخص ما، فعندما تدخل «ال» عليها يكون الهدف لمح لذلك الأصل، اشارة إلى الأصل القديم للكلمة ، نحو :
كلمة «حارث» صفة لكل من يحرث الأرض ، فهي في الأساس صفة، و يجوز أن تدخل عليها «ال» ؛ لأنها صفة، ثم انتقلت من كونها صفة، وأصبحت اسمًا وعلمًا على شخص، فقد يسمى أشخاص باسم حارث.

أصبح اسمه حارث علمًا، وبما أنه علم أصبح معرفة فلا يحتاج إلى دخول «ال»؛ لأن «ال» لا تفيد في التعريف، لكن يجوز أن تدخل عليه «ال» زيادة عرضية ، فتقول الحارث، وليست «ال» تعريف بل «ال زائدة» وزيادتها هنا عرضًا، يمكن أن تذكرها، ويمكن أن تحذفها،
فتقول: «جاء الحارث»، وتقول: «جاء حارث»، ليست زائدة لازمة ، كما في «اليسع ، والسموأل »
والقصد منها: لمح ذلك الأصل ، وليس اضطرارًا ، والأمثلة على ذلك كثيرة مثل: «حارث، وقاسم، وعامر، ومقبل».

وهناك كلمات أخرى تدخل عليها «ال» غير الأوصاف ، فليس شرط أن يكون وصفًا، وإنما كلمات لها أصل سابق :
فالرابط (أن يكون لتلك الكلمة أصل قديم يراد الإشارة إليه) نحو :
بعض المصادر مثل كلمة « فضل»،هي في الأساس مصدر للفعل فَضُلَ فضلًا، لكن سمي بها أشخاص ، فيجوز أن تدخل عليها «ال»،
وتقول : «جاء الفضل»، أو «جاء فضل»، ليس للتعريف، إنما زيادة عارضة، قد تدخلها وقد لا تدخلها ، وإذا أدخلتها لا يكون الهدف منها الضرورة الشعرية، وإنما : لمح الأصل، وهو أنها في الأساس كانت مصدرًا ، فهذا الباب «لمح الأصل» كله سماعي ، يقتصر على ما سمع من العرب، فلا نستطيع أن نقيس عليه.
لا يمكن القول بأن كل اسم كان في الأساس صفة ، ثم أصبح علمًا على شخص نستطيع أن ندخل عليه «ال» .
فكلمة: «محمد»، و «صالح»، هي في الأساس صفة و سمي بها شخص فأصبحت اسمًا لشخص، لكن لا يصح إدخال «ال» بحجة لمح الأصل، لأنه أمر موقوف على السماع، جاز في بعض الكلمات التي سمعت عن العرب ، ولا يتوسع في غير ذلك .

التعريف بالغلبة :

أن تكون الكلمة قد غلبت على واحدٍ من الأفراد الذين تطلق عليهم ، دون غيره.
- بعض المعارف أو الألفاظ التي تعتبر معارف بالإضافة،أو بدخول أداة التعريف «ال» عليها، قد يغلب على بعض من تنطبق عليهم دون بعض
بمعنى : أن الكلمة التي تكون معرفة بسبب دخول أداة التعريف عليها، قد يوجد أفراد متعددين تطلق عليهم جميعا ، لكنها تغلب على واحد منهم دون غيره، نحو :

مثال على المعرف بالإضافة :

العبادلة الأربعة : ابن عباس، أو ابن مسعود، أو ابن عمر، أو ابن عمرو بن العاص .
«عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص» عندما تطلق كلمة «ابن عباس» :
العباس له أبناء كثر، ينطبق على أشخاص متعددين، فكل واحد من أبناء العباس يقال عنه ابن عباس ،
فإذا قيل : «ابن عباس» يأريد بها شخص منهم هو عبد الله تحديدًا ، فقد غلبت هذه الكلمة عليه ،
وكلمة: «ابن عباس» معرفة بالإضافة ؛ لأن كلمة ابن مضاف وعباس مضاف إليه ، فابن عباس علم بواسطة الإضافة .
وهذا ما يعنيه المؤلف ؛ لبيان أن بعض الأعلام قد تطلق وتغلب على بعض أفرادها دون بعض .

مثال على المعرف بالأداة «ال» :

بأن توجد كلمة ما دخلت عليها أداة التعريف «ال»، فأصبحت معرفةً، لكن يمكن إطلاقها على أفراد متعددين، لكن أطلقت و أريد بها واحد من الأفراد تحديدًا، نحو :
كلمة «العقبة ، البيت ، المدينة ، الأعشى»، فهذه الأمثلة كلها يمكن أن تطلق على أفراد متعددين .
«النجم» يمكن أن نعرف بها كل نجم في السماء ، لكنها غلبت على واحد من النجوم دون غيره و اشتهر بها في استعمال العرب ،
فغلب إطلاقها نجم الثريا، فعندما يقول أحدهم رأيت النجم ، فإنه يقصد : نجم الثريا تحديدًا.
«المدينة» تطلق يمكن أن نعرف بها أي مدينة ، لكنها غلبت على واحدة من المدن دون غيرها اشتهرت بها، فإذا قالوا ذهبنا إلى المدينة يقصدون بها : مدينة رسول الله .
«البيت» يستعملها كل واحد في التعبير عن بيته ، لكنها غلبت على بيت الله الحرام ، كما في قول الله ـ تعالى ـ : (وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ)
«الأعشى» هناك أكثر من شاعر يسمى الأعشى : أعشى تغلب، أعشى همذان، و أعشى باهلة ، لكنه غلب على واحد منهم تحديدًا دون غيره.
فإذا قالوا: «قال الأعشى» فهم يقصدون شاعرًا واحدًا منهم تحديدا : هو الأعشى الكبير أعشى تغلب .

* بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

هو الباب الثالث من المنهج المقرر ، ونلحظ الربط بينه وبين الأبواب السابقة، فسابقًا كان الحديث عن مفردات، لكي يتضح حكمها من حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث التذكير والتأنيث، ومن حيث التعريف والتنكير، ولكي يتعرف الدارس على أنواع الكلمات، فإذا عرف أحكام الكلمات المفردة، ينتقل بعدها إلى مستوى أرفع، وهو : تركيب الكلمات مع بعضها حتى تصنع جملة .

* المبتدأ .

تعريفه الاصطلاحي :عند النحويين كما ذكره ابن هشام الانصاري:
«المبتدأ اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، ومخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به »
في اللغة : هو كل ما يبتدأ به .

- «اسم، أو بمنزلته» : أي أن المبتدأ لابد أن يكون من نوع خاص من الكلمات وهي الأسماء، فلا يمكن أن يكون من الأفعال أو الحروف.
وهذا الاسم قد يكون اسمًا صريحا وهو الكثير، وقد يكون اسمًا مؤولًا، وهو ما ذكره : «أو بمنزلته» .
فالاسم قد يكون صريحًا ظهر في الكلام بصورته الصريحة الواضحة، نحو: «محمد، وخالد، وإبراهيم، وقلم، وكتاب»،
وقد يكون الاسم اسمًا مؤولًا، أي : غير موجود في الكلام لكنه مقدر لم يظهر بصورته الحقيقية ، و نحتاج أن نكتشفه و نستخرجه ، وذلك من خلال تركيب معين يشترط له ، وهو : وجود حرف مصدري بعده جملة أو فعل ، يمكن أن نصوغ منهما مصدرًا، وهو ما تحدثنا عنه سابقًا في الموصول الحرفي،وهذا الاسم الذي اشتققناه بهذا التركيب هو الذي يُعرب مبتدأ، فالمبتدأ حينئذٍ لن يكون اسمًا ظاهرًا، بل سيكون اسمًا مؤولًا .

المحاضرة (12)

مثال على الاسم الظاهر :

1- «الله ربنا»، و«محمد نبينا»، هنا كلمة لفظ الجلالة «الله» اسم صريح، جاء في بداية الكلام؛ فيُعرب مبتدأ، وكلمة مُحمد اسم صريح، جاء في بداية الكلام؛ فيُعرب مبتدأ.

مثال على الإسم المؤول :

قوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة:184]،
الحرف «أن»، وبعده الفعل «تصوموا»، ثم جاءت كلمة: «خير لكم»،
خير : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، فأين المبتدأ؟
ليس هناك اسم صريح يعرب مبتدأ ، ولكن حرف مصدري «أن»، وبعده الفعل «تصوموا» يُمكن أن يُصاغ منهما مصدرا يكون هو المبتدأ، وكما قلنا في محاضرة سابقة تقدير ذلك المصدر من الفعل نفسه .
«تصوموا» ، الفعل «صام» ، مصدره : «صيام»، والتقدير : «وصيامكم خير لكم»،
صيامكم هي المبتدأ لكنها غير موجودة في الكلام، وهي اسم مؤول قدرناه واشتققناه من هذا التركيب .

- «مجرد عن العوامل اللفظية»، ويُقصد به : أن المبتدأ لا يسبقه أي عامل من العوامل اللفظية .
العوامل اللفظية : هي كل ما يدخل على الاسم، فيغير إعرابه .
الكلمة في بداية الكلام تعرب مبتدأ، لكن إذا سبقها فعل، يتغير إعرابها وتصبح فاعلًا، أو مفعولًا به، وإذا سبقها «إن»، إو إحدى أخواتها، أو واحد من حروف الجر، سيتغير إعرابها.

- العوامل اللفظية هي العوامل الملفوظة التي يلفظ بها فتنطق وتكتب ، فلابد في المبتدأ أن يُجرد منها، ويبعد عنها؛ لأنه إذا دخل عليه واحد منها؛ سيغير إعرابه ولن يكون مبتدأ.

- «أو بمنزلته» أي : بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية، بمعنى أن المبتدأ لا يكون قبله أي شيء من العوامل اللفظية إلا العوامل اللفظية التي لا تؤثر، يكون تأثيرها مقصورًا على الإعراب، لكن في الحقيقة ليس لها تأثير في المعنى، ويقصد بذلك تحديدًا حروف الجر الزائدة ،
فكما هو معلوم حروف الجر بعضها حروف أصلية، وبعضها حروف زائدة، ومعنى كونها حروف جر زائدة أي أنها تدخل في الكلام ودخولها لا يؤثر فيه من حيث المعنى، فهي تؤثر من حيث الإعراب، فتجر الاسم الذي بعدها و تغير إعرابه في الجر فقط، لكنه يظل مبتدأ .

أمثلة على العوامل اللفظية التي لا تؤثر في المبتدأ :

أ- قوله تعالى : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ) [فاطر:3].
أداة الاستفهام «هل»: حرف استفهام مبني على السكون ليس له محل من الإعراب،
و«من»: حرف جر، و«خالق» اسم مجرور بحرف الجر وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره،
و«غير الله»: غير خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، والمبتدأ كلمة «خالق» ويفترض أن تكون مرفوعة ، لكنها سُبقت بحرف الجر «من»، وهو زائد يمكن حذفه من الكلام في غير القرآن وسيبقى الكلام مستقيمًا : «هل خالق غير الله؟»،
وفي إعرابها يُقال : اسم مجرور بحرف الجر الزائد «من»، وعلامة جره الكسرة وهو في محل رفع مبتدأ.
فهي لا تزال مبتدأ لكن تغير الإعراب اللفظي من الرفع إلى الجر بسبب دخول حرف الجر الزائد، فدخوله حرف هنا ليس من العوامل المؤثرة، التي يشترط في المبتدأ أن يكون مجردًا منها .

ب- قول العرب: «بحسبِك درهمٌ».
كلمة درهم هي خبر ، والمبتدأ كلمة حسب ، لكن دخل عليها حرف الجر الزائد "الباء"
يمكن أن يحذف حرف الجر الزائد ويصبح الكلام: «حسبُك درهم»،مرفوعة على أنها مبتدأ .
سبقت بحرف الجر الزائد ، فتغير إعرابها من الرفع إلى الجر، لكنها بقيت مبتدأ .

- « ومخبر عنه » : أن يتبعه خبر عنه فلا يصح أن نأتي بمبتدأ دون خبره ، فلابد لاسم المبتدأ أن يتبعه خبر عنه حتى تحصل الفائدة .
- «أو وصف رافع لمكتفى به» يعني أن المبتدأ له نوعان :
1- مبتدأ يحتاج إلى خبر وهو الكثير والمشهور.
2- مبتدأ يرفع كلمة تأتي بعده لكنها لا تعرب خبرًا ، وإنما فاعلًا أو نائبًا عن الفاعل ، وهو قليل .
وتأتي إذا تحقق الشرط : «أو وصف...»، والأوصاف نقصد بها الأسماء المشتقة :
«اسم فاعل، واسم مفعول، والصفة مشبهة، وصيغ المبالغة»، فإذا كانت الكلمة التي تعرب مبتدأ ، واحدة من هذه الأوصاف، يأتي بعدها اسم مرفوع لكنه لا يكون خبرًا للمبتدأ، وإنما يعرب فاعلًا لذاك الوصف، أو نائب فاعل لاسم المفعول ؛ لأن اسم المفعول يحتاج نائب فاعل لا فاعل ، يقال عنها أغنت عن الخبر.

أمثلة على النوع الثاني :

أ- «أقائم هذان الرجلان»، أو «أقائم زيد»، أو «أحاضر علي»، أو «أمضروب خالد»، أو «أحسن زيد» .
أمثلة متعددة؛ نُريد المبتدأ أن يكون وصفًا ، من نوعية خاصة من هذه الكلمات وهي الكلمات المشتقة.
والكلمات المشتقة يأتي بعدها باسم مرفوع، نعربه فاعلًا أو نائب فاعل.
«أقائم زيد»:همزة الاستفهام : حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،
وقائم : اسم فاعل يعرب على أنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
زيد : لم نقل بأنه خبر لأن المبتدأ من نوعية خاصة وهي الصفات المشتقة ، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، تعمل عمل الفعل، فكما يحتاج الفعل إلى فاعل، فهي تحتاج فاعل و كلمة زيد لايمكن أن نعربها إعرابين ، إما أن نقول أنها فاعل أو خبر، فقدم الأهم وهو الفاعل ، ونعربها : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وقد أغنى عن الخبر، أو سد مسد الخبر.

«أمضروب علي»: مضروب اسم مفعول: نعربه على أنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
علي : نائب عن الفاعل؛ لأن اسم المفعول يحتاج إلى نائب فاعل، فيعرب : نائب عن الفاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وقد سد مسد الخبر.

- في هذه النوعية الخاصة من المبتدأ،الاسم المرفوع بعده يعرب على أنه فاعل أو نائب فاعل أغنى أو سد مسد الخبر، ولا نقول عنه خبر.
- الوصف المشتق إذا أردناه مبتدأ وأعربنا المرفوع بعده على أنه فاعل أو نائب فاعل أغنى عن الخبر لابد له من شرط :
أن يتقدم على الوصف المشتق إما نفي وإما استفهام .

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

الشاعر يخاطب صديقين له : يا خليلي «ما وافٍ » أي: لستما وافيين بعهدي إذا لم تفعلا مثل ما أفعل ولم تقاطعا الشخص الذي أقاطعه.
«ما وافٍ» : ما : أداة نفي جاء بعدها اسم الفاعل «وافي» مأخوذ من الفعل «وفي» وقد حُذفت الياء جوازًا «ما وافٍ»، وهو مبتدأ جاء قبله أداة النفي «ما»؛ لذا فإن الاسم المرفوع الذي بعده وهو الضمير«أنتما» يعرب على أنه فاعل لاسم الفاعل سد مسد الخبر .

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ سكنَا

«قاطنٌ» اسم فاعل مأخوذ من الفعل «قطن» أي: سكن أو استقر، تحقق الشرط فيه بأن سبق بأداة الاستفهام «الهمزة»؛ لذلك يُعرب كلمة على أنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والاسم المرفوع بعده «قوم» يعرب على أنه فاعل لاسم الفاعل «قاطن»، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وقد أغنى عن الخبر.

- الكوفيون لا يقرون بهذا الشرط،ولا يرون لزامًا أن يبتدئ اسم الفاعل، أو اسم المفعول، بهمزة الاستفهام أو أداة نفي، ويستشهدون بالبيت :

خَبِيرٌ بَنُو لِـهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِـهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

بنو لهب طائفة من العرب كانوا مشهورين بتقفّي الطير، فإذا رأى أحدهم الطير مُقبلًا من جهة إلى جهة أخرى تشاءم منه وعرف أنه سيحصل أمرا، والشاعر يمدح هؤلاء بأنهم خبراء في هذا الأمر، فإذا قالوا لك مقالة لا تلغها و صدقها مباشرة.
«خبير» اسم فاعل من الفعل «خبُر» ، نلحظ بأنه لم يأتِ قبله أداة استفهام، ولا أداة نفي، ويعرب على أنه مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، جاء بعده كلمة « بنو» التي تعرب فاعل لكلمة خبير مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة،وقد أغنت عن الخبر،
مع أن الشرط غير موجود .
- لكن البصريون ردُّوا عليهم : بأن هذا الاستدلال غير وجيه؛ لأن كلمة «خبير» ليست مبتدأ أصلًا، وإنما هي خبر مقدم ،
وأصل الكلام: «بنو لهب خبير»، فالمبتدأ هو كلمة «بنو»، أما «خبير»، فهي خبر مقدم، وليست مبتدأ، و ليست محل الإستشهاد .
كلمة «خبير» خبر مقدم ؟ فكيف نخبر بالمفرد عن الجمع ؟
إذا كانت خبرًا مقدمًا، فيكون المعنى: «بنو لهب خبير»، و«بنو»: مبتدأ جمع، و«خبير» خبر مفرد .
أجاب البصريون عن ذلك فقالوا: إن كلمة خبير وصف على وزن فعيل، يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، كما في قوله تعالى :
(وَالْـمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ) [التَّحريم:4] فالملائكة : جمع، وظهير : مفرد، لكنه وصف على وزن «فعيل» .

المحاضرة (13)

مسألة أخرى ذكرها ابن هشام الأنصاري في كتابه «أوضح المسالك» لألفية ابن مالك :
إذا كان المبتدأ واحدًا من من الأسماء المشتقة الذي لا يأتي بعدها خبر، فهل يجب أن نعرب ذلك الاسم على أنه مبتدأ دائمًا ؟
أم أنه يمكننا أن نعربه على أنه خبر مقدم ؟ وهل يجوز أن نعربه بالوجهين ، فنقول بأنه مبتدأ، أو خبر مقدم ؟
أو أنه يلزمنا أن نعربه على أنه مبتدأ، وبالتالي لا يحتاج إلى خبر؟

ربط المؤلف هذه المسألة بالتطابق بين الإسم وبين ما بعده من حيث الإفراد ، والتثنية ، والجمع ،
الحالة الأولى : إذا كان الوصف الذي نعربه على أنه مبتدأ لا يطابق ما بعده، بأن يكون مفردًا وما بعده مثنى، أو يكون مفردًا و بعده جمع ، فيجب أن يعرب على أنه مبتدأ، **نحو: «أقائم أخواك» أو «أقائم إخوانك»، وما بعده نعربه فاعل أو نائب فاعل أغنى عن الخبر.**

وهذا الحكم إذا لم يحصل تطابق بين الاسم الوصف الذي ابتدأنا به، وبين ما بعده.

الحالة الثانية : إذا حصل تطابق بين الاسم الذي ابتدأنا به وبين ما بعده، بأن يكون مفردًا وما بعده مفردًا، أو مثنى وما بعده مثنى، أو جمع وما بعده جمع ، **نحو: «أقائم محمد»، وهنا «أقائم» ،«أقائمان الطالبان»، «أقائمون إخوانك»** ، فحينئذٍ يجب أن نعرب الاسم المتقدم على أنه خبر مقدم، لا على أنه مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر، و إنما خبر مُقدم والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخر .

وهذا الحكم إذا حصل تطابق بين الاسم الوصف الذي ابتدأنا به، وبين ما بعده .

الحالة الثالثة : إذا حصل تطابق في الإفراد بين الاسم الذي ابتدأنا به وبين ما بعده، يجوز لنا إعرابهما بالوجهين ، **نحو : «أقائم محمد »**

1- نعربها على أنها مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
والاسم الذي بعدها : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وقد أغنى عن الخبر .
2- نعربها على الوجه الآخر ـ وهو صحيح وجائز ـ ، **فتكون كلمة قائم :** خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ،
وكلمة محمد : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وسيكون مبتدأ وخبر.

*** عامل رفع المبتدأ والخبر .**

ما الذي أثر فيهما حتى أصبحا مرفوعين ؟
هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين :
البصريون : يرون بأن المبتدأ مرفوع بالابتداء ؛ لكونه جاء في بداية الكلام .
فالعامل الذي تسبب في رفع المبتدأ ليس عاملًا لفظيًا، والمشهور أن العوامل لفظية مثل الأفعال، فالفعل هو الذي يؤثر، ويرفع الفاعل، و ينصب المفعول به، وكذلك بعض الحروف والأفعال «إن وأخواتها»، و«كان وأخواتها»، وحروف الجر التي تجر الاسم بعدها ، كلها مؤثرات وعوامل لفظية يلفظ بها،
أما المبتدأ ، فليس قبله عامل لفظي، وإنما مرفوع بسبب الابتداء وهو عامل معنوي، والخبر مرفوع بسبب المبتدأ، وهو عامل لفظي .
الكوفيون : يرون بأن المبتدأ والخبر كلاهما مترافعان، المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، كل واحد منهما أثر في الآخر.

*** الخبر .**

تعريفه : هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المذكور.
أي: الفائدة من الكلام أو الإخبار، وحصول الفائدة مع المبتدأ و ليس الخبر وحده ، وهناك أشياء أخرى في الكلام تُفيد .
حصلت به الفائدة مع المبتدأ : حتى نميز الفاعل عن الخبر؛ حصرت فائدة الخبر بارتباطها بالمبتدأ حتى لا يدخل الفاعل في التعريف ؛ لأن الفاعل أيضًا جزء من الكلام تحصل به فائدة، إلا أنه مع الفعل وليس مع المبتدأ.
غير الوصف المذكور : الذي هو المبتدأ؛ لأنه كما ذكرنا قد يكون المبتدأ اسمًا يحتاج إلى خبر، أو وصفًا لا يحتاج إلى خبر، فليس كلا النوعين يحتاج إلى خبر، والتعريف منطبقٌ على النوع الأول من المبتدأ ولا يدخل فيه النوع الثاني ؛ لذا قال : غير الوصف المذكور.

أقسام الخبر :

مفرد ، وجملة ، **الفرق بينهما من حيث التركيب، فالخبر الجملة لابد أن يأتي بصورة الجملة بنوعيها اسمية أو فعلية .**

1- الخبر المفرد :

يتكون من كلمة واحدة، أو كلمتين على الأكثر، سواء كانت تدل على المفرد، أو المثنى، أو الجمع ، **نحو :**

«محمد نائم»، «الطالبان غائبان»، «الطالبات مجتهدات»، وقد يكون مكونًا من كلمتين إذا كان مضافًا، أو مضاف إليه ، **نحو :**

«هؤلاء طلاب اللغة»، الخبر: كلمة «طلاب اللغة» .

ينقسم الخبر المفرد إلى قسمين : جامد، ومشتق.

الإسم الجامد : هو الاسم الذي اشتق من الفعل، لكنه لا يتضمن في داخله وصفًا، فهو ليس من الأسماء العاملة.

الأسماء الجامدة نوعان : أسماء الذوات والأشخاص: محمد، فاطمة ... ، وأسماء المعانى (المصادر) : الأكل، والشرب، والذهاب، والخروج.

الأسماء المشتقة : هي أسماء اشتُقَّت، وأخذت من الأفعال، ويندرج تحتها باب كبير من الكلمات، منها :

اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، **فهذه الأنواع كلها تسمى المشتقات.**

يكون الخبر المفرد مشتقًا إذا كان أحد هذه الأنواع: اسم فاعل، اسم مفعول، صيغة مبالغة، اسم تفضيل، صفة مشبهة.

ويكون مفردًا جامدًا إذا كان من: أسماء الذوات ، أو المصادر.

يقسم الخبر المفرد بهذا التقسيم ؛ لأنه سيختلف حكمهما من حيث: هل يستتر في الخبر ضمير أو لا يستتر فيه ضمير ؟

- إذا كان الخبر المفرد جامدًا؛ فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ، أي ليس فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ، **نحو:** **«هذا زيد»**،

«هذا» اسم الإشارة مبتدأ، و«زيد» خبر المبتدأ وهو مفرد جامد؛ لأنه اسم شخص،

إلا إذا كان ذلك الخبر يُراد تأويله بالمشتق، بأن يكون دالًا على وصف ، **نحو:** **«محمدٌ أسد»**

حيث أن كلمة أسد اسم جامد ، لكن يراد به التشبيه بالأسد لشجاعته ، فحينئذ يكون الخبر « أسد» فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ،

فيكون تقدير الكلام: «محمد أسد هو»، أي: شجاع هو.

- وإذا كان الخبر مفردًا مشتقًّا؛ فإنه يتحمل ضميرًا، أي فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، **نحو :**

«محمد قائم»، أو «مسافر، مريض ، مضروب»

«نائم»، خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والذي يربطه ضمير مستتر موجود في الخبر وليس مذكورا

تقديره : «محمد نائم هو»، يعود على المبتدأ.

2- خبر الجملة :

الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية قد تكون مشابهة ومطابقة للمبتدأ في المعنى ، وقد تكون مخالفة له في المعنى .

فإذا كانت مطابقة : بأن يدل المبتدأعلى معنى والجملة الخبرية التي بعده تفيد المعنى نفسه، فلن نبحث عن رابط يربط تلك الجملة بذلك المبتدأ، فلابد من وجود ربط في المعنى بين المبتدأ والخبر إذا كان جملة ؛ لأنه إذا لم يوجد رابط أصبحت الجملة ليس لها معنى ، نحو :

«محمد خرج علي»، «محمد» مبتدأ خبره جملة «خرج علي»، ليس هناك رابط بين محمد وخروج علي، إذن الجملة غير مفيدة؛ لأنه لم يحصل فيها ربط بين المبتدأ والخبر.

- إذا كان الخبر جملة مفيدة وكان دالًّا على المعنى نفسه الذي يفيده المبتدأ، فلسنا بحاجة إلى وجود رابط؛ لأن الربط المعنوي كافيًا، نظرًا لكونهما يدلان على المعنى نفسه ، نحو : قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) [الاخلاص:1]

«هو» ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، جاء بعده الخبر جملة اسمية «الله أحد» الله مبتدأ وأحد خبر، والجملةفي محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الضمير «هو» ضمير الشأن، والخبر «الله أحد»، الرابط بينهما معنوي؛ كونهما يدلان على المعنى نفسه، والمعنى يقصد به وحدانية الله فالمعنى المستفاد من الخبر «الله أحد» هو نفس المعنى الذي أفاده الضمير هو؛ لأن «هو» يراد بها الشأن الذي وُضح بالجملة «الله أحد» ، فهنا اتصال وربط بين المبتدأ والخبر الجملة ، بالتالي لسنا بحاجة للبحث عن رابط آخر؛ للإكتفاء بالرابط المعنوي .

- إذا كان الخبر يفيد معنًى آخر غير المعنى الذي أفاده المبتدأ و هو الأكثر، فلابد أن نبحث عن رابط ، رابط موجود في الخبر يعود على المبتدأ ويربط الكلام .

أشهر الروابط التي تربط بين المبتدأ وخبره :

1- الضمير الذي يوجد في الخبر الجملة و يعود على المبتدأ، نحو :

أ- «محمد أبوه مريض»،

«محمد» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

«أبوه» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، «مريض» خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الاسمية «أبوه مريض» في محل رفع خبر المبتدأ محمد.

الرابط بين المبتدأ الأول «محمد»، وخبره الجملة «أبوه مريض»: «ضمير الهاء» في الخبر الجملة،وهو رابط قوي وأكثر الروابط وأشهرها.

ب- «خالد خرج والده».

«خالد» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

«خرج » فعل ماضٍ مبني على الفتح ، «والده» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

والجملة الفعلية « خرج والده» في محل رفع خبر المبتدأ.

الرابط بين المبتدأ والخبر : «ضمير الهاء» في الخبر الجملة «خرج والده» ، والذي يعود على المبتدأ.

2- اسم الإشارة الذي يشار به إلى المبتدأ، نحو :

قوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ) [الأعراف:26]

«لباس» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، و«التقوى» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

«ذلك» ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، «خير» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الاسمية «ذلك خير» في محل رفع خبر المبتدأ الأول «لباس» .

الرابط الذي ربط بين المبتدأ«لباس» والخبر «ذلك خير» : اسم الإشارة في الخبر الجملة «ذلك خير» ، ويعود على المبتدأ.

3- إعادة المبتدأ بلفظه ، بمعنى : أن نأتي بالمبتدأ، ثم نأتي بعده بالخبر جملة، ونعيد ونكرر لفظ المبتدأ، نحو :

قوله تعالى : (الحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ) [الحاقَّة: 1، 2]

«الحاقة» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

«ما» اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم، و«الحاقة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، والجملة اسمية «ما الحاقة»، في محل رفع خبر المبتدأ الأول «الحاقة» .

الرابط الذي ربط بين المبتدأ «الحاقة» والخبر الجملة «ما الحاقة» : تكرار لفظ المبتدأ «الحاقة» وأعادته مرة أخرى .

4- العموم ، ويقصد به : أن يكون الخبر الجملة فيه كلمة عامة تشمل المبتدأ وغيره، نحو :

«زيد نعم الرجل»

«زيد» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ،

«نعم » فعل ماضٍ، و«الرجل» فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

والجملة الفعلية «نعم الرجل» في محل رفع خبر المبتدأ،

الرابط الذي ربط بين المبتدأ«زيد» والخبر «نعم الرجل»: كلمة «الرجل» حيث أنها كلمة عامة تطلق على أي رجل من الرجال، وتشمل زيد.

نوع آخر من الأخبار لم يذكره ابن هشام مع قرينيه السابقين المفرد والجملة، وكان المفترض أن يذكره ، وهو ما فعله بعض النحويين ، حيث أن : أنواع الخبر ثلاثة: «مفرد، وجملة، وشبه جملة»، وقد ذكره منفصلًا في فصل مستقل.

3- الخبر شبه الجملة «ظرف ، أو جار مجرور»

المقصود بشبه الجملة : واحد من الاثنين: الظرف، أو الجار والمجرور.
الظرف نوعان: «ظرف زمان، وظرف مكان». ، والجار والمجرور هو: الاسم الذي سبقه حرف جر.

مثال على الخبر الظرف : قوله تعالى : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) [الأنفال:42]
«الركب» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
«أسفل» ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، جاءت خبرًا عن المبتدأ .

مثال على الخبر الجار والمجرور : قوله تعالى : (الحَمْدُ للهِ) [الفاتحة:2]
«الحمد» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
«لله» اللام حرف جر ، ولفظ الجلالة اسم مجرور، وهو خبر المبتدأ.

- الظرف، والجار والمجرور ، من الألفاظ التي لا يستقل بها الكلام فلابد أن تكون متعلقة بشيء قبلها ، و تتعلق بشيء محذوف اختلف النحاة في تقديره، فبعضهم قدره : بالفعل «كان، أو استقر»، وبعضهم قدره : باسم الفاعل«كائن أو مستقر».
فمثلًا : «محمد في البيت»،
الجار والمجرور«في البيت» متعلقان بمحذوف تقديره «كان، أو استقر»، والمعنى: «محمد كان في البيت»، أو «محمد استقر في البيت»، أو أو تقديره «كائن أو مستقر» ، والمعنى : «محمد كائن في البيت»، أو «محمد مستقر في البيت»، وكذلك الظرف .

هل يصح أن نأتي بالخبر ظرف زمان أم ظرف مكان ؟

أجاب المؤلف : «ويخبر بأسماء الزمان عن أسماء المعاني» أسماء المعاني يقصد بها المصادر: «الضرب، والشرب، والجلوس»، إذا أتينا بها مبتدأ، فيصح أن يكون الخبر ظرف زمان، نحوعندما : «الصوم اليوم»، أو«السفر غدًا».
«الصوم ، السفر» اسم معنى مصدر وهو مبتدأ ، و«اليوم ، غدا» ظرف زمان وهو خبر .

- يجوز الإخبار بأسماء الزمان عن أسماء المعاني ، ولا يصح أن نخبر بأسماء الزمان عن أسماء الذوات : «محمد، وخالد، وفاطمة».

المحاضرة (15)

هل يجوز الابتداء بالنكرة ؟

- الأصل أن يكون المبتدأ معرفة ؛ لأنه يراد الإخبار، وإفادة السامع بخبر يجهله، فلابد في المبتدأ أن يكون معرفة حتى تحصل الفائدة ،
لذا لا يجوز الإبتداء بالنكرة ، كما يقول النحاة فقد ذكر ابن هشام في كتابه أوضح المسالك، بأنه لا يبتدئ بالنكرة ،
ويقول ابن مالك في ألفيته : «ولا يجوز الابتداء بالنكرة» فهذه قاعدة عامة إلا في حالة استثناها النحاة وهي إذا حصلت فائدة،
كما قال ابن مالك: «ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة»

متى تحصل الفائدة بالابتداء بالنكرة ؟

هذه المسألة هي محل نزاع بين النحويين:
عندما أرادوا أن يحددوا مقدار أو نوعية تلك الفائدة لم يتفقوا على شيء محدد،
وحين أرادوا تعيين بعض المواضع التي تحصل فيها الفائدة بابتداء النكرة اختلفوا، فبعضهم ذكر مواضع قليلة وبعضهم ذكر مواضع كثيرة،
فمثلًا : ابن هشام الأنصاري : ذكر ستة مواضع، وغيره من النحاة ذكر خمسة عشر موضعًا، وآخرون جاوزوا العشرين موضعا ،
وبعضهم أوصلها إلى خمسة وعشرين موضعًا، والسبب : أنه ليس هناك تحديد دقيق لماهية تلك الفائدة .
- مسألة ماهية تلك الفائدة ومقدارها وما الذي يحكمها ليست محل اتفاق بين النحاة، فهي مسألة راجعة للتقدير .

المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ، كما ذكر ابن هشام :

الموضع الأول: أن يخبر عن النكرة بمختص مقدم ظرف أو جار ومجرور .
أي: يؤتى بالمبتدأ نكرة و يكون خبره شبه جملة (ظرف أو جار و مجرور) ، لكن بشرطين :
1- الظرف والجار والمجرور يكونا متقدمين على المبتدأ النكرة.
أي : نأتي أولًا بالظرف أو بالجار والمجرور ثم نأتي بعدهما بالمبتدأ النكرة، فلابد أن يكونا متقدمين على المبتدأ النكرة.
2- أن يكونا مختصين، والاختصاص هنا يراد به التقييد، أي لا يكونا مطلقين، و يحصل التخصيص : بإضافتهما إلى معرفة .
فإذا جيء بهما غير مضافين أو مضافين إلى نكرة فلن يكونا مختصين، وسيبقيان دالين على العموم.
أمثلة :
أ- قوله تعالى : (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) [ق:35]
«مزيد» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، «ولدينا» كلمة لدى بمعنى عند وهي ظرف منصوب علامة نصبه الفتحة المقدرة، وقد أضيفت إلى نا، ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.
نلحظ :المبتدأ نكرة وليس معرفة حيث انطبق الموضع الأول،جاء خبر المبتدأ النكرة شبه جملة (ظرف) متقدم على المبتدأ،ومضاف إلى معرفة.

ب- قوله تعالى : (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) [البقرة:7]
«غشاوة» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو نكرة ، تقدم عليه خبره الجار و المجرور، والجار والمجرور مختصا حيث أضيف الإسم المجرور إلى معرفة ، وهي : الضمير «هم» متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه ، فصح الإبتداء بالنكرة .

وبالتالي لا يصح أن يقال : «رجل في الدار» فالجار والمجرور لم يتقدم على المبتدأ ، وحتى يصح نأتي بالجار والمجرور متقدمًا ، ونقول : «في الدار رجل» حينئذٍ تحقق الشرط بأن جئنا بالجار والمجرور متقدمًا ومختصا ؛ كون الاسم المجرور معرف بـ«ال» .
فلا يصح أن يقال: «عند رجل مال» حيث تحقق أن يكون الخبر ظرفا ، ومتقدما على المبتدأ ،
لكنه ليس مختصا وذلك أن كلمة «عند» أضيفت إلى نكرة «رجل» وليس إلى معرفة .

الموضع الثاني : أن يأتي المبتدأ النكرة بعد النفي .
نحو : «ما رجل قائم» ما :حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، رجل : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، قائم : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .
صح الابتداء بالنكرة هنا ؛ لأنه سبق بأداة نفي .

المحاضرة (16)

الموضع الثالث : أن يقع المبتدأ النكرة بعد الاستفهام.
نحو قوله تعالى : (أَإِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ) [النمل:60]
أداة الاستفهام (الهمزة) : حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و(إله) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (مع الله) : مع : ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف، الله : لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.
- المبتدأ نكرة، وصح الابتداء بالنكرة هنا ؛ لأنها وقعت بعد أداة من أدوات الاستفهام .
ومن ذلك قولنا : أطالب نائم ؟ هل طالبة مهملة ؟

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ النكرة موصوفا متبوعًا بصفته، وقد يكون الاثنان مذكورين، وقد يكون واحد منهما محذوفًا .
أن يؤتى بالمبتدأ النكرة ويؤتى بعده بصفة له ؛ لأن هذه الصفة التي جاءت بعده أعطت المبتدأ النكرة تخصيصًا في المعنى، فزال عنه العموم والشياع الذي كان فيه سابقًا، فالنكرة عامة شائعة في جنسها، فإذا جاء بعدها الصفة أعطتها نوعًا من التخصيص.
نحو قوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [البقرة:221] .
عبد : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، جاز الابتداء بالنكرة هنا ؛ لأنه جاء بعده صفة له (مؤمن) .
مؤمن : صفة لكلمة عبد، مرفوعة مثلها وعلامة رفعها الضمة الظاهرة على آخرها.
- التركيب الأصيل أن يؤتى بالمبتدأ النكرة وبعده صفته، ولكن الحذف في أحدهما جائز، بمعنى : قد تحذف تلك الصفة، فيبقى المبتدأ النكرة وحده، فهذا لا يعني أن ليس له صفة، بل له صفة ولكنها حذفت جوازًا ؛ كونها واضحة يمكن معرفتها ،
أو العكس قد يحذف الموصوف المبتدأ النكرة وتبقى الصفة وحدها؛ كون المبتدأ واضح من المعنى ومن القرائن فيمكن تقديره .
- ليس شرطًا أن يكون المبتدأ النكرة والصفة التي بعده ليس دائمًا مذكورين، فقد يكونان مذكورين وهذا هو الأصل ،
كما في الآية: (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)، والحذف في أحدهما جائز .

أمثلة على حذف الصفة :
أ- كلمة سمعت عن عرب: "السمن مَنَوان بدرهم" ،
السمن : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو معرفة بالتالي الحديث ليس عنه ، وإنما عن كلمة :
منوان : هي مثنى لكلمة مَنَى، والمنى نوع من المكاييل يقاس به ويوزن به السمن، وهي مبتدأ ثاني مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، وهو نكرة صح الابتداء بها، بدرهم : الباء حرف جر ودرهم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ الثاني .
السبب: أن هذا المبتدأ النكرة (منوان) موصوف بصفة قد حذفت ، والتقدير :"السمن منوان منه بدرهم"
فالوصف هنا محذوف وقدروه بالجار والمجرور (منه).
- حذف الصفة لا يعني أنها غير موجودة، هي موجودة لكنها حذفت لكونها واضحة يمكن استنباطها من الكلام؛ لأنه لابد من وجود الرابط كما ذكر من قبل في الخبر إذا كان جملة ، فكلمة السمن مبتدأ خبره جملة اسمية "منوان بدرهم" ، ولابد من وجود رابط يربطها بالمبتدأ، ولا يوجد هنا رابط، ضمير أو اسم إشارة أو إعادة للفظ المبتدأ، فالروابط التي ذكرناها سابقًا غير موجودة، فقد حذف الرابط وقدروه بالجار والمجرور "منه" الذي هو صفة لكلمة "منوان"، وبالتالي كلمة منوان موصوفة حذفت منها الصفة وقدرت .
ب-قوله تعالى : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) [آل عمران:154] .
طائفة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو نكرة، والخبر "قد أهمتهم أنفسهم"
(قد) : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (أهمَّ) : فعل ماضٍ مبني على الفتح و(التاء) : تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب، والضمير (هم) حرف مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم، (أنفسُ) : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ طائفة.
كلمة طائفة نكرة صح الابتداء بها؛ لأنها موصوفة، والصفة محذوفة ، قدروها بالجار والمجرور "من غيركم" فهي وإن كانت محذوفة إلا أنها مروية ومعتبرة في التقدير، بالتالي صح الابتداء بالنكرة هنا .

أمثلة على حذف الموصوف :
أ- قول الرسول ﷺ: «سَوْدَاءٌ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ».
كلمة (سوداء) صفة لموصوف محذوف تقديره :"امرأة" فأمكن استنباط ذلك المحذوف؛ لأنه واضح من سياق الكلام .
وهي مبتدأ نكرة لكنها حذفت ،(سوداء) : صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة على آخرها .
صح الابتداء بالنكرة في كلمة "امرأة" لأنه جاءت بعدها صفة وهي كلمة سوداء، لكن المبتدأ النكرة حذف جوازًا، فبقيت الصفة وحدها.

الموضع الخامس : أن يكون المبتدأ النكرة عاملًا عمل الفعل.

أي أن الكلمة النكرة التي جعلناها مبتدأ ، لديها القدرة على أن تعمل عمل الفعل.

- الفعل عندما يدخل في الجملة يؤثر فيها، بأن يحدث فيها عملًا إعرابيًا إما رفع رفع الفاعل أو رفع نائب الفاعل، أو نصب المفعول به أو الظرف أو الحال، أو أن يكون الجار والمجرور متعلقًا به ، لأن الفعل لا يجر، لكن الجار والمجرور يكونا متعلقان بالفعل.

بعض الألفاظ لديها القدرة على أن تعمل الفعل :

1- (الألفاظ المشتقة) من الفعل : كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، وطائفة كثيرة من الأسماء توضع تحت اسم المشتقات كلها اشتقت من الفعل ، فإذا جئنا بواحد من هذه الأسماء وجعلناه مبتدأ نكرة، فيصح الابتداء به .

أمثلة :

أ- قول الرسول ﷺ: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ».

(أمر) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو نكرة جاز الابتداء بها ؛ لأنها كلمة عاملة عمل الفعل، أثرت في الجار والمجرور الذي بعدها (بمعروف) ، والجار والمجرور متعلق بالمبتدأ أمر في محل نصب،

فهو كالفعل لديه القدرة على أن يعمل عمله وهذا مسوغ كافي حتى تكون مبتدًا.

2- النكرة المضافة.

أي : أن النكرة إذا كانت مضافة إلى نكرة فإنها شبيهة الفعل كونها تؤثر في المضاف إليه، نحو :

قول الرسول ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْـمُسْلِمِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»

(خمس) : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهي مضاف، و(صلوات) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجملة الفعلية (كتبهن الله) في محل رفع خبر.

صح الابتداء بكلمة خمس ؛ لأنها نكرة عاملة، عملت الجر في المضاف إليه صلوات، فالمضاف يعمل الجر في المضاف إليه .

ذكر ابن هشام الأنصاري أن هناك مواضع أخرى تقاس على ما مضى، فقال : «يقاس على هذه المواضع ما أشبهها»
أي أن هذه المواضع ليست محصورة بل هناك غيرها.
اختلف النحاة فمنهم مكثر ومنهم مقل، فابن هشام الأنصاري ذكر خمس أو ست وغيره زاد إلى 10، وبعضهم إلى 15، وبعضهم تجاوز 20 ، فأراد أن يبين أنها ليست محصورة، وإنما يمكن أن يقاس عليها ما يشبهها ، لوجود شيء من الترابط أو التشابه بينهما.

أمثلة على بعض المواضع التي لا تدخل في المواضع السابقة، لكن تقاس عليها :

أ- «قصدك غلامه رجل».
أصلها :رجل قصدك غلامه، أي أتى إليك غلامه.
(رجل) : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ،
(قصد) فعل ماضٍ مبني على الفتح، و(الكاف) : ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم،
و(غلام) : فاعل للفعل قصد، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.
حصل تقديمٌ وتأخير، فأخر المبتدأ (رجل)، وقدم الخبر جملة (قصدك غلامه) .
هنا المبتدأ كلمة رجل وهي نكرة.
نلحظ أن الابتداء بالنكرة هنا لا يدخل في المواضع التي ذكرناها، بمعنى : أن الخبر ليس شبه جملة ، ولم يقع المبتدأ بعد نفي، ولم يقع بعد استفهام، وليس موصوفًا متبوعًا بوصف له، وليس من الكلمات العاملة عمل الفعل ، لكن جاز الابتداء بالنكرة جائزٌ لأنه أشبه موضعًا سابقًا و ويمكن قياسه على الموضع الأول (أن يكون المبتدأ نكرة خبره شبه جملة جار ومجرور مقدم عليه مختص).
في الموضع الأول كان الخبر شبه جملة ظرف أو جار ومجرور، أما هنا فالخبر ليس شبه جملة، وإنما جملة فعلية أمكن قياسها على ذلك الموضع، بأن يكون الخبر الجملة محمولًا على شبه الجملة ، ويكون الخبر قد تقدم كما أن شرط شبه الجملة أن يكون متقدم، والاختصاص في المعنى واضح كما شرطنا الاختصاص هناك .

ب- "كم رجلًا في الدار"
(كم): اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ،(رجلًا): تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
الخبر (في الدار) جار ومجرور، المبتدأ جاء بعده التمييز ثم الخبر ، وأداة كم ليست معرفة بل نكرة، لا ينطبق عليه أي موضع من المواضع التي ذكرناها، فالخبر صحيح أنه شبه جملة جار ومجرور، لكنه لم يتقدم عليه، والمبتدأ النكرة لم يقع بعد نفي، أو بعد استفهام ... إلخ،
ومع ذلك جاز الابتداء بالنكرة هنا ، قياسًا على موضع سابق وهو الابتداء بالاستفهام ، وبما أنه تضمن معنى الاستفهام، فهو يشبه المبتدأ النكرة الذي وقع بعد أداة الاستفهام، كما في قول الله : (أَءِلَٰهٌ مَعَ اللهِ) .

ج- قول الشاعر: لولا اصطبار لأودى كل ذي مِقةٍ لما استقلت مطايَهُن للظعن
معنى البيت لولا اصطبار لهلك كل ذي محب ، المقة : الحب والوُجْد، عندما يرى من يحب قد ركب مطيته وهم بالسفر والبعد عنه .
(لولا) حرف امتناع لوجود ، أي امتنع الهلاك والموت لوجود الصبر ، والاسم الذي يأتي بعدها يعرب مبتدأ،
(اصطبار): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو نكرة ، والخبر محذوف وجوبًا تقديره "موجود"
كلمة اصطبار لا ينطبق عليها موضع من المواضع السابقة، لكن جاز الابتداء بالنكرة هنا قياسًا على الموضع الثاني الذي يجوز فيه الابتداء بالنكرة إذا كان المبتدأ النكرة واقعًا بعد النفي، كما في قولنا "ما رجلٌ حاضرٌ" ، فكذلك كلمة "اصطبارٌ" وقعت بعد "لولا" التي تفيد الامتناع، والامتناع يعني انتفاء الشيء، فكأنها وقعت بعد النفي، وبالتالي جاز الابتداء بالنكرة هنا .

د- «رجيل في الدار».
(رجيل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر (في الدار) جار ومجرور في محل رفع خبر.
المبتدأ لم ينطبق عليه موضع من المواضع السابقة ، لكن صح الابتداء بالنكرة ، لأنه يمكن قياسه على الموضع الرابع الذي يكون فيه المبتدأ النكرة موصوفًا، كأنها في المعنى نكرة بعدها صفة لها غير ظاهرة ، لكنها مأخوذة من تصريف الكلمة واشتقاقها على وزن التصغير فعيل ، فهي في المعنى مشابهة لكلمة رجل صغير، فيكون الابتداء بالنكرة هنا جائز قياسًا على المبتدأ النكرة إذا وقع بعده صفة له.
- المسألة واسعة والقياس فيها وارد، والقاعدة العامة في مسألة الابتداء بالنكرة هي وجود الفائدة،
كما قال ابن هشام : «ولا يصح الابتداء بالنكرة إلا إذا أفادت».
وكما يقول أيضًا ابن مالك في الألفية: «ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة»
(نمرة) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر (عند) :ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، و(زيد) : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.
"نمرة" مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به أن الخبر شبه جملة ظرف، ومتقدم عليه ومختص ، وهذا المثال انطبق عليه الموضع الأول.

مما ذكره من الأمثلة أيضا :

"وهل فتى فيكم؟ " ،

(فتى): مبتدأ نكرة، سوغ الابتداء به أنه وقع بعد أداة الاستفهام ، الخبر (فيكم)جار والمجرور.

"فما خل لنا" ،

(خل) : مبتدأ نكرة صح الابتداء به ؛ لأنه وقع بعد أداة النفي ، والخبر (لنا) جار ومجرور .

"رجل من الكرام عندنا" ،

(رجل) مبتدأ نكرة صح الابتداء به ، لأنه موصوفا أي وقع بعده صفة له ، وهي الجار والمجرور (من الكرام)، تقديره "رجل كائن من الكرام"،

- إذا وجدت الفائدة فالابتداء بالنكرة جائز ، وإذا لم تحصل الفائدة فلا يصح الابتداء بالنكرة.

المحاضرة (18)

* حالات المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير.

- الخبر له ثلاث حالات من حيث وجوده في الجملة.

هل يشترط في الخبر أن يكون متأخرًا بعد المبتدأ دائما ؟ أم يجوز أن نعكس هذا الترتيب، فنأتي بالخبر متقدمًا على المبتدأ ؟
قال ابن هشام أن خبر المبتدأ له ثلاث حالات، ناتجة عن قسمة عقلية، لاحتمالية وجوده في الجملة .
حالات وجود الخبر في الجملة الاسمية :
1- متأخرًا عن المبتدأ ـــــ واجب.
2- متقدمًا على المبتدأ، ـــــ واجب .
3- متأخرًا عن المبتدأ وهو الأصل، أو مقدما على المبتدأ ـــــ جائز.

الحالة الأولى : يجب أن يتأخر الخبر عن المبتدأ في أربع مواضع :
الموضع الأول : أن يخاف التباس المبتدأ بالخبر ،
بحيث لا يميز السامع بين المبتدأ والخبر ، ويكون ذلك :
أ- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ، نحو :
"زيد أخوك" ، "الناجح محمد" ، "المتفوقة هند" المبتدأ والخبر في هذه الأمثلة كلاهما معرفة،
زيد معرفة لأنه علم ، وأخوك معرفة لأنه مضاف إلى الضمير، والناجح خالد معرف بال، و المتفوقة معرف بال.
المفترض أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، فأقول :أخوك ناجح،أو المتفوق غائب، أو خالد مريض، فلو قدمنا أحدهما على الآخر لن يتغير موقعهما.
- المبتدأ يكون معرفة و لا يصح الابتداء بنكرة، فالغالب أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، وهنا يسهل تمييز المبتدأ عن الخبر .
- إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ، فيحصل لدى السامع لبس وحتى نخرج من هذا اللبس يجب ويلزم أن يقدم المبتدأ على الخبر .

ب- إذا كانا متساويين في التنكير ولا يوجد قرينة تميز أحدهما عن الآخر ، نحو :
"أفضل منك أفضل مني" أي الشخص الموصوف بكونه أفضل منك هو أيضًا أفضل مني .
كلمة "أفضل" الأولى والثانية مرفوعتان ،نريد أن نحدد أيهما المبتدأ وأيهما الخبر ، فالكلمتان متساويتان في التنكير ولا يوجد قرينة تميز المبتدأ والخبر، والمعنى سيختلف كما اختلف في "زيد أخوك" ، فإذا قلنا أن كلمة أفضل الأولى هي المبتدأ "أفضل منك" سيكون المعنى :
"الشخص الموصوف بأنه أفضل منك مخبر عنه بأنه أفضل مني" ، وإذا قلنا العكس بأن أفضل الثانية هي المبتدأ وأخر جوازًا سيكون المعنى:
"الشخص الموصوف بأنه أفضل مني هو أفضل منك" وسيحصل اختلاف في تحديد من الأفضل،
فحتى نخرج من هذا اللبس، نحكم بوجوب تقدم المبتدأ على الخبر.
- في هذا الموضع الذي يحصل فيه اللبس لجأنا إلى مسألة التقديم فجعلنا المقدم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر ؛ لأنه لا يوجد شيء يميز لنا المبتدأ من الخبر.
- لو وجدت قرينة أو شيء في المعنى يساعدنا على تحديد أيهما المبتدأ و الخبر فلا يجب ولا يلزم الترتيب ،
ويكون تقديمنا للمبتدأ جائز وتأخيرنا للخبر جائز، نحو:
أ- "أبو حنيفة أبو يوسف"
جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، "أبو" الأولى مرفوعة وعلامة رفعها الواو لأنه من الأسماء الستة وهي مضافة وحنيفة مضاف إليه،
"أبو" الثانية مرفوعة وعلامة رفعها الواو لأنها من الأسماء الستة وهي مضاف ويوسف مضاف إليه.
هاتان الكلمتان أخبر بأحدهما عن الأخرى، المعنى المقصود تشبيه أحدهما بالآخر، مثل قول : محمد أسد،
الكلمتان نستطيع أن نقول عن كل منهما بأنها مبتدأ وخبر، فهما متساويتان في التعريف مثل "زيد أخوك" ،
كلمة "أبو" معرفة لأنها مضافة إلى حنيفة وهو علم، لكن الفرق بين "أبو حنيفة أبو يوسف" ، وبين "زيد أخوك" أن الثانية لا يوجد شيء قرينة تميز المبتدأ عن الآخر، أما الأولى فواضح أنه يراد تشبيه أحدهما بالآخر، فمعلوم أن أبا حنيفة هو الشيخ الإمام وأبو يوسف تلميذه ، فلا يعقل بأن المراد تشبيه الشيخ بتلميذه، وإنما العكس ، وبالتالي وجد قرينة معنوية استطعنا من خلالها تحديد المبتدأ من الخبر ،
وهي:المعنى من حيث معرفة هذين الرجلين ، فلو قدمنا أحدهما على الآخر لن يحصل لبس عند السامع،
فلا نقول هنا بوجوب تأخير الخبر، فالحكم جواز لانتفاء اللبس، بخلاف الحكم في "زيد أخوك" لزمنا فيه أن نقدم المبتدأ ونؤخر الخبر.

ب- "رجل صالح حاضر"
(رجل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (صالح) صفة لها مرفوعة مثلها وعلامة رفعها الضمة الظاهرة ،
(حاضر) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، المبتدأ والخبر نكرتان، لكن يوجد قرينة لفظية موجودة في الكلام حددت لنا المبتدأ، وهي : الصفة التي جاءت بعد رجل،لأنه لا يصح أن نقول بأن كلمة حاضر هي المبتدأ ؛ لأنها نكرة لا ينطبق عليها المواضع التي ذكرنا سابقا .
بينما (رجل) نكرة إلا أنها موصوفة، فهي من المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة ، بالتالي صح الابتداء بها مثل:
(وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ)، وحاضر هي الخبر، فلو قدمنا وأخرنا "حاضر رجل صالح" فالحكم هنا جواز .

ج- قول الشاعر:
بنونا بنو آبائنا وبناتنا   بنوهن أبناء الرجال الأباعد

يتحدث عن بيان منزلة الأبناء ومنزلة أحفادهم، ويقول بأن أبناء أبنائنا هم في منزلة أبنائنا، وأن أبناء بناتنا فإنهم يعودون إلى رجال آخرين، يعني ينتسبون إلى أناس ليسوا منا، فأبنائنا منا وكذلك أبنائهم منا، وأما بناتنا فإن من يأتي أولادهن وبناتهن فإنهم لا ينتسبون لنا، وإنما ينتسبون لآبائهم أي لأزواج بناته.
(بنونا) مرفوعة وعلامة رفعها الواو لأنه ملحق بجمع مذكر سالم أصلها بنوننا وحذفت النون للإضافة، لأنها أضيفت إلى ضمير نا،
و(بنو) مرفوعة وعلامة رفعها الواو لأنها ملحقة بجمع مذكر سالم،الكلمتان مرفوعتان وكلاهما معرفة ،
(بنون) معرفة لأنها مضافة إلى الضمير (نا)، و(بنو أبنائنا) معرفة لأنها مضافة إلى معرفة، لكن يوجد قرينة معنوية تساعدنا على تحديد المبتدأ من الخبر وهي : معرفة مراد الشاعر ، فاللبس هنا غير موجود لأن المعنى ساعدنا على تحديد المبتدأ من الخبر.

- إذا وجدت قرينة تحدد لنا المبتدأ من الخبر سواء كانت قرينة لفظية من سياق الكلام، أو قرينة معنوية راجعة إلى المعنى، فلا يلزم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، بل سيكون الحكم جواز.

الموضع الثاني : أن يخشى التباس المبتدأ بالفاعل.
ويكون ذلك : عندما يكون الخبر جملة فعلية، نحو : "زيد قام"
(زيد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (قام) فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر تقديره هو،والجملة الفعلية في محل رفع خبر، لو أخرنا المبتدأ وقدمنا الخبر ، سنقول : "قام زيد" ، وهنا سيقع إلتباس ونختلف هل زيد فاعل أو مبتدأ مؤخر ؟
فالأمر غير واضح وإذا لم يكن عند السامع سابق علم بأن كلمة زيد هي مبتدأ وأنت أخرته ، سيظن مباشرة بأن كلمة زيد هي فاعل للفعل قام، وحتى نزيل ذلك اللبس ، وجب أن نقدم المبتدأ ونؤخر الخبر ، ولا يصح العكس .
هذا اللبس لن يكون موجودًا إذا كان الخبر مفردا، لأنه لايوجد فعل يلتبس فاعله مع الخبر، نحو : "زيد قائم" فهنا جاز التقديم والتأخير .
كذلك لو قلنا "زيد قام أبوه"، (زيد) مبتدأ، (قام) فعل (أبوه) فاعل خبر جملة فعلية، لكن الفاعل هنا مذكور وليس ضميرًا،
فلو قدمت وأخرت "قام أبوه زيد" كلمة زيدٌ ستبقى مبتدأ ولن يظن شخص بأنها فاعل، لأن الفاعل موجود.

الموضع الثالث : أن يقع الخبر محصورًا فيه.
الحصر عند العرب له صورتان أساسيتان :
أ- الحصر بأداة الحصر (إنما) ، وهو مكون من 3 أجزاء :
يؤتى بالكلام مبدوءا بأداة الحصر(إنما) ، ثم يؤتى بعد ذلك بالمحصور، ثم يؤتى بالمحصور فيه، أي ثلاثة أجزاء :
أداة الحصر (إنما) ، المحصور وهو الشيء الذي يراد حصره، المحصور فيه وهو الشيء الذي يراد أن يحصر ما قبله فيه.
نحو : "إنما الناجح زيد" ، أداة الحصر : إنما ، المحصور : الناجح ، المحصور فيه : زيدٌ، هذا أسلوب حصر ؛ لأنه حصر النجاح في شخص واحد دون غيره.
ب- الحصر بـ (ما وإلا) .
يؤتى بأداة النفي (ما) ثم يؤتى بعدها بالمحصور، ثم أداة الاستثناء (إلا) ، ثم المحصور فيه، نحو : قول الله: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)
حصر رسولنا محمد ﷺ في كونه رسول من الله.
- المحصور فيه يأتي متأخرًا سواء في الحصر بـ(إنما) أو الحصر بـ(ما وإلا)، المحصور فيه يأتي متأخرًا.
فإذا أردنا أن نحصر في الخبر ، فيجب أن نأتي بالخبر متأخرًا، فنأتي بأداة الحصر (إنما) ، ثم نأتي بالمبتدأ ، ثم نأتي بالخبر .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

أمثلة على الخبر المحصور فيه :

قول الله: (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ) .

أداة الحصر : إنما ، بعدها المحصور: أنت، ثم المحصور فيه : نذير .
(أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، (نذير) : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
هنا وجب ولزم هنا أن يؤتى بالخبر متأخرًا ؛ لأنه يراد الحصر فيه.

قول الله: (وما محمد إلا رسول).

أسلوب حصر آخر بمبدوء بـ (ما)، ثم المحصور : محمد ﷺ ، ثم أداة الاستثناء : إلا، ثم المحصور فيه : رسولٌ.
(محمد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(رسول) : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
وجب ولزم هنا أن يؤتى بالخبر متأخرًا ؛ لأنه يراد الحصر فيه.
فلو قدم الخبر سيختلف معنى الحصر، "إنما الناجح زيد" ، حصرت من نجح في شخص واحد هو زيد، فلم ينجح غيره .
ولو قلت "إنما زيد الناجح" ، اختلف المعنى فقد حصرت زيد في كونه ناجحًا فقط دون غير ذلك من الأمور.

قول الشاعر:

فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

معنى البيت واضح : فيا رب هل يرتجى النصر إلا منك ، وهل المعول والتعويل إلا منك .
هنا (المعول) هو المبتدأ ، والخبر (إلا عليك)، محصور بـ«إلا» وجيء بالخبر متقدمًا وبالمبتدأ متأخرًا
وكان الواجب أن يقول "هل المعول إلا عليك" ، فيؤتى بالمبتدأ أولًا ثم يؤتى بالخبر ثانيًا !
نقول : حكم ابن هشام على هذا البيت بأنه ضرورة ، وبالتالي لا يقاس عليه.

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (20)

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مستحقًا للتصدير.
ويقصد بذلك أن يكون المبتدأ من الكلمات التي لها حق الصدارة، فيلزمنا أن نأتي به متصدرًا في بداية الكلام، ويكون الخبر متأخرا .
يكون المبتدأ له حق الصدارة بطريقتين : إما أن يكون بنفسه أو بغيره.
أي أن يكون المبتدأ هو نفسه من الكلمات التي لها حق الصدارة، أو اتصل به شيء له حق الصدارة.
أ-المبتدأ يحق الصدارة بنفسه إذا كان من الألفاظ التي لها حق الصدارة، مثل :
(ألفاظ الاستفهام) ، (أدوات الشرط) ، (أدوات النفي) ، (ما التعجبية) ، (كم الخبرية) فهنا يلزم أن نأتي به متصدر .
نحو : "ما أجمل السماء" ، "من في الدار؟ "، " من يقم أقم معه" ، "كم عبيدٍ لزيد"
ب- كذلك هناك ألفاظ لا تستحق الصدارة بنفسها لكنها في بعض التراكيب تستعمل بمعنى أحد منها ، فبالتالي تستحق الصدارة نظرًا لكونه أشبهها ، كالاسم الموصول "الذي" لا يلزم الصدارة، قد يؤتى به متقدمًا، أو متوسطًا، أو متأخرًا، فلا يلزمه موقع محدد في الجملة، ولكنه قد يستعمل في الكلام بمعنى الشرط، فيأخذ حكم اسم الشرط الذي يأتي مبتدأ نحو:
"الذي يأتيني فله درهم" استخدمت كلمة الذي بمعنى (من)، كأنه قال : من يأتني فله درهم، فلذلك يأخذ حكمها، ويلزم حينئذ تقديمه.
وإما أن يكون هذا الشيء الذي سبب الصدارة للمبتدأ قبل المبتدأ أو بعد المبتدأ.
ما يقع قبل المبتدأ :
لام الابتداء : يصح أن تدخل على المبتدأ لامٌ قبله ، وتكون حركتها الفتحة، وهي حرف لا محل له من الإعراب، نحو :
"لَزيد نائم"
"زيد" أصبحت تستحق الصدارة لاتصالها بشيء يستحق الصدارة وهو (لام الابتداء) فلزم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.
وقول الشاعر:
أم الحُليسِ لعجوز شهربَه   تربى من اللحم بعضم الرقبة
الحليس : تصغير حلس ، وهو نوع من الأكسية الرقيقة التي توضع على الحمر - أعزكم الله - للركوب عليها .
أم الحليس هي كنية للأتان، يقول أنها كبرت وأصبحت عجوزا يكفيها عظم الرقبة.
(أم الحليس) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهي مضاف والحليس مضاف إليه،
(عجوز) خبر مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

نلحظ في الشكل الظاهر للبيت بأن المبتدأ ليس فيه لام، (أم الحليس) ليس فيها لام الابتداء، بل لام الابتداء دخلت على الخبر،
أجاب عن ذلك ابن هشام فقال: اللام تحتمل وجهين :
- أنها لام زائدة ، و تقدير الكلام "أم الحليسِ عجوزٌ" ، فاللام هنا وجودها كعدمها.
- أنها لام الابتداء، لكنها ليست داخلة على الخبر، وإنما هي داخلة على المبتدأ لكن المبتدأ محذوف وتقدير الكلام "أم الحليس لهي عجوز"، فتكون اللام داخلة على ضمير محذوف تقديره "هي"
ما يقع بعد المبتدأ :
"غلام من في الدار" ، أو ، أو "مال كم رجل عندك"،
(غلام) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، (في الدار) جار ومجرور في محل رفع خبر .
كلمة غلام لا تستحق الصدارة، لكنها أضيفت إلى شيء بعدها يستحق الصدارة وهو اسم الاستفهام (من) لذا وجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.
"غلام من يقم أقم معه"
(غلام) مبتدأ لا يستحق الصدارة بنفسه، لكن نظرًا لكونه أضيف إلى "من الشرطية" وهي تستحق الصدارة،
استحق الصدارة لكن بغيره وهو إضافته إلى شيء بعده يستحق الصدارة .

الحالة الثانية : يجب أن يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ في أربعة مواضع :
المواضع الأربع: أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر.
في هذه الحالة يجب تقديم القبر بالخبر لأننا لو جئنا به متأخرًا سنقع في لبس ،نحو:
أ- "في الدار رجل"
(في الدار) جار و مجرور في محل رفع خبر مقدم، (رجل) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.|
لو أخرنا الخبر "رجل في الدار"، فقد يتوهم شخص أن "في الدار" صفة لرجل وليست الخبر، وحتى يزول اللبس وجب تقديم الخبر .
ب- "عندك مالٌ"
(مالٌ) مبتدأ مؤخر، و(عند) ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، و (الكاف) ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، فلو أخرنا الخبر (عندك) وقدمنا المبتدأ ، لحصل اللبس نفسه،لذا وجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

المحاضرة (21)

ج- "قصدك غلامه رجل"
(رجل) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر هو الجملة الفعلية المتقدمة، "قصدك غلامه"،
(قصد) فعل ماضٍ مبني على الفتح، و(الكاف) ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم،
و(غلامه) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم.
لو أخرنا الخبر سنقع في لبس، بأن يتوهم بأن الجملة الفعلية صفة لكلمة رجل فيبقى الكلام بدون خبر،
وبالتالي هذا الرجل الذي قصدني غلامه ما به ؟ وحتى نخرج من هذا اللبس وجب تقديم الخبر.

د- "عندي أنك فاضل"
(عند) ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل (ياء المتكلم)، والمفترض الفتحة ظاهرة لكنها أضيفت إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم التي يكون ما قبلها مكسورًا ، وهي خبر مقدم، و(أنَّك فاضل) مبتدأ مؤخر، وهنا المبتدأ لم يأتي صريحًا وإنما جاء اسمه مؤولًا .
(أنَّ) واسمها (الكاف)، وخبرها (فاضل)، كلها جملة الاسمية في محل رفع مبتد مؤخر، مؤولة باسم مبتدأ، تقديره "كونك فاضل عندي"،
فالمبتدأ اسم مؤول ، والخبر جيء به متقدمًا.
فلو قلنا "أنك فاضل عندي"،بتأخير الخبر ، سنقع في إشكالات ، منها :
- سيلزمنا كسر الهمزة "إنك فاضل عندي" ولن يكون هناك مبتدأ ؛ لأن الهمزة هنا موضعها الكسر وليس الفتح، وعندما كان الخبر متقدمًا كانت مفتوحة وجوبًا،
- سيتوهم أن كلمة "عندي" وصف أو أنها متعلقة بكلمة فاضل، ولن يكون هناك خبر، لذا لزم يلزمنا تأخير المبتدأ وتقديم الخبر.

الموضع الثاني : أن يقترن المبتدأ بـ«إلا» لفظًا أو معنى ، أي : أن يقع المبتدأ في أسلوب الحصر، ويكون محصورًا فيه.
في الحالة الأولى كان الخبر هو المحصور فيه، وهنا المبتدأ هو المحصور فيه.
في هذه الحالة يلزمنا أن نأتي بالخبر متقدمًا و بالمبتدأ متأخرًا.
الفاصل بين هذه الحالة والحالة السابقة هو : المحصور فيه .
- إذا كان المحصور فيه هو المبتدأ فيدخل في هذه الحالة فيلزمنا أن نقدم الخبر ونؤخر المبتدأ ،
وإذا كان المحصور فيه هو الخبر فيدخل في الحالة السابقة ، فيلزمنا تقديم المبتدأ وتأخير الخبر .
أمثلة :
أ-"ما لنا إلا إتباع أحمدا " وهو جزء من ألفية ابن مالك في قوله: "وخبر المحصور قدم أبدا فما لنا إلا إتباع أحمدا"
أسلوب الحصر بما وإلا ، أداة النفي (ما) جاء بعدها الجار والمجرور (لنا)، اللام حرف جر والضمير نا متصل مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور (لنا) خبر مقدم، ثم جاءت أداة الاستثناء (إلا)، ثم جاء المبتدأ المؤخر"إتباع أحمدا"،
(إتباع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، و(أحمد) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة بدلًا من الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .
جيء بالخبر (الجار والمجرور) متقدم، وجيء بالمبتدأ متأخر (اتباع)، لأن المبتدأ محصور فيه،
والمحصورا فيه يلزمنا أن نؤخره، سواء كان مبتدأ أو خبر.
ب-"إنما عندك زيد"
أداة الحصر (إنما) بعدها المحصور (عندك) وعند : ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ،
و(الكاف) ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه ، (زيد) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
الخبر: الظرف (عندك) وهو مقدم والمبتدأ مؤخر، لأنه محصور فيه ، فوجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ .

الموضع الثالث : أن يكون الخبر مستحقا للتصدير.
كان المبتدأ يستحق الصدارة إما بنفسه أو بغيره فوجب تقديمه، وهنا الخبر يستحق الصدارة إما بنفسه أو بغيره.
أمثلة على الخبر الذي يستحق الصدارة :
أ- "أين زيد؟"
(أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم، و(زيد) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
لزمنا أن نأتي بالخبر متقدمًا لأنه يستحق الصدارة، فهو اسم استفهام.
ب- "صبيحة أي يوم سفرك؟"
تقدير الكلام: "سفرك صبيحة أي يوم؟" (سفرك) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(صبيحة) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، وهي كلمة لا تستحق الصدارة، لكنها أضيفت إلى اسم الاستفهام "أي" فقدمت وجوبا . (أي) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

الموضع الرابع : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر.
المقصود به أن يكون المبتدأ اسم اتصل به ضمير أضيف إلى ضمير، وهذا الضمير يعود على الخبر، فلزم أن نقدم الخبر.
وهذا راجع إلى مسألة عند النحويين اتفق عليها معظمهم وهي :
"أن الضمير يجب أن يعود على شيء متقدم، ولا يجوز أن يعود على شيء متأخر"
- الضمائر التي نستخدمها في الجمل هي ضمائر تعود على شيء متقدم، ولا تعود على شيء متأخر.

أ- "زيد رأيت بيته" ضمير الهاء يعود على زيد ، وزيد متقدم في الكلام .
- إذا أتينا بجملة اسمية المبتدأ فيه ضمير يعود على الخبر، ثم نأتي بالخبر بعد ذلك، مما يعني أن الضمير عاد على شيء متأخر وهو الخبر، وهذا لا يصح ، بالتالي لزمنا أن نقدم الخبر حتى يكون الضمير راجعًا إلى شيء متقدم ، وهنا تقديم الخبر واجب، ليس لكون الخبر يستحق الصدارة، وإنما لأن الضمير يعود على شيء متقدم، فلو جعلنا الخبر متأخرًا في مكانه ، لن يكون الضمير عائد على شيء متقدم، وهذا لا يصح، فوجب تقديم الخبر حتى نصحح الجملة.

ب- "في الدار صاحبها"
(في الدار) جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، و(صاحب) مبتدأ مرخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أضيف إلى ضمير بعده يعود على الخبر المقدم ، لذا لزمنا أن نقدم الخبر حتى يكون الضمير عائد عليه .

ج- قوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) [محمد:24].
(على قلوب) جار ومجرور، وهو خبر مقدم، (أقفالها) مبتدأ مؤخر مضاف إلى الضمير (الهاء) العائد على القلوب، لزم أن يقدم الخبر ، حتى يكون الضمير عائدًا إليه .

د- قول الشاعر :
أهابك إجلالا وما بك قدرة عليَّ ولكن ملء عينٍ حبيبها

أخاف منك إجلالًا لك، وليس فيك قدرة عليَّ، ولكنني أهابك تقديرًا واحترامًا لك .
(ملء) خبر مقدم وهو مضاف و(عين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، و(حبيبها)مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أضيف إلى الضمير (الهاء) الذي يعود على الخبر المقدم ، لذا وجب أن يقدم الخبر وأن يؤخر المبتدأ.

الحالة الثالثة : المواضع التي يجوز فيها الوجهان التقديم أو التأخير .

هذه الحالة ليس فيها تعداد لمواضع معينة يحكم فيها بالجواز، وإنما سيكون الحكم مرتبطًا بعدم وجود شيئًا يوجب أحد الأمرين،
بمعنى : إذا لم يوجد موضع من مواضع وجوب تقديم المبتدأ أو الخبر، سيكون الحكم بالحالة الثالثة وهو (الجواز) ، فالمتكلم مخير.
قال ابن هشام عن جواز التقديم والتأخير : "وذلك فيما فقد فيه موجبهما"
أمثلة :
أ- "زيد قائم" أو "هند مجتهدة"
في مثل هذه الأمثلة ، ليس هناك التباس مما ذكرناه سابقا ، لذا جاز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر .

* مسألة حذف المبتدأ أو الخبر .

1- حذف المبتدأ أو الخبر جوازا : إذا كان المبتدأ أو الخبر معلومًا واضحا من سياق الكلام .

ابن هشام أعطى قاعدة عامة لهذا الأمر، وقال : " وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه" سواء حذف المبتدأ أو حذف الخبر؛ لأن الأمر واضح لدي السامع فالعبرة بالسامع الذي يخشى أن يحصل اللبس عنده.
- الحذف في المبتدأ والخبر الحكم العام فيه هو الجواز إذا كان واضحا لدى السامع، بدلالة في القرينة أو في المعنى أو في السياق.

أمثلة على حذف المبتدأ جوازًا :
أ- قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) [فصّلت:46]
(من) : شرطية ، بعدها جملة الشرط (عمل صالحًا) ، ثم جواب الشرط (فلنفسه)،
الفاء الرابطة دخلت على جملة اسمية ليست تامة، حيث يفترض أن يكون في الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، لكن هنا لم يأتي بعد الفاء سوى الجار والمجرور(فلنفسه)، الجار والمجرور فقط هو الخبر، لأن المبتدأ لا يكون جارًا ومجرورًا وإنما الخبر،
معنى ذلك : أن المبتدأ محذوف جوازا لأنه واضح يمكن معرفته من سياق الآية، تقدير الكلام : "من عمل صالحًا فعمله لنفسه"
فالجملة الأصيلة "فعمله لنفسه" المبتدأ عمله، والخبر لنفسه.
ب- كذلك في قوله : "ومن أساء فعليها"
(من) شرطية ، بعدها جملة الشرط (أساء)، ثم جواب الشرط (فعليها) ، الجواب اقترن بالفاء الرابطة، وكان يفترض أن يؤتى بشيء يصح يصح دخول الفاء الرابطة عليه وهو جملة اسمية كاملة بعد الفاء ، لكن الذي أتى فقط هو الجار والمجرور (عليها) وهو الخبر .
معنى ذلك : أن المبتدأ قد حذف، وتقدير الكلام : "ومن أساء فإساءته عليها "
فجاز حذف المبتدأ، لكونه واضح يمكن استكشافه واستنباطه من سياق الكلام.
ج- لو سئلت : "كيف أبوك؟"
بإمكانك أن تأتي بالجملة تامة " أبي طيب"وبإمكانك أن تأتي بالخبر وحده "طيب"، وتحذف المبتدأ ،
وهذا الحذف جائز ؛ لأن المبتدأ واضح للسامع من سياق الكلام.

2- حذف المبتدأ وجوبا ، يكون في مواضع :

أ- إذا أخبر عن المبتدأ بنعت مقطوع .
المبتدأ الذي جيء بخبره على صورة النعت المقطوع ، ويسميه بعض النحاة "النعت" ويسميه بعضهم "الصفة" .
- النعت تابع لما قبله في الإعراب، أو الصفة تتبع الموصوف في إعرابها ، نحو :
" جاء الرجلُ الكريمُ ، رأيت الرجلَ الكريمَ، سلمت على الرجلِ الكريمِ"
- الأصل أن النعت يتبع المنعوت ، ويجوز لنا في النعت أو الصفة أن نقطعها عن المنعوت.
أي : لا نجعلها تابعة له في الإعراب، وهذا ما يسمى بالقطع، وإنما تجعل له حكمًا إعرابيًا مستقلًا جديدًا ، وهذا الحكم واحد من اثنين :
إما أن نجعله مرفوعًا وإما أن نجعله منصوبًا، فإذا جعلناه منصوبًا سيعرب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره "أعني" .
نحو :"سلمت على الرجلِ الكريمِ"
(الكريم) نعت لكلمة الرجل مجرور مثله، يمكن أن أقطعه فأجعله منصوب "سلمت على الرجلِ الكريمَ" فالكريمَ لم تعد تابعة لكلمة الرجل، وأصبحِ لها حكم جديد يسمى القطع، فأصبحت مقطوعة عن النعت ، وستعرب على أنها مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره "أعني"، والمعنى "سلمت على الرجل أعني الكريمَ "، والنصب وجه جائز فيها إذا قطعت ، وهذا الوجه لا نريده في باب المبتدأ والخبر .

- يهمنا الوجه الآخر وهو الرفع، فإذا جيء بالنعت مرفوعًا سنعربه على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره "هو"
نحو : "سلمت على الرجلِ الكريمُ"
سنعرب (الكريم) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره " هو"
بمعنى : " سلمت على الرجل هو الكريم" وجب حذف المبتدأ لأن خبره نعتًا مقطوعًا.

- القطع في النعت يؤتى به : للمدح ، أو للذم، أو الترحم .

أ- "الحمد لله الحميدُ" الأصل أنها "الحمد لله الحميدِ" ، الحميدِ نعت للفظ الجلالة مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره،
بإمكاني أن أقطعه فأن آتي به منصوبًا أو مرفوعًا، ونريده الآن في الرفع فقط ، لأن الرفع هو الذي يدخل في باب المبتدأ والخبر،
وبالتالي ذكرها ابن هشام هنا مرفوعة "الحمد لله الحميدُ"
(الحميدُ) تعرب خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره "هو"، بمعنى "الحمد لله هو الحميدُ"،
لجأنا هنا إلى القطع في النعت بقصد : المدح.

ب- "أعوذ بالله من إبليس عدوِّ المؤمنين"
(عدو) نعت لإبليس مجرور مثله وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره،
بإمكاني قطعها عن النعت، فلا أجعلها مجرورة، بل مرفوعة، "أعوذ بالله من إبليسَ عدوُ المؤمنين" ،
(عدوُ) هنا خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره "هو" بمعنى "هو عدوُ المؤمنين"
لجأنا للقطع هنا بقصد الذم .

ج- "اللهم ارحم عبدَك المسكينَ"
(ارحم) فعل أمر مبني على السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت ، و(عبدَك) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه، (المسكينَ) صفة لكلمة عبد منصوبة مثلها وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.
يمكن قطع كلمة المسكين عن المنعوت ، وفآتي بها مرفوعة "اللهم ارحم عبدك المسكينُ" ،
فأصبح لها حكم إعرابي جديد وتعرب على أنها خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره "اللهم ارحم عبدك هو المسكينُ"،
والقطع هنا للترحم .

ب- إذا أخبر عن المبتدأ بمصدر بدلًا من اللفظ بالفعل.
المصادر مشتقة مأخوذة من الأفعال، وفي أصل الكلام يؤتى بالفعل ويؤتى بمصدره، فأقول :
"أكلت أكلًا وشربت شربًا، وجلست جلوسًا، وانتقلت انتقالًا" لكن هناك بعض المواضع التي ستدرسونها مستقبلا في باب المفعول المطلق، يستغنى فيها بالمصدر عن الفعل ، فيحذف الفعل ويستغنى عنه، ويكتفى بالمصدر وحده.
وقد يؤتى بالمصدر منصوبًا أو مرفوعًا، فإذا جئنا به منصوبًا ، نحو : "حمدًا وشكرًا لا كفرًا"، "أفعل هذا وكرامةً ومسرةً"
أصل الكلام : أحمد الله حمدًا، وأشكر الله شكرًا، لكن جيء بهذه المصادر، واستعملتها العرب وحدها بدون أفعالها، فلا يصح أن يؤتى بالأفعال معها ؛ لأنها مصادر استغني بها عن أفعالها.
هذه المصادر بإمكاننا أن نأتي بها منصوبة فنقول:
"حمدًا وشكرًا لا كفرًا"، أو "سمعًا وطاعةً" ، و نعربها على أنها مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
ويجوز وجه آخر أن نأتي بها مرفوعة "سمعٌ وطاعةٌ " وسيكون إعرابها :
(سمعٌ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، لمبتدأ محذوف وجوبًا، تقديره : "حالي معك أو شأني معك سمعٌ وطاعةٌ".
في قول الشاعر : فقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارف
معنى البيت:أن هذه المرأة رأت الرجل قالت له: حنان ما أتى بك هاهنا ؟هل لك نسب برجل من هذا الحي فتزوره؟ أم لك علاقة بالحي وتعرفه ؟
(حنان) مصدر جيء به مرفوعًا، واكتفي به عن الفعل، على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا ، تقديرالكلام :
" أمري حنان وشأني معك أيها الرجل أنني أحن وأخشى عليك ، لماذا تأتي إلى هذا الحي ".

ج- إذا جيء بأسلوب المدح أو الذم المبدء بأحد الفعلين «نعم، وبئس».
كما قال ابن هشام : «أو بمخصوص نعم أو بئس مؤخرًا عنهما»
يبدأ بالفعل نعم أو بئس، ويؤتى بعدها بالاسم المرفوع يكون فاعل نعم أو بئس، ثم يؤتى بعده بالاسم المخصوص بالمدح أو المخصوص بالذم،
نحو : "نعم الرجل زيد"، فهذا الاسم المتأخرًا يقال عنه المخصوص بالمدح أو بالمخصوص بالذم ، يعرب على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا تقديره "هو"، ومعنى الكلام: " نعم الرجل هو زيد" فوجب حذف المبتدأ لأنه جيء بخبره في صورة المخصوص بالمدح أو الذم.
فلا بد أن يكون المخصوص مؤخرا لأنه يمكن أن يؤتى به مقدما ، نحو : "زيد نعم الرجل"، هنا لن تعرب كلمة زيد أنها خبر لمبتدأ محذوف، وإنما مبتدأ والجملة بعده هي الخبر، فلن يكون المبتدأ محذوف.

د- إذا كان خبر المبتدأ في صورة القسم.
"في ذمتي لأفعلن كذا وكذا"
الجار والمجرور (في ذمتي) في محل رفع خبر، لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره "في ذمتي قسم أو يمين"

3- حذف الخبر جوازا :
حذف الخبر جوازًا حكمه كحذف المبتدأ جوازًا ، القاعدة فيهما واحدة .
أمثلة:
أ- (أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا) [الرعد:35] .
(أكلها) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(دائم) خبره ، (وظلها)، الواو حرف عطف، (ظلها) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره محذوف جوازا ؛ لأنه واضح من العطف .
حذف الخبر جوازًا لكونه واضح يمكن استكشافه من الجملة المتقدمة.
ب- "خرجت فإذًا الأسد"، هنا إذا فجائية ، وليس الشرطية التي تفيد معنى الشرط، ويأتي بعدها جملتان :
جملة الشرط وجملة جواب الشرط، وتفيد معنى الشرط، وهو ربط الجملة بالجملة الأخرى.
نريد إذا الفجائية، وهي ظرفية تفيد معنى الظرف، وسميت فجائية لأن الجملة بعدها تحصل فجأة.
(إذا) فجائية ، تعرب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره محذوف جوازا ، تقديره : " فإذا الأسد أمامي" .
محذوف جوازًا لكونه واضح من سياق الكلام، ويمكن استنباطه واستكشافه .

4- مواضع حذف الخبر وجوبًا :

أ- أن يكون الخبر كونًا عامًا، والمبتدأ بعد لولا.

المقصود أننا نريد أسلوبا معينا وهو الذي يبتدئ بلولا الامتناعية ، وقلنا أنها حرف يفيد الامتناع، بسبب وجود شيء .

- إذا جاء بعد كلمة "لولا" اسم يعرب مبتدأ، وجب حذف الخبر ، بشرط أن يكون كونا عاما وليس خاصا ،

أي يقدر بكلمة تدل على معنى عام وليس خاص ، يلزم منه أن يكون كلمة كائن أو موجود فلا يصح أن نجعل الخبر كونًا خاصًا ثم نحذفه .

"لولا الله لهلكنا"

(لولا) حرف امتناع لوجود مبني على السكون، و(الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

والخبر محذوف وجوبا تقديره "موجود"

"لولا زيد لأكرمتك"

"زيد" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر محذوف وجوبا تقديره أحد كلمتين :

"لولا زيد كائن"، أو "لولا زيد موجود"، فلا نقدره بخبر مقيد مخصوص، كقولك : "لولا زيد شفيع لأكرمتك"، أو حاضر أو مسافر أو مريض

فهذه أخبار خاصة تدل على شيء مخصوص وهو السفر و المرض ... وهنا يجب ذكر الخبر، لأنه لا يمكن معرفته، لأنه في ذهنك معنى خاص لا نستطيع أن نعرفه .

- حذف الخبر وجوبًا يرتبط بكون الخبر كونًا عامًا، أما إذا كان كونًا خاصًا ولا يوجد دليل يدل عليه فيجب ذكره.

أمثلة على كون الخبر خاصا ولا يوجد ما يدل عليه :

ذكر المؤلف مثالين: أحدهما مثال صناعي وآخر مثال من حديث الرسول ﷺ:

"لولا زيد سالمنا ما سلمت"

(لولا) كما قلنا ، و(زيد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(سالمنا)، سالم فعل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، يرجع إلى زيد، والضمير (نا) مفعول به ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ زيد .

الخبر هنا مذكور؛ لأنه كون خاص، ولا يوجد شيء يدل عليه حتى يحذف الخبر، فوجب ذكره .

قول الرسول ﷺ: «لولا قومُكِ حديثو عهدٍ بكفر لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم»

(لولا) حرف امتناع لوجود كما قلنا، امتنع هدم الكعبة، بسبب قوم عائشة فالخطاب موجه لها،

(قومكِ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، (حديثو) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف ، و(عهد) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الخبر مذكور لم يحذف لأنه معنى خاص فوجب ذكره .

- إذا كان الخبر كونًا خاص ويوجد ما يدل عليه، فيجوز الوجهان حذفه أو ذكره ، **كما قال ابن هشام: «ويجوز الوجهان إذا وجد دليل»،**

أمثلة على كون الخبر خاصا و يوجد ما يدل عليه :

أ- «لولا أنصار زيد حموه ما سلم»

(لولا) حرف امتناع لوجود، (أنصار) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، و(زيد) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، (حموه)،لفعل حمى و الفاعل الواو والمفعول به الضمير (الهاء)، والجملة الفعلية في محل رفع خبر،

الخبر هنا كون خاص لكن يوجد دليل يدل عليه، من سياق الكلام مستنبط من الأنصار ، " زيد سلم بسبب وجود أنصاره، وأنصاره حموه"

وبالتالي حذف الخبر هنا جائز وليس واجب "لولا أنصار زيد حموه ما سلم"، ويجوز أن يحذف "لولا أنصار زيد ما سلم"

ب- قول الشاعر: يذيب الرعبُ منه كل عضب لولا الغمد يمسكه لسال

(لولا) تفيد معنى الامتناع، (الغمد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

(يمسكه)، يمسك فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" يرجع إلى الغمد،

والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية "يمسكه" في محل رفع خبر المبتدأ "الغمد".

الخبر هنا مذكور؛ لأنه كون خاص يوجد دليل يدل عليه وهو أن الغمد هذه وظيفته ، وبالتالي يجوز ذكره ويجوز حذفه .

- إذا وقع المبتدأ بعد لولا فخبره له ثلاث حالات :

أ- يجب أن يحذف الخبر إذا كان كونًا عامًا.

ب- يجب أن يذكر الخبر إذا كان كونًا خاصًا ولا يوجد دليل يدل عليه.

ج- يجوز أن يذكر الخبر ويجوز أن يحذف، إذا كان الخبر كونًا خاصًا، ويوجد دليل يدل عليه .

- هذا التفصيل على خلاف رأي الجمهور، فالجمهور لهم رأي واحد في هذا الموضع : **أن المبتدأ الذي يذكر بعد لولا دائمًا يحذف خبره وجوبًا ؛ لأنهم يرون أن الخبر دائمًا يكون كونًا عامًا، فإذا ذكر لهم بعض النماذج والنصوص التي فيها خبر مذكور فإنهم لا يعترفون بها ويؤولونها .**

ب- أن يكون المبتدأ صريحًا في القسم .
هناك بعض الألفاظ فيها دلالة واضحة وصريحة على أنها من ألفاظ القسم، نحو :" لعمرُك ، لعمرُ الله ، ليمينُ الله ، أيمنُ الله "
هذه الألفاظ دالة على القسم الصريح، لذلك تعرب مبتدآت والخبر بعدها يكون محذوفًا وجوبًا تقديره "قسمي "
"لعمر الله قسمي لأفعلن كذا"، "لعمرك قسمي لأفعلن كذا"، "أيمن الله قسمي لأفعلن كذا"
- اشترط لحذف الخبر وجوبا أن يكون المبتدأ من الألفاظ الدالة صراحة على القسم؛لأن هناك ألفاظ تستعمل في القسم لكنها لا تعد من الألفاظ الصريحة للقسم، فألفاظ القسم نوعان :
ألفاظ صريحة في القسم : " لعمرُك ، لعمرُ الله ، ليمينُ الله ، أيمنُ الله " تستعمل في القسم فقط ، فيجب حذف خبرها.
وألفاظ غير صريحة في القسم : " عهد ، يمين" : تستعمل في القسم وفي غير القسم،
نحو :"عهد الله لأفعلن كذا" و" عهد الله يجب الوفاء به"
إذا جئنا بها مبتدأ فالخبر بعدها يجوز ذكره "عهد الله يميني لأفعلن كذا"، ويجوز حذفه"عهد الله لأفعلن كذا"

ذكر ابن هشام رأيا مخالفا لابن عصفور :
«وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن كذا، أن يقدر "لقسمي عمرُك" فيكون من حذف المبتدأ»،
وهو أن يجعل كلمة عمر هي الخبر ، ويكون المحذوف هو المبتدأ، فيكون التقدير : "لقسمي عمرك لأفعلن كذا"
وبالتالي يكون هذا الموضع من مواضع حذف المبتدأ وليس الخبر ـــــ عند ابن عصفور،
لكن الرأي المشهور ــــ أنه من مواضع حذف الخبر كما ذكرنا.

ج- أن يكون المبتدأ معطوفًا عليه اسم بواو هي نصٌ في المعية.
- إذا كان المبتدأ بعده واو تفيد معنى المعية والمصاحبة وليس العطف، وبعد الواو اسم آخر مصاحب لما قبله وملازم له.
نحو : «كل رجل وضيعته»، أو «كل طالب واختصاصه»، أو «كل معلم ومادته»، أو «كل طبيب وتخصصه»
(كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، و(رجل) مضاف إليه مجرور،
(الواو) معية وليست عطف، يقصد بها أن ما بعدها مصاحب لما قبلها .
أين الخبر ؟ الخبر محذوف وجوبا ونقدره بمعنى الارتباط والاقتران الذي أفادته واو المعية .
الضيعة هي الحرفة والمهنة ، وكل إنسان في الغالب له مهنة ملازمة له مصاحبة باستمرار.
حذف الخبر واستغني عنه كون واو المعية قد دلت عليه .

- لو جئنا باسم بعده واو ثم اسم آخر ليس بينهما ارتباط ، فلا نقول بحذف الخبر وجوبًا وإنما جوازا .
فيصح أن يذكر، ويصح أن يحذف ، نحو:
" زيدٌ وخالد"
(زيد) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (الواو) عاطفة و(خالد) معطوف على زيد مرفوع مثله وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .
نظرًا لكون هذين الاسمين ليس بينهما ارتباط في الظاهر، كارتباط الإنسان بمهنته ، فالحكم هنا الجواز وليس الوجوب .
قول الشاعر:
تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى   وكل امرئ والموت يلتقيان
(كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، و(امرئ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، (الواو) عاطفة، (الموت) معطوف على ما قبله مرفوع مثله وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
الاسم بعد الواو ليس بينه وبين الاسم قبله ارتباط ظاهر ، فذكر الخبر (يلتقيان) جائز وليس واجب ، ويجوز حذفه .

* ذكر ابن هشام رأيًا للكوفيين والأخفش :
أن هذا النوع من الأمثلة التي يؤتى فيها بمبتدأ بعده واو تفيد معنى المعية بعدها اسم آخر، لا يحتاج إلى خبر.
أي أن : جملة "كل رجل وضيعته" ستعرب :
(كل) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف ، و(رجل) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، (الواو) عاطفة و(ضيعته) معطوفة على ما قبلها مجرورة وعلامة جرها الكسرة الظاهرة على آخره،
والمبتدأ ليس بحاجة لخبر لأن الواو أفادت معنى المعية فأغنت عن الخبر، فكأن المعنى : "كل رجل مع ضيعته"، فالواو عاطفة في الإعراب لكنها في المعنى تفيد المعية، بالتالي أغنت عن الخبر ، فلا يقال بأن هناك خبر محذوف.
- هذا رأي للكوفيين، والرأي الظاهر والصريح هو رأي البصريين : الذين حكموا بوجوب أن يكون الخبر في هذا الموضع محذوفًا.

د- هذا الموضع هو تركيب خاص بأسلوب معين نحكم فيه بوجوب حذف الخبر :
أن يكون المبتدأ مصدرًا، ويكون هذا المصدر عاملًا ناصبًا وعاملًا في اسم موجود في الجملة، جاء بعده حال له، وهذا الحال لا يصح أن يكون خبر المبتدأ المذكور، نحو :"ضربي زيدا قائمًا"
- المبتدأ مصدرًا، وليس أسماء أخرى (ضرب) .
- هذا المصدر عمل في اسم موجود في الجملة ، أي من الأسماء التي تعمل عمل الفعل، فقد عملت في الضمير "ياء المتكلم" وهو الفاعل ، وعملت في (زيد) وهو مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، للمصدر.
وهذا الأسم (زيد) مفسر لضمير لحال (قائمًا) وهي حال من زيد لا يصح أن نجعلها خبرًا عن المبتدأ ، فالضرب لا يخبر عنه بالقيام والقعود ، وبالتالي هي حال ، فأين الخبر ؟ الخبر حذف وجوبا
إذن انطبق الشرط الذي نريده وهو أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملًا في اسم مفسر لضمير لحال لا يصح كونه خبرًا.

أو أن يكون المبتدأ اسما مضافًا للمصدر المذكور، نحو: "أكثر شربي السويق ملتوتًا"
(أكثر) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الضاهرة على آخره ، أضيف إلة مصدر (شرب)
(السويق) مفعول به للمصدر شرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ،
(ملتوتًا) حال من السويق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
وهذا الحال لا يصح أن يكون خبرًا عن المبتدأ أكثر ، لا يصح الإخبار عن الشرب بأنه ملتوت ، لذلك نحكم على الخبر بأنه محذوف وجوبا .

أو أن يكون المبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر المذكور، نحو: "أخطب ما يكون الخطيب قائمًا"
(أخطب) مبتدأ وهو مضاف إلى مصدر لكنه مؤول، "ما يكون الخطيب" أي: إلى كون الخطيب،
(قائمًا) حال ولا يصح أن يكون خبرًا عن المبتدأ، فنحكم هنا على الخبر بأنه محذوف وجوبًا .

الشاهد في هذه الأمثلة الثلاثة :
- أن المبتدأ إما مصدر أو كلمة مضافة إلى مصدر.
- أن هذا المصدر هو عامل وناصب في كلمة موجودة في الجملة ،
- ويأتي بعده كلمةٌ تكون منصوبة على أنها حال عنه في تلك الكلمة المعمول فيها، وهذه الحال لا يصح أن تكون خبرٌ عن المبتدأ.

تقدير الخبر المحذوف وجوبًا في الموضع الرابع :
حصل خلاف بين النحويين في تقدير ذلك الخبر :
البصريون : قدروه بالظرف، وقالوا كما يقول ابن هشام :
(وخبر ذلك مقدر بـ"إذ كان" دال على الزمن الماضي أو "إذا كان" دال على الزمن المستقبل)
فيكون تقدير الكلام "ضربي زيدًا إذ كان قائمًا" ، أو "إذا كان قائمًا"، ويكون الخبر محذوفًا وجوبا مقدر بالظرف" إذ أو إذا ".
كذلك: "أكثر شرب السويق إذ كان ملتوتًا"، أو "إذا كان"
الكوفيون : لهم تقدير آخر وهو تقدير عند الأخفش : أن هذا الخبر المحذوف يقدر بمصدر مضاف إلى ضمير صاحب الحال،
أي يقدر بمصدر و لا يقدر بظرف "إذ أو إذا" ، وهذا المصدر يضاف إلى الضمير الذي يعود على صاحب الحال ،
فيكون تقدير الكلام :" ضربي زيدًا ضربه قائمًا" ويكون الخبر محذوف وجوبًا تقديره "ضربه" .
- نشترط في الحال في مثل هذه الأمثلة ألا يصح أن يكون خبرًا عن المبتدأ، لأنه لو صح أن يكون خبرًا فلن يكون منصوبا وسيكون خبرا موجودا، نحو : «ضربي زيدًا شديدًا»
(ضرب) مبتدأ وهو مصدر في الاسم (زيد) يعرب على مفعول به منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
بعده (شديدًا) حال من زيد منصوبة، لا يمتنع أن نجعلها خبرا فيصح الإخبار عن الضرب بأنه شديد، ولن يكون حينئذ محذوفا ،
وبالتالي ستكون الجملة "ضربي زيدًا شديدٌ" وكما يقول ابن هشام: «الرفع حينئذ هو الواجب»
لذلك نشترط في الموضع الرابع أن هذه الكلمة المنصوبة لا يصح أن تكون خبرًا .

* تعدد الخبر.
أي أن يكون المبتدأ له أكثر من خبر، فالأصل أن نأتي بمبتدأ بعده خبر واحد ، فهل يجوز تعدد الخبر ؟
أجاب عن ذلك ابن هشام فقال: «والأصح جواز تعدد الخبر» فالمسألة خلافية :
هناك من العلماء : من منعها وأوجب لكل مبتدأ خبر واحد، فإذا ذكرت له مثالًا فيه مبتدأ وعدد من الأخبار، سيجعل الأول خبرًا للمبتدأ الموجود، وبقية الأخبار لمبتدآت محذوفة.
الأصح : أنه يجوز أن يتعدد الخبر، نحو : "زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ"
(زيدٌ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (شاعرٌ) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(كاتبٌ) خبر ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وكذلك قلت: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ بليغٌ عالمٌ ،خبر ثالث و رابع .
وتعرب عند من منع وأوجب لكل مبتدأ خبر واحد :
(زيد) مبتدأ ، (شاعر) خبر ، (كاتب) خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو"

تنبيه : نبه ابن هشام إلى أنه : عندما يكون هناك مبتدآت متعددة يأتي بعدها أخبارها، فلا يقال أنها داخلة في تعدد الخبر المقصود ، لأن تعدد الخبر يكون عندما مع مبتدأ واحد له مجموعة من الأخبار.
نحو : "الناجحون" لا تدل على شيء واحد مخصوص، فهي جمع، يندرج تحتها عدد كبير فإذا قلنا :
"الناجحون زيد وخالد ومحمد وفهد وهند وزينب" ، هذا التعدد لايسمى تعدد الخبر، لأن المبتدأ جمع، فيجب أن يكون خبره جمع،
مجموع تلك الكلمات هي الخبر، وليس كل اسم منهم يعد خبرا . وذكر ابن هشام مثالين لذلك :
أ- قول الشاعر : يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظًا
الشاعر يمدح الرجل ويقول يداك التي منحك الله إياهما إحداهما يدٌ معروفة بالبذل والعطاء والكرم والأخرى يدٌ غائظة لأعدائها.
(يداك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل كسر مضاف إليه،
المبتدأ يدل على متعدد وليس فردًا، وبالتالي له خبر متعدد.
يد وحدها ليست كافية لأن تكون هي الخبر لأن المبتدأ متعدد فيجب أن يكون خبره متعدد، وهذا يعني أن اليد الأولى واليد الثانية كلتاهما خبر.
ب- « الرمان حلو حامض»
(الرمان) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (حلو حامض) كلمة حلو وحدها لا تكفي لتكون هي الخبر،
وكلمة حامض وحدها لا تكفي لتكون هي الخبر، فالمقصود الكلمتان مع بعضهما حلو حامض، لأننا لو قلنا بأن الخبر متعدد فهذا يعنى أن كلمة حلو وحدها كافية لأن تكون هي الخبر، وكذلك حامض ، وسيكون المعنى الإخبار عن الرمان بأنه حلو والإخبار عن الرمان بأنه حامض،
فتكون أخبرت عن الرمان بأمرين مختلفين وهذا لا يصح، لأن المقصود الإخبار عن الرمان باجتماع الحلاوة والحموضة فيه .
بالتالي هذا المثال ليس فيه تعدد للخبر، فالمبتدأ هنا واحد والخبر ليس متعددًا، ولكن يقصد به مجموع اللفظين مع بعضهما،
فتعرب كلمة (حلو) على أنها خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
وكلمة (حامض) تابعة لها، والمقصود اللفظتان بكمالهما هما الخبر، فلابد أن ننتبه لهذه المسألة .
يقول ابن هشام أيضًا: "ولهذا يمتنع العطف" في مثل هذين المثالين اللذين يؤتى فيهما بمبتدأ بعده عدد من الأخبار ليست من تعدد الخبر، وإنما الألفاظ بمجملها هي الخبر، ولا يصح أن يتوسط المبتدأ فيؤتى به بين واحد منهما أو يؤتى به متأخرًا ، فلابد أن يكون متقدمًا .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (27)

* باب كان وأخواتها .

سماه ابن هشام « باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»، والاسم الأكثر شهرة لهذا الباب "كان وأخواتها"

- الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر ليست محصورة في باب كان وأخواتها، فهناك أفعال أخرى تدخل عليهما ، والرابط بين هذه الأفعال أنها كلها نواسخ ، وتسمى بالأفعال الناسخة : كونها تدخل على الجملة الاسمية فتنسخ حكمها السابق.

كان وأخواتها : مجموعة من الأفعال تشترك في عمل واحد محدد تحدثه في الجملة الاسمية ، وتشترك في تغيير مسميات المبتدأ والخبر .

كما قال ابن هشام : «فترفع المبتدأ تشبيهًا بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهًا بالمفعول ويسمى خبرها»

عمل كان وأخواتها : ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

- مجموع الأفعال التي تدخل في باب كان وأخواتها هي 13 فعلًا ، ويمكن أن نسردها سردا واحدا ، لكن هناك تقسيم آخر أفضل لها، كما فعل ابن هشام حيث : قسمها إلى ثلاثة مجموعات باعتبار وجود شرط أو عدم وجود شرط.

المجموعة الأولى : «ما يعمل هذا العمل مطلقًا» أي الأفعال التي تعمل عمل كان بدون شرط وعددها 8 :

"كان ، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، صار، بات، ليس"

أمثلة :

(وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا) [الفرقان:54] .

(كان) فعل ماضٍ ناسخ مبني على الفتح ، و(ربك) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، (قديرًا) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

«أصبح الجو مغبرًا»

(أصبح) فعل ماضٍ ناسخ مبني على الفتح، (الجو) اسم أصبح مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(مغبرًا) خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

«أمسى عليٌ حزينًا»

(أمسى) فعل ناسخ ماضٍ مبني على الفتح المقدر،(علي) اسم أمسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(حزينًا) خبر أمسى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

«أضحى أبوك ذا مالٍ»

(أضحى) فعل ماض ناسخ مبني على الفتح المقدر، (أبوك) اسم أضحى مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، (ذا) خبر أضحى منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، و(مال) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

«ظل الولدان نائمين»

(ظل) فعل ماضٍ مبني على الفتح، (الولدان) اسم ظل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى،
(نائمين) خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى .

«بات المسلمون منتصرين»

(بات) فعل ماضٍ ناسخ مبني على الفتح، (المسلمون) اسم بات مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم،
(منتصرين) خبر بات منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

- ليس شرطًا أن تكون علامة رفع اسم كان الضمة أو علامة نصب خبرها الفتحة ،
وليس شرطًا أن يكون الخبر اسمًا مفردًا، فقد يكون جملة، أو شبه جملة .

الخبر جملة ، نحو :

«صار محمد يلعب بالكرة»،

(صار) فعل ماضٍ ناسخ مبني على الفتح، (محمد) اسم صار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (يلعب) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" والجملة الفعلية "يلعب" في محل نصب خبر صار،
(بالكرة) اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

«ليست الطالبة أبوها مسافرٌ»

(ليس) فعل ماضٍ ناسخ من أخوات كان مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها من الإعراب، (الطالبة) اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،(أبوها) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، والهاء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، (مسافر) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، الجملة الاسمية "أبوها مسافر" في محل نصب خبر ليس.

الخبر شبه جملة، نحو :

«كان محمدٌ في البيت»

(كان) فعل مبني ناسخ مبني على الفتح، و(محمد) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(في البيت) الجار والمجرور متعلق بمحذوف منصوب على أنه خبر كان، أي : "كان محمد كائن في البيت"، أو موجود في البيت.

كما ذكرنا سابقا أن خبر المبتدأ يأتي جارًا ومجرورًا وظرفًا يتعلق بمحذوف تقديره " استقر أو كان"

"كانت هند عندك"

(كانت) فعل ماضٍ ناسخ مبني على النسخ، والتاء للتأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب،
(هند) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وخبرها (عند) ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

المجموعة الثانية : يشترط لها شرط : أن تسبق بنفي أو نهي أو دعاء ، وهي 4 أفعال : "زال، برح، فتئ، انفك"
ملحوظة : الفعل زال في أخوات كان هو الذي مضارعه "يزال" ،
وليس الذي مضارعه "يزول" نحو قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ أَنْ تَزُولَا) [فاطر:41]
أمثلة :
أ- (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) [هود:118]
جيء به بصيغة الفعل المضارع وسبقه نفي .
(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (يزالون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة،
واو الجماعة : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يزال، اسم يزال جاء بصورة الضمير واو الجماعة،
(مختلفين) خبر يزال منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.
ب- (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) [طه:91] .
(نبرح) سبق بنفي وهو فعل مضارع ، والأفعال المضارعة التي تبدأ بالهمزة أو النون يجب أن يكون فاعلها ضميرًا مستترًا،
ونظرًا لأنه هنا من أخوات كان فلا يحتاج إلى فاعل، وإنما يحتاج إلى اسم .
(لن) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، (نبرح) فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
واسمه : ضمير مستتر وجوبًا تقديره "نحن" ، (عاكفين) خبر نبرح منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.
ج- (قَالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) [يوسف:85] .
(تفتأ) هو مضارع فتئ، ولم يسبقه نفي أو نهي أو دعاء، لكن العلماء والمفسرون والنحاة قالوا أن هناك حرف نفي لكنه حذف جوازا ،
تقديره "لا"، والأصل في الكلام أن يكون حرف النفي مقترنًا بالفعل تفتأ، فإذا لم يكن مذكورًا فهذا يعنى أنه موجود لكن مقدر .
(تفتأ) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفعل المضارع المبدوء بتاء فاعله ضمير مستتر تقديره "أنت"،
وهنا لا يحتاج إلى فاعل وإنما إلى اسم ، اسم تفتأ : ضمير مستتر تقديره "أنت" ، (تذكر) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت"، و(يوسف) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
والجملة الفعلية "تذكر يوسف" في محل نصب خبر تفتأ.

د- قول الشاعر: فقلت يمين الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
- الفعل المضارع يبدأ بحروف المضارعة الأربعة المجموعة في كلمة "أنيت" : " أبرح نبرح يبرح تبرح "
الفعل لم يسبق بنفي أو بنهي أو دعاء، لكن النحاة يقولون إن الحرف هنا وإن لم مذكورًا فإنه محذوف جوازًا كونه واضح من سياق الكلام،
فالشاعر يحلف ألا يبرح وسيستمر قاعدًا مهما فعلوا به ، تقدير الكلام "لا أبرح قاعدًا"
(أبرح) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، اسمه : ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنا" ،
(قاعدًا) خبر أبرح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ر- قول الشاعر : صاحِ شمِّر ولا تزَلْ ذاكرَ الموت فنسيانُه ضلال مبين
الفعل تزل هنا هو الفعل تزال، جيء به مسبوقًا بأداة النهي "لا"،
"تزل" فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، أصله تزال لكن نظرًا لأنه مجزوم و اللام ستكون ساكنة، ولا يجتمع الساكنان،
اسمه : ضمير مستتر تقديره "أنت"، (ذاكرًا) خبر تزل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف والموت مضاف إليه .

س- قول الشاعر: ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البِلى ولا زال مُنهلاً بجرعائك القطرُ
مر بديار محبوبته مي ودعا لها بأن تبقى سالمة .
(ألا) استفتاح ، (يا) حرف نداء والمنادى محذوف وهي ديار تلك المرأة ، (اسلمي) ابقي سالمة ، ابقي محفوظة من البلى والاندثار.
(زال) سبقها "لا" لكنها ليست لا النافية أو الناهية ، لا الناهية لا تدخل على الفعل الماضي ، تدخل على الفعل المضارع فقط،
هنا نقول الفعل زال قد سبق بما يدل على معنى الدعاء، كأنه يقول: أدعو الله أن يبقى المطر نازلًا على ديارِكِ .
(القطر) اسم زال مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (منهلًا) خبر زال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
نلحظ تقديم وتأخير في المبتدأ والخبر نبين حكمه لاحقا .

المجموعة الثالثة : يشترط أن يسبقها كلمة "ما المصدرية الظرفية" ، وهي فعل واحد فقط : " دام" .
حددنا المصدرية الظرفية ، لأن "ما" لها أنواع متعددة في اللغة ، فهناك "ما النافية"، "ما المصدرية"، "ما الظرفية"، "ما الموصولة"،
"ما الاستفهامية" وفي تسميتها "المصدرية الظرفية" ، تسمى مصدرية ؛ لأننا نشتق منها ومن الفعل "دام" مصدرًا وهو "دوام"،
وتسمى ظرفية ؛ لأنها تقدر بالظرف ، لأن "ما" ستكون بمعنى كلمة "مدة" أو "حين" .

أ- (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) [مريم:31].
الفعل دام سبقته "ما المصدرية الظرفية"، التقدير : مدة دوامي حيًا، الظرف "مدة" والمصدر "دوام" وبالتالي تحقق الشرط .
اسمه : جاء على صورة الضمير التاء، وهي تاء الفاعل ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم دام،
(حيًا) خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
«سأساعدك ما دام أبوك مريضًا»
(دام) مسبوقٌ بـ "ما المصدرية الظرفية" يمكن أن نقدرها بالظرف والمصدر "مدة دوام أبوك مريضًا"، وبالتالي تحقق الشرط .
(أبوك) اسم دام مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، (مريضًا) خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

* تقسيم أفعال "كان" من حيث التصرف والجمود .
الفعل الجامد : هو الفعل الذي يبقى على حالة واحدة ولا يتغير ، يبقى دائما بصورة الفعل الماضي.
لا تستطيع أن تتصرف فيه وتشتق منه فلا تأتي له بمصدر ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ولا صيغة مشبهة ولا صيغة مبالغة ...
الفعل المتصرف : هو الذي تستطيع أن تتصرف فيه وتشتق منه .
فتأتي بفعل ماضٍ ومضارع وأمر واسم فاعل واسم مفعول ومصدر وصيغة مبالغة وصيغة مشبهة واسم تفضيل ...

قسم ابن هشام هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام:
1- الأفعال الجامدة التي لا تتصرف، وتأتي دائمًا بصورة الماضي ، يندرج تحتها :
فعل واحد بالاتفاق وهو : "ليس" ، وفعل آخر مختلف فيه عند الفراء وكثير من المتأخرين وهو : "دام"،
كما يقول: «عند كثير من النحويين أن الفعل دام أيضًا هو فعل جامد ويستعمل دائمًا بصورة الفعل الماضي وليس له مضارع ولا أمر».
2- الأفعال المتصرفة تصرفًا ناقصًا، تأتي منها بتصرف واحد أو تصرفين ، ويندرج تحتها أربعة أفعال :
"زال وبرح وفتئ وانفك" التي يشترط أن يسبقها نفي أو نهي أو دعاء ، يدخل معها الفعل "دام" المختلف فيه،
فمن النحاة من يعده فعلًا جامدًا مع ليس ، وآخرون يعدونه فعلًا متصرفًا تصرفًا ناقصًا.
3- الأفعال التي تتصرف تصرفًا كاملًا، فيمكنك أن تأتي بالماضي منها والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ...
وهي سبعة : "كان، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، صار، بات"
كان كن يكون، اسم الفاعل كائن، اسم المفعول مكون، اسم المصدر كون ...

- هذه الأفعال المتصرفة ، تصرفاتها تأخذ حكم كان واخواتها، وتعمل عملها ، نحو :
(وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) [مريم:20]
(أك) أصله أكون قبل الجزم وبعد الجزن أكن، حذفت النون فيه جوازًا، وهو فعل مضارع يعمل عمل كان وأخواتها ،
اسم أك : ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، (بغيًا) خبر أك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .
(قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا) [الإسراء:50]
(كونوا) المفرد كن وكونا للمثنى وكونوا للجمع ، وهو فعل أمر مبني على حذف النون ، (واو الجماعة) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كن، (حجارةً) خبر كن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

كذلك المصدر منه : "كون" وغيره من الأفعال الثلاثية الجوفاء، "كان وقام ونام وباع " يعمل عمل كان وأخواتها، نحو :
قول الشاعر: ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير
معنى البيت : إن الفتى قد ساد وبلغ مرتبة السيادة في قومه بالبذل والحلم، وأن تكون مثله أمر يسير عليك.
(كونك) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وهذه الكاف في محل رفع اسم المصدر كون، فالفعل كان يرفع اسمه، لكن نظرًا لأننا جئنا به بصورة المصدر، فهو يضاف إلى ما بعده وهو الكاف ، (إياه) ضمير منفصل في محل نصب خبر المصدر كون.
وقول الشاعر: وما كل من يبدي البشاشة كائنًا أخاك إذا لم تلفه لك منجدًا
(كائنًا) اسم فاعل من الفعل كان، اسمه : ضمير مستتر تقديره "هو"،(أخاك) خبر كائن منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة.
وقول الشاعر: قضى الله يا أسماء أن لست زائلًا أحبك حتى يغمض العين مغمض
(زائل) اسم فاعل من زال، يعمل عمله ، اسمه : ضمير مستتر تقديره "أنا"،(أحبك) أحب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره ""أنا، والكاف ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية"أحبك" في محل نصب خبر زائل .

*** حكم التقديم والتأخير بين كان وأخواتها.**

الأصل في ترتيب جملة كان وأخواتها أن يؤتى بكان وأخواتها ، ثم يؤتى بالاسم المرفوع، ثم بالخبر المنصوب،

فهل يجوز أن يؤتى بالخبر المنصوب ونجعله متوسطًا بين الفعل الناسخ والاسم المرفوع ؟

أجاب ابن هشام فقال: «وتوسط أخبارهن جائز» فيجوز أن نقدم خبرها على اسمها ـــــ عند جمهور النحويين إلا في الفعل "ليس"

كما قال ابن هشام "خلافًا لابن درستويه في ليس وخلافًا لابن معطي في دام"،

ابن درستويه يقول: «إن التوسط جائز إلا في الفعل ليس»، وابن معطي يقول: «إن التوسط جائز إلا في الفعل دام»،

- الأفعال الأحد عشر محل اتفاق : في جواز أن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ والاسم المرفوع، فيما عدا هذين الفعل "ليس ، ودام" .

من الأمثلة التي توضح جواز توسط خبر كان واخواتها :

أ- قوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) [الرُّوم:47]

(كان) فعل ماضٍ مبني على الفتح ، (حقًّا) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،

(نصرُ) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، أصل الكلام في غير القرآن : "وكان نصرُ المؤمنين حقًا علينا"

ب- (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) [البقرة:177].

(ليس) ، (البرَّ) بالنصب على قراءة حفص ، هي خبر ليس متقدم منصوب ، وهناك قراءة أخرى بالرفع فتكون اسم ليس .

(أن تولوا)اسم ليس لم يأتي بصورة اسم ظاهر ، وإنما جاء اسما مؤولًا من الحرف المصدري "أنْ" والفعل الذي بعده "تولوا"

والتقدير : "ليس البر توليتكم وجوهكم" فكلمة (توليتكم) هي اسم ليس، لكنه ظهر بصورة الاسم المؤول.

الخبر تقدم وهذا يدل على الجواز .

ج- قول الشاعر: ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

(منهلًا) خبر زال مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،(القطر) اسم زال مؤخر مرفوع .

د- قول الشاعر: لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لذاتُه بادِّكار الموت والهرم

(منغصة) خبر دام مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

(لذاته) اسم دام مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أصل الترتيب : "ما دامت لذاته منغصة" لكن الشاعر قدم و هذا يدل على الجواز.

- يجوز أن يتقدم الخبر المنصوب ويتأخر الاسم المرفوع، إلا إذا منع من ذلك مانع، مثل : أسلوب الحصر ،

فإذا جئنا بخبر كان محصورًا فيه وجب أن نأتي به متأخرًا ولا يجوز أن نقدمه ، نحو : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً) [الأنفال:35].

الفعل (كان) ، اسمه (صلاتهم) ، وخبره (مكاء) .

هنا يجب أن يتأخر الخبر ولا يجوز توسطه بين كان واسمها المرفوع.

تقديم الخبر على الفعل الناسخ :

سيكون تركيب الجملة الخبر المنصوب ثم الفعل الناسخ ثم الاسم المرفوع ، فهل يجوز ذلك ؟

أجاب ابن هشام : «وتقديم أخبارهن جائز» نحو : «مجتهدًا كان محمد» ، واستدل ابن هشام بدليل في قول الله : (أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)

الفعل الناسخ كان، جاء اسمه المرفوع (واو الجماعة) في كانوا، ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كان،

(يعبدون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة هي الفاعل،

والجملة الفعلية "يعبدون" في محل نصب خبر كان.

كيف نستدل بهذه الآية على تقدم الخبر مع أن الخبر جاء متأخرًا ؟

استدل النحاة بأن هناك كلمة يفترض أن تكون متأخرة لأنها متعلقة بـ «يعبدون»، وهي كلمة "إياكم"، فيقال في غير القرآن: "أهؤلاء كانوا يعبدونكم" ، فالفعل يعبدون يحتاج إلى مفعول به، والمفعول به هو الضمير "كم"، ضمير متصل في محل نصب مفعول به، لكنه تقدم قبل الفعل كان وتحول من ضمير متصل إلى ضمير منفصلً .

استدلال النحاة أن هذا الضمير المفعول به التابع للفعل يعبدون تقدم ، فمن باب أولى أن الخبر نفسه يتقدم ؛ نظرًا لأن جزءًا من أجزائه، وتابعا من توابعه قد تقدم .

كذلك في آية مشابهة لها: (وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) [الأعراف:177].

(كانوا) كان : الفعل، والواو: اسمها ، والجملة الفعلية "يظلمون"في محل نصب خبر كان.

الخبر متأخر، لكن هناك كلمة تقدمت على الخبر والأصل أنها في غير القرآن متأخرة، وهي كلمة "أنفسهم" فأصل الكلام :

"كانوا يظلمون أنفسهم" ، كلمة أنفسهم مفعول به للفعل يظلمون، والمفترض أنها متأخرة بعد الفعل، فلما تقدمت هذه الكلمة التي هي مفعول به للخبر، هذا يعني أن الخبر نفسه يمكن أن يتقدم على كان واسمها .

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

- إذن يصح تقديم خبر كان على كان واسمها أو أخواتها ، إلا ما استثناه النحاة فالحكم ليس على الإطلاق .
- هناك فعلان من هذه الأفعال استثناهما النحاة لا يجوز أن تتقدم أخبارهما عليهما، فلا يجوز أن تتقدم أخبارهما عليهما، هما : "دام ، ليس"
الفعل "دام" باتفاق النحويين، لا يجوز أن يتقدم خبره عليه، فلو قلت : "سأساعدك ما دام أبوك مريضً"
كلمة "مريض" هي الخبر يجوز أن توسطها ولا يجوز أن تقدمها على الفعل دام .
كذلك الفعل "ليس"، لا يجوز أن يتقدم خبره عليه عند جمهور البصريين وليس باتفاق النحويين،
جمهور البصريين لا يصح عندهم في قولنا: "ليس محمدٌ نائمًا" أن نقدم الخبر فنقول : "نائمًا ليس محمد"
ومن النحويين من خالف فأجاز أن يتقدم الخبر عليه، والمسألة خلافية.

- أفعال كان وأخواتها يجوز أن يتقدم الخبر عليها إذا كانت مثبتة ليست منفية ، نحو : " نائما كان محمد"
فإذا كان منفيا ، نحو : " ما كان محمدٌ نائما" فهل يجوز تقديم الخبر على كان واسمها هنا ؟
أجاب ابن هشام : "إذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقًا ، وامتنع التقديم على ما عند البصريين والفراء"
- إذا جئنا بكان وأخواتها قبلها أداة نفي فإنه يجوز أن يتوسطهما الخبر المنصوب ، نحو : "ما نائمًا كان محمدٌ"
و البصريين والفراء لا يجوز تقديم الخبر المنصوب على أداة النفي نفسها ، فلا يصح أن أقول : "نائمًا ما كان محمدٌ"
من الكوفيين من أجاز تقديم الخبر المنصوب على أداة النفي ، نحو : "قائمًا ما كان محمدٌ" وهذا ممتنع عند البصريين جائز عند الكوفيين.
- ابن كيسان أحد النحويين خص المنع في الأفعال الأربعة وهي زال وأخواتها، وما عداها فإن التقديم عنده جائز.

المحاضرة (31)

*** حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها .**

المقصود بمعمول الخبر : الكلمة التابعة للخبر،
بمعنى : أن الخبر المنصوب في كان وأخواتها قد يكون لديه القدرة على العمل.
هل يجوز أن يتقدم الاسم المعمول على الخبر المنصوب والاسم المرفوع ويأتي كان ؟
فيكون ترتيب الجملة كان ، ثم معمول الخبر، ثم الاسم المرفوع ، ثم الخبر المنصوب.
- المفترض أن يؤتى بكان ثم اسمها المرفوع ثم خبرها المنصوب، ثم معمولات ذلك الخبر.
- حديثنا الآن ليس عن تقديم الخبر؛ لأن تقديم الخبر هو الإتيان به متوسط بين كان واسمها، وقد تحدثنا عنه وقلنا بأنه جائز.

أجاب عن ذلك ابن هشام بقوله : «ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفًا أو مجرورًا»
بمعنى : هذه الأفعال إذا كان معمول الخبر فيها ظرفًا أو جار ومجرور، جاز أن يقدم ذلك المعمول ويؤتى به بعد كان وأخواتها باتفاق النحاة ولا خلاف بينهم في ذلك.
نحو : " كان زيدٌ معتكفًا في المسجد" معمول الخبر جار ومجرور ، أو "كان زيد معتكف عندك" معمول الخبر ظرف .
المثال فيه توابع للخبر (معتكفا) ، وهو الجار والمجرور (في المسجد) متعلق بالخبر، ويسمى من توابع معمولات الخبر.
وهنا يجوز أن يقدم معمول الخبر فنقول : "كان في المسجد زيدٌ معتكفًا" أو "كان عندك زيد معتكفًا" باتفاق النحويين .

حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها بأن يقع بينها وبين اسمها المرفوع إذا كان مفعول به :
لو فرضنا أن ذلك المعمول هو مفعول به ، نحو : "كان زيدٌ ضاربًا أخاك"
(زيد) اسم كان ، (ضاربًا) خبر كان ، (أخاك) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والذي نصبها هي كلمة ضاربًا، فهي معمول لضاربًا .
- إذا كان معمول خبر كان مفعول به ، فيمنع تقديمه بعد كان مطلقا ـــــ عند البصريين .
ويجوز تقديمه مطلقا ـــــ عند الكوفيين .
وبعضهم توسط في الحكم، فلا يرى الجواز مطلقًا ولا المنع مطلقًا ـــــ عند ابن السراج ، والفارسي، وابن عصفور.
هؤلاء الثلاثة فصلوا في الأمر: فأجازوا تقديم معمول الخبر : إذا كان الخبر معه متقدمًا ، ومنعوا تقديمه : إذا لم يقدم معه الخبر.
فيكون ترتيب الجملة : كان ، ثم معمول الخبر، ثم الخبر ، ثم الاسم متأخرًا، نحو: "كان أخاك ضاربًا زيدٌ "

- الكوفيون الذين أجازوا مطلقا استدلوا على ذلك بعدد من النصوص ، نحو :
قول الشاعر : قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا
يمدح هؤلاء القوم أنهم مثل القنفد من كثرة المشي بالليل وتفقد الأحوال، فالقنفد يضرب به المثل في المشي ليلًا ، ويقال : "أسرى من قنفد"
(عطية) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، (عودا) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان، (إياهم) الأصل أنها متأخرة في آخر الجملة، فأصل الجملة : "كان عطية عودهم"،
فمعمول الخبر الذي هو الضمير المتصل "هم" انفصل وتقدم بعد كان، وهو مفعول به وليس جار ومجرور أو خبر، ولم يتقدم الخبر معه .
ومن هنا استدل الكوفيون على تقدم معمول الخبر فيؤتى به بعد كان حتى لو لم يكن الخبر معه فأجازوا الحكم مطلقًا.

- البصريون الذين يمنعون مطلقا وطائفة الثلاثة ابن السراج وابن عصفور والفارسي الذين اشترطوا أن يتقدم الخبر مع معموله، لم يقبلوا بهذا الاستدلال وأولوا هذا البيت عدة تأويلات ، منها :
1- بعضهم قال بأن : كان هنا زائدة، وبالتالي ليس لها اسم مرفوع ولا خبر منصوب.
2- وبعضهم قال بأن : اسم كان هنا هو ضمير شأن، تقديره "كانه" ، أي "بما كان الشأن والحال إياهم عطية عودا" ، وبالتالي اسم كان : ضمير شأن متقدم، ولن يكون المعمول متقدمًا على الاسم .
3- وبعضهم قال بأن : الضمير راجع إلى كلمة "ما" الاسم الموصول "الذي"
بناء على هذه التأويلات فإن كلمة عطية لن تكون اسم كان ، وإنما تكون مبتدأ.
4- وبعضهم : خرَّج هذا البيت على أنه ضرورة شعرية.
هذه التأويلات ردا على الكوفيين الذين أجازوا تقديم معمول الخبر مطلقًا بدون تفصيل.

* حكم استعمال كان وأخواتها تامة وليس ناقصة.
ما سبق من الحديث عن كان وأخواتها كان الحديث فيه عن استعمالها ناقصة وهو الاستعمال الشائع المعروف.
سميت ناقصة ؛ لأنه لا يكفيها اسم واحد ، فلابد لها من اسم مرفوع وخبر منصوب.
- **هناك استعمال آخر لكان وأخواتها تكون فيه** تامة ، **وذلك** : إذا اكتفت بالاسم المرفوع ولا تحتاج إلى خبر منصوب .
وهذا الاسم المرفوع لن يعرب على أنه اسم كان، بل على أنه فاعل لكان.
- تستعمل كان وأخواتها على وجهين : النقصان والتمام ، ويكون استعمالها التام في جميع أفعال كان وأخواتها عدا ثلاثة أفعال لا يصح أن تستعمل تامة : " فتئ، ليس، زال " ويجب دائمًا أن تستعمل ناقصة.

أمثلة على استعمال "كان واخواتها" تامة :
أ- قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) **[البقرة:280]**
(كان) فعل ماضي مبني على الفتح ، جاء بعده كلمة مرفوعة (ذو) بمعنى صاحب، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وعسرة مضاف إليه.
لا يوجد في الآية خبر منصوب لكان، وبالتالي فإنها تامة.

ب- "تضارب فلان وفلان فكانت الكارثة"
(كان) جاء بعدها كلمة واحدة مرفوعة ، وليس لها خبر منصوب ؛ لأنها تامة .
(الكارثة) فاعل لكان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ج- قوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) **[الرُّوم:17] .**
(تمسون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، واو الجماعة : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و(تصبحون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة هي الفاعل.
هنا الفعل أمسى وأصبح يحتاج هنا إلى فاعل ولا يحتاج إلى خبر منصوب.

د- قوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ) **[هود:107] .**
(دام) هنا فعل تام ، (السموات) كلمة مرفوعة، تعرب على أنها فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

*** خصائص كان التي تميزها عن أخواتها.**

ذكر ابن هشام بأن كان تختص بأمور منها :
1- جواز زيادتها.
المقصود بزيادة "كان" : أن تستعمل وحدها دون أن يكون لها اسم مرفوع ولا خبر منصوب ـــ وهذا استعمال آخر غير الاستعمالات السابقة.
يشترط لزيادة "كان" شرطان :
أ- أن تكون بلفظ الماضي فقط .
فلا يصح أن تزاد بصيغة الفعل المضارع "يكون" ، أو بصيغة الأمر "كن"، أو بصيغة اسم الفاعل "كائن" ، أو بصيغة المصدر "كون".
- لذلك حكم النحاة على بيت من الشعر بالشذوذ لكونه جاء فيه الفعل كان زائدًا ، لكن بصيغة الفعل المضارع ، وهو قول أم عقيل :
أنت تكون ماجد نبيلُ إذا تهب شمأل بليل
(أنت) ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، (ماجدٌ) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.
زِيدَ الفعل "كان" بين المبتدأ وخبره بصيغة المضارع ، وهذا مخالف للشرط ، لذلك حكم عليه بالشذوذ فلا يقاس عليه .

ب- أن تأتي بين شيئين متلازمين.
هناك كثير من التركيبات المركبة في الكلام تكون أشياؤها متلازمة مع بعضها مثل : المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل، أو الصفة والموصوف، أو الجار والمجرور، أو الاسم الموصول وصلته، أو ما التعجبية وفعل التعجب، أو المعطوف والمعطوف عليه ، نعم وفاعل نعم ...
المقصود بالتلازم : أن تأتي ألفاظ ملازمة لألفاظ أخرى لا يصح فصلها عنها .
- "الجار والمجرور" من الأشياء المتلازمة إلا أن ابن هشام استثناها من الأشياء المتلازمة التي يصح زيادة "كان" بينهما ، فقال:
«كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارًا ومجرورًا»، وغيره من النحاة قد أجاز ذلك.

أمثلة :
«ما كان أحسنَ زيدًا» أصل الكلام «ما أحسنَ زيدًا»،
(ما) التعجبية و(أحسنَ) فعل التعجب، فعل ماضٍ مبني على الفتح، وهما من الأشياء المتلازمة، وتحقق الشرطان فهي :
أنها بصيغة الماضي ، وأتت بين شيئين متلازمين ، فنحكم عليها هنا بأنها زائدة ، فلا نبحث لها عن اسم مرفوع وخبر منصوب

"لم يوجد كان مثلهم"
(يوجد) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، (مثلهم) نائب للفاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
الفعل ونائب الفاعل شيئان متلازمتان، جيء بـ "كان" زائدة بينهما، وهي بصيغة الماضي ، فنحكم عليها بأنها زائدة .

- حكم ابن هشام بالشذوذ على بيت من الشعر جيء فيه بكان زائدة ؛ كونها زيدت بين الجار والمجرور، في قول الشاعر:
جياد بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العرابِ
(على) حرف جر ،(المسومة) اسم مجرور بعلى وعلامة جرة الكسرة الظاهرة على آخره، جيء بكان زائدة بينهما، فحكم ابن هشام بالشذوذ.
وكذلك في قول الشاعر:
فكيف إذا مررت بديار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرام
(جيران) اسم معطوف على ما قبله مجرور مثله وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، (كرام) صفة لكلمة جيران مجرورة مثلها وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، جيء بكان زائدة بين شيئين متلازمين وهما الصفة والموصوف (جيران كرام) .
في هذا البيت حكم سيبويه بأن "كان" زائدة، لكن ابن هشام لم يحكم عليها بالزيادة؛ لأنها عملت عملًا فرفعت الضمير المتصل ،
(واو الجماعة) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل للفعل كان ، فجيء باسم مرفوع يعرب فاعل له،
وبالتالي لا يصح الحكم عليه بأنه زائد ؛ لأنه فعل عامل.

- يرى ابن هشام أن الفعل "كان" يكون زائدًا إذا جيء به مجردًا ليس له معمول ، ووافقه بعض النحويين ، وخالفه سيبويه ؛ لأنه يكفي عندهم في الحكم عليه بالزيادة أن يكون واقعًا بين شيئين متلازمين، وإن كان عاملًا .

- كان وحدها هي التي تزاد في الكلام ، بخلاف بقية أخواتها .

2- يمكن حذفها من الكلام.

حذف كان من الكلام يأتي على 4 أوجه :

الوجه الأول : أن تحذف مع اسمها ويبقى خبرها ـــ وهو الوجه الغالب ، ويكثر إذا وقعت كان المحذوفة بعد حرفي "إن" الشرطية ، و"لو" الشرطية، نحو :

أ- «سر مسرعًا إن راكبًا وإن ماشيًا»

"إن" الشرطية، جاء بعدها الاسم المنصوب راكبًا والاسم المنصوب الآخر ماشيًا،

(راكبًا) خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، حذفت كان مع اسمها ، وتقدير الكلام : «إن كنت ماشيًا وإن كنت راكبًا».

فهذا الحذف جائز وكثير في كان .

ب- قول الشاعر: لا تقربن الدهر آل مطرف   إن ظالمًا أبدا وإن مظلومًا

أصل الكلام : "إن كنت ظالمًا"، حذفت "كان" مع اسمها المرفوع، وفي الشطر الآخر "إن كنت مظلومًا"

فهذا جائز كثير كونها وقعت بعد "إن" الشرطية.

ج- في كلمة مسموعة عن العرب : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ» وهي الرواية القوية المشهورة .

"إن" الشرطية جاء بعدها كلمة خيرًا المنصوبة وتعرب خبر كان المحذوفة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،

وتقدير الكلام: "الناس مجزيون بأعمالهم إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شرٌ"

وهناك رواية أخرى بالعكس : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرٌ فخيراً، وإن شرٌ فشراً»

وتقدير الكلام : "الناس مجزيون بأعمالهم إن كان عملهم خيرٌ فيجزون خيرا، وإن كان عملهم شرٌ فيجزون شرا" لكنها ليست رواية قوية.

وهناك روايتان أخريان في الكلمتين بالنصب " إن خيرا فخيرا " وبالرفع " إن خيرٌ فخيرٌ"

المحاضرة (33)

ذكرنا أمثلة على "إن الشرطية" وهذه أمثلة على "لو" الشرطية :

د- في حديث الرسول ﷺ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»
"لو" الشرطية جاء بعدها (خاتمًا) منصوبة وتعرب خبر كان المحذوفة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
وتقدير الكلام : "التمس ولو كان الملتمس خاتمًا من حديد"، حذفت كان و اسمها المرفوع وبقي الخبر المنصوب وحده ،
وهذا جائز كثير لأن كان وقعت بعد لو الشرطية.
ر- قول الشاعر: لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكًا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
"لو" الشرطية جاء بعدها كلمة (ملكًا) خبر كان محذوفة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
وتقدير الكلام : "لا يأمن الدهر ذو بغي ولو كان الباغي ملكًا" حذفت كان واسمها المرفوع وبقي خبرها المنصوب وحده،
وهذا جائزٌ كثير لأنها وقعت بعد لو الشرطية.

س- "ألا طعامَ ولو تمرًا "،
لو الشرطية جاء بعدها كلمة (تمرًا) خبر كان محذوفة ومنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
والتقدير : "ألا طعامَ ولو كان الطعامُ تمرًا" حذفت كان واسمها وبقي خبرها المنصوب وحده ،
وهذا جائز كثير لأنها وقعت بعد لو الشرطية.
- أجاز سيبويه في كلمة (تمرًا) وجهًا آخر بالرفع : "ألا طعامَ ولو تمرٌ" وتوجيه الرفع هنا بالتقدير "ولو يكون عندنا تمرٌ"
وبالتالي حذفت كان وحذف معها الخبر المنصوب وبقي الاسم المرفوع ــــ هذا وجه آخر ضعيف .
يصح التمثيل به على الوجه الآخر من أوجه حذف كان مع خبرها المنصوب وبقاء الاسم المرفوع وحده.

هل يصح أن نحذف كان واسمها المرفوع ونبقي الخبر المنصوب حتى ولو لم تقع بعد إن الشرطية ولو الشرطية ؟
أجاب ابن هشام بأن هذا قليل ، حيث قال : «وقَلَّ الحذف المذكور - أي حذف كان مع اسمها - بدون إن ولو»
وضرب مثالًا على ذلك القليل بشطر من الرجز في قول الشاعر: من لدُ شولا فإلى إتلائها
الشاعر يتحدث عن اعتنائه بالإبل، ويقول بأنني رعيت هذه الإبل واهتممت بها من حين،
لدُ: حين ، شولا: قيل بأنه مصدر للفعل شال، شالت الإبل شولًا، بمعنى رفعت ذنَبها، أي من لدن كانت صغيرةً، والإتلاء : مصدر للفعل أتلى،
يقال أتلت الإبل، أي: سار خلفها أطفالها، والمقصود : أنني رعيتها واهتممت بها منذ أن كانت صغيرةً إلى أن كبرت.
(لد) صلها لدن وحذفت النون، وتقدير الكلام : "من لدُ كانت الإبل شولًا" حذفت كان واسمها المرفوع وبقي خبرها المنصوب
وهذا كما قلنا يكون كثيرًا إذا وقع بعد "إن" الشرطية أو "لو" الشرطية، وهنا ليس هناك إن ولو الشرطية مع ذلك حذفت كان واسمها،
وهذا من القليل الذي لا يقاس عليه ، والكثير أن يكون ذلك بعد إن الشرطية أو لو الشرطية.

الوجه الثاني : أن تحذف مع خبرها ويبقى اسمها ـــــ وجه ضعيف وقليل في كلام العرب .
ولهذا حكم بالضعف في المثال "ألا طعام ولو تمرٌ"
(تمرٌ) اسم كان المحذوفه مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، حذفت كان والخبر المنصوب وبقي الاسم المرفوع،
وهذا ضعيفٌ في الكلام، وكذلك في قولنا : "إن خيرًا فخيرٌ".

الوجه الثالث : أن تحذف وحدها ـــــ يكون كثيرًا بعد أن المصدرية .
تحذف كان ويبقي الاسم المرفوع والخبر المنصوب، نحو :
أ- «أما أنت منطلقًا انطلقتُ»، أصلها : "انطلقت لأن كنتَ منطلقًا"
أي انطلقت بسبب كونك انطلقت ، في هذا التركيب الفعل (انطلقت) أُخر إلى نهاية الجملة ، فأصبح التركيب "لأن كنتَ منطلقًا انطلقت"،
لام التعريف حذفت ، فأصبح التركيب "أن كنت منطلقًا انطلقتُ" حذف الفعل كان ، وهي متصلة بالتاء ، فستبقى التاء وحدها ولا يصح أن تبقى
وحدها لأنها ضمير متصل يجب أن يتصل بشيء، فيجب أن نحول التاء من ضمير متصل إلى ضمير منفصل، بالتالي أصبح التركيب :
"أن أنت منطلقًا انطلقتُ" جيء بما تعويضًا عن كان ، فأصبح التركيب "أن ما أنت منطلقًا انطلقت" ، أدغمت النون في الميم،
فأصبحت "أما أنت منطلقًا انطلقت"
(أنت) اسم كان، لأن في الأساس التاء هي اسم كان، وتحولت إلى ضمير منفصل ، ونعربها : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم
كان، (منطلقًا) خبر كان منصوب ، حذفت كان وحدها وبقي الاسم مرفوعًا وهو الضمير المنفصل "أنت" وبقي الخبر المنصوب (منطلقًا).
نلحظ أن هذا الأمر حصل بعد أن المصدرية، التي أدغمت مع ما، جاءت فيها ما الزائدة عوضًا عن كان المحذوفة .

ب- قول الشاعر: أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فإن قومي لم تأكلهم الضبُعُ

يقول يا أبا خراشة إذا كنت قد فخرت وأعجبت بنفسك لأنك كنت ذا قوم تفخر بهم، فإن قومي لم تأكلهم السنين المجدبة ، ما زالوا قادرين على نصرتي، فعندي مثل ما عندك .
(أما) أصلها أن ما ، أن المصدرية وما التي جيء بها عوضا عن كان ، وتقدير الكلام : "لا تفخر لأن كنت ذا نفر" ،
حذفت كان وبقي الاسم المرفوع وهو الضمير "أنت" ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم كان المحذوفة ،
(ذا) خبر كان المحذوفة منصوب وعلامة نصبه الألف لأنها من الأسماء الستة، وهو مضاف ونفر مضاف إليه مجرور.
حذفت كان وحدها وبقي الاسم المرفوع والخبر المنصوب وهذا جائز ، لأنها وقعت بعد أن المصدرية.

هل يصح أن نحذف كان وحدها ونبقي الاسم المرفوع والخبر المنصوب حتى لو لم تقع بعد أن المصدرية ؟
أجاب ابن هشام بقوله: «وقل بدونها» أي: أن حذف كان وحدها وبقاء الاسم مرفوعًا والخبر منصوبًا إذا لم تقع بعد أن المصدرية، قليل .
نحو : قول الشاعر: أزمان قومي والجماعة كالذي   لزم الرحالة أن تميل ما ميلا

يقول منذ أزمان كان قومي مع الجماعة مثل الذي لزم الرحالة لا يميل عنها ولا يخرج عنها، فهو مستقيم على طاعته للخليفة مداوم .
(أزمان) ظرف زمان منصوبة وعلامته الفتحة الظاهرة على آخره،(قومي) اسم كان المحذوفة مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم ، والخبر محذوف تقديره :"كائنًا مثل الذي لزم الرحالة"
(والجماعة) الواو: واو المعية (الجماعة) مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
حذفت وحدها وبقي الاسم المرفوع والخبر المنصوب ولم تقع بعد أن مصدرية، فهذا قليل .

الوجه الرابع : أن تحذف كان مع معموليها ــــــ يكون بعد "إن"
أي تحذف كان واسمها المرفوع وخبرها المنصوب.
نحو : "افعل هذا إن ما لا "
"إن" الشرطية ،جاء بعدها كلمة "ما" التي هي عوض عن كان المحذوفة ،
وأصل الكلام : "إن كنت لا تفعل غيره افعل هذا إن ما لا" ، أي : إن كنت لا تفعل غيره ،
حذفت كان وعُوِّض عنها بـ "ما"، وحذف اسمها المرفوع الذي هو الضمير المتصل في "كنت" ، وحذف الخبر " لا تفعل" ، هذه الجملة الفعلية هي الخبر المحذوف، جيء بلا النافية وبقيت ، وحذف بقية الكلام .

3- جواز حذف النون من آخرها .
بقية الأفعال لا يصح أن نحذف الحرف الأخير منها، وحذف النون من "كان" لابد له من شروط .

شروط حذف النون من الفعل "كان" :
1- أن يأتي بصيغة الفعل المضارع، فلا يصح حذف النون من صيغة الماضي "كان" ، أو الأمر "كن" أوغيره.
2- أن يكون مضارعها مجزومًا ، فلا يصح حذف النون من الفعل المضارع المرفوع أو المنصوب .
3- أن يكون علامة الجزم السكون ، فلا يصح حذف النون إذا كان علامة الجزم حذف النون " لم يكونوا "
4- أن لا يأتي بعده ضمير نصب متصل يتصل به .
5- أن لا يأتي بعد النون حرف ساكن.
لأن النون ستكون مجزومة بالسكون، ولا يصح أن يلتقي ساكنان، فيجب أن نحرك النون بالكسر، وبالتالي لاتحذف .
فيجب أن لا يأتي بعدها حرف ساكن حتى يصح حذفها ، نحو :(وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا) [مريم:20] .
الفعل (أك) أصله قبل الجزم "أكونُ" سبقه أداة جزم فأصبح "أكونْ" وبما أن النون الساكنة قبلها واو ساكنة،
ولا يصح أن يلتقي ساكنان حذفت الواو، وأصبحت "أكن" وتحققت الشروط الخمسة فحذفت النون وحذفها جائزا وليس واجبا .
لذلك في إعراب (أك) سنقول : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، أين السكون ؟ السكون على النون المحذوفة جوازا .
فحذف النون هنا جائز، وهذا أمر تختص به "كان" إذا تحقق فيها هذه الشروط .

أمثلة لا يصح فيها حذف نون " يكون" :
أ- "كان محمدٌ نائمًا" لا يصح حذف نون "كان" لأنها بصيغة الماضي.
ب- (وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) لا يصح حذف نون "تكون" ، لأن الفعل غير مجزوم .
وكذلك قوله تعالى : (وَتَكُونَ لَكُمَا الكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ)
ج- (وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) لايصح حذف نون المتوسطة "تكونوا" لأن علامة جزمة حذف النون .
د- قول الرسول ﷺ: «إن يكنه فلن تسلط عليه» لايصح حذف نون "يكنه" لأنه اتصل به ضمير نصب .
هـ - قوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) لايصح حذف نون "يكن" لأنه أتى بعد النون حرف ساكن ، فالواجب أن تحرك النون بالكسر .

- أحد النحاة يونس بن حبيب خالف النحويين في الشرط الخامس،فأجاز أن تحذف النون لو جاء بعدها ساكنًا،
واستدل على ذلك بقول الشاعر: فإن لم تك المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

يقول الشاعر بأن هذه المرآة إذا لم تظهر وسامة في نفسه، أي لم يكن الإنسان وسيمًا فقد أظهرت المرآة جبهة رجل شجاع.
(تك) حذفت النون ، مع أنه جاء بعدها حرف ساكن في "ال التعريف" والمفترض أن لا تحذف كما لم تحذف في قوله تعالى :
(لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ) فاستدل بذلك يونس ، وغيره من النحويين قالوا بأنها ضرورة شعرية .

* باب الحروف التي تشابه كان وأخواتها في العمل .

- هذا الفصل أتبعه ابن هشام بباب كان وأخواتها، و بعض النحويين يفرده في باب مستقل.
- "ما ، لا ، لاتَ ، إنْ" هذه الحروف تشابه كان وأخواتها في العمل، وليس في النوع .
- من جعلها بابًا مستقلًا سماه باب "ما ، لا ، لات ، إن" العاملات عمل ليس ، وخصت "ليس" عن كان وأخواتها من باب تشابه هذا الفعل مع هذه الحروف في النفي ، وليس وكان فعلان من باب واحد.
- تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم ويعرب اسمًا لها، وتنصب الخبر ويعرب خبر لها، فهي تقوم بعمل كان وأخواتها، إلا أنها تختلف معها من حيث النوع كونها حروف والأخرى أفعال.

* الحرف الأول «ما» .

استعمال العرب لها بطريقين :
1- أن تشبه "ليس" فتعمل عملها ـــــــ "ما الحجازية" وهي التي تكلم بها أهل الحجاز، ونزل بها القرآن الكريم
2- أن تستعمل نافية ولا تكون عاملة ـــــــ "ما التميمية" وهي التي تكلم بها بنو تميم.
فلا ترفع اسمًا ولا تنصب خبرًا، وإنما الجملة الاسمية بعدها تعرب مبتدأ وخبر.

- التي نخصها بالحديث هي "ما الحجازية" التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ونزل بها القرآن ، نحو :
أ- قوله تعالى : (مَا هَٰذَا بَشَرًا) [يوسف:31]
(ما) نافية حجازية تعمل عمل "ليس"، (هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم "ما"،
(بشرًا) خبر "ما" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
ب- قول تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) [المجادلة:2]
(ما) نافية حجازية تعمل عمل ليس ، (هن) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم "ما"
(أمهاتهم) خبر ما منصوب وعلامة نصبه الكسرة بدلًا من الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

شروط "ما" النافية حتى تعمل عمل "ليس" أربعة :

1- ألا يقترن اسمها بـ"إن" الزائدة.
يجب أن نأتي بـ"ما الحجازية" بعدها اسمها المرفوع ولا نجعل "إن الزائدة" متوسطة بينهما ، لأنها ستكون حينئذ غير عاملة "تميمية"
نحو قول الشاعر: بني غدانة ما إن أنتمُ ذهبٌ ولا صريف ولكن أنتم الخزف

(ما) جيء بعدها بـ"إن الزائدة" فلم تعمل ، جاء بعدها (أنتم) مرفوع ، و(ذهبٌ) مرفوع أيضا، فلو أن "إن الزائدة" ستكون "ما أنتم ذهبًا" بالنصب وتصبح "ما الحجازية" فلذلك تكون "ما" في البيت غير عاملة ، وبالتالي تعرب :
(ما) نافية ، و(إن) حرف زائد مبني له على السكون لا محل له من الإعراب، و(أنتم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و(ذهبٌ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

المحاضرة (35)

2- ألا ينتقض نفي خبرها بـ"إلا"

أي : لا تقع "إلا الاستثنائية" قبل الخبر، لأن "ما" نافية ، فإذا جيء بـ"إلا" قبل الخبر سينتقض معنى النفي، نحو:

" ما محمد حاضرًا" لو قلنا "ما محمد إلا حاضرًا" فقد نقض معنى النفي الذي أفادته ما ، وسيعرب ما بعدها مبتدأ وخبر .

(ما) حجازية حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، و(محمد) اسم ما مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(حاضرًا) خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ) [القمر:50].

هنا انتقض النفي بواسطة إلا، حيث وقعت "إلا" قبل الخبر ، وبالتالي "ما" هنا غير عاملة.

(ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (أمرنا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

(إلا) أداة استثناء ملغاة ، (واحدة) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران:144].

هنا انتقض النفي بواسطة إلا، حيث وقعت "إلا" قبل الخبر ، وبالتالي "ما" هنا غير عاملة ، لذلك يعرب الاسمان على أنهما مبتدأ وخبر.

- أراد المؤلف أن ينبه على بيت من الشعر ظاهره يوهم خلاف القاعدة التي ذكرناها، وهو قول الشاعر :

وما الدهرُ إلا مَنْجنونًا بأهله   وما صاحب الحاجات إلا معذبا

المنجنون هو الدولاب الذي يدور ويستخدم لرفع الماء من الأماكن المنخفضة إلى الأماكن المرتفعة، كالنواعير وما أشبهها فشبه الدهر بالدولاب أي أن الزمان دوار بأهله، وصاحب الحاجات دائمًا معذب بسعيه في قضاء حاجاته .

(ما) نافية ، (الدهرُ) جاءت بعدها مرفوعة، ثم انتقض النفي بإلا ، (منجنونا) جاءت منصوبة، والمفترض إذا انتقض النفي بـ"إلا" ألا يكون الاسم منصوبًا ؛ لأن "ما" لا تكون عاملة.

هذا البيت موجه بتوجيه آخر من باب "ما زيدٌ إلا سيرًا"، أي : إلا يسير سيرًا، فكلمة "منجنون" ليست منصوبة لأنها خبر "ما"، وإنما لأنها في تقدير المفعول المطلق ، منصوبة لكونها تابعة لفعل محذوف، وتقدير الكلام : "ما الدهر إلا يدور دورانَ منجنون"

فليس في هذا البيت ما ينقض الشرط الثاني .

يقول ابن هشام : "لأجل هذا الشرط ، أي: بقاء نفي ما ، وجب الرفع بعد "بل ، ولكن" نحو :

"ما محمدٌ حاضرًا بل غائبٌ" أو "لكن غائبٌ"

فيفترض أن المعطوف على خبر "ما" يأخذ حكم المعطوف عليه ويكون منصوب مثله ، لكن إذا أتينا بالعطف عن طريق " بل أو لكن"، فلا نعطف بالنصب، لأن المعطوف بعد "بل ولكن" مثبت ليس منفي، ولن تستطيع "ما" أن تعمل فيه .

ومثله "ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ"

لا أستطيع أن أقول "قاعدًا" بالنصب ؛ لأن "ما" يشترط أن يبقى النفي فيها، فما بعد "بل ولكن" هو موجب مثبت وليس منفيًا، لذلك لا ينتقل أثر "ما" إلى ما بعد "بل ولكن" فوجب الحكم على ما بعد "بل ولكن" بالرفع، ولا يصح فيه العطف بالنصب .

3- أن لا يتقدم خبرها.

أي يؤتى بالتركيب على أصله : ما النافية ، ثم الاسم المرفوع ، ثم الخبر المنصوب ، ولا يصح أن نقدم الخبر المنصوب على الاسم المرفوع، لأنه لو قدم لا تكون "ما" حينئذ عاملة ، نحو :

"ما مسيءٌ من أعتب" ، أصل الكلام : "ما من أعتب مسيءٌ"

أي : "ما الذي أعتب مسيئًا"، فما النافية و"من" هنا اسم موصول بمعنى "الذي" وهو اسم ما، (مسيئًا) خبر "ما" متقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، لكن تقدم الخبر ولم يعد منصوبًا ، لأن"ما" إذا تقدم عليها خبرها عليها لا تكون قادرة على العمل.

فإذا ردنا أن تكون "ما" عاملة يجب أن نبقي خبرها في مكانه متأخرًا.

كذلك في قول الشاعر:

وما خُذَّلٌ قومي حتى أخضع لعداي   ولكن إذا أدعوهمُ فهمُ همُ

أصل الكلام : "ما قومي خذلًا"

(ما) نافية حجازية ،(قومي) اسم "ما" ، (خذلًا) خبرها ، تقدم الخبر وبالتالي توقفت "ما" عن عملها ، وتعرب :

(ما) نافية ، و(خذلٌ) خبر مقدم، و(قومي) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره.

بما أن الخبر مقدم ؛ فإن "ما" ليست عاملة.

- أراد ابن هشام أن ينبه على بيت من الشعر قد يكون هناك إشكالٌ في ظاهره، و ذلك في قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرٌ

يمدح بني أمية ، هؤلاء القوم أصبحوا قد أعاد الله عليهم النعمة عندما كانوا سادة في قريش ، ورد الله إليهم هذه السيادة مرة أخرى، لأنهم بنو قريش ليس هناك بشر يشابهونهم .

(ما) النافية ، و(بشر) اسم "ما" متأخر ، و(مثلهم) خبر "ما" متقدم، في الظاهر أن "ما" عاملة و كان المفترض أن ألا تكون عاملة .

لذا نبه ذكر ابن هشام في هذا البيت ، وذكر توجيهات النحويين له ، منها :

1- قال سيبويه بأن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه .

2- قيل بأن الفرزدق قد أخطأ في هذا الأمر لأنه تميمي، وبنو تميم لا يجعلون "ما" عاملة ، فلما أراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز أخطأ فيها .

وهذا الحكم فيه نظر أمر فمن الصعوبة أن نحكم على شاعر فصيح بأنه أخطأ، ولا يعرف القاعدة، وهم يتكلم اللغة بسليقته وليس على القواعد.

3- قيل بأن كلمة "مثلهم" ليست خبر "ما" منصوب ، وإنما هي مبتدأ، لكن الضمة ليست ظاهرة بسبب غلبة الفتحة علامة البناء الذي جاء بسبب إضافة "مثل" إلى الضمير "هم" ، وعندما يضاف اسم معرب إلى كلمة مبنية يجوز فيه أن يبنى على الفتح، وإن كان اسمًا معربًا ،

كما في قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات:23]

(حقٌ) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (مثل) صفة لكلمة "حق" يفترض أنها مرفوعة مثلها وعلامة رفعها الضمة، لكن لم تظهر الضمة لأنها أضيفت إلى "ما" المبنية فأصبحت مبنية .

4- وقيل بأن كلمة "مثل" منصوبة على الحال.

هناك عدة توجيهات في هذا البيت، والشاهد الذي يهمنا :

الشرط الثالث في كلمة "ما" حتى تكون عاملة عمل ليس أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإذا تقدم فإنها لا تعمل .

4- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

الشرط الثالث ألا يتقدم الخبر نفسه، هنا ألا يتقدم معموله .

- معمول الخبر هو الكلمة التي عمل فيها الخبر، فالخبر قد يكون اسمًا عاملًا يرفع وينصب، ، فإذا تقدم شيء من معمولات الخبر على الاسم فإن كلمة "ما" لا تكون عاملة إلا إذا كان ذلك المتقدم ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ لأن الظروف والجار والمجرور من الأشياء التي توسعت فيها ،

نحو قول الشاعر:

وقالوا تَعَرَّفْها المنازلَ من منى   وما كلَّ من وافى منىً أنا عارفُ

(ما) النافية ، يفترض أن اسمها كلمة "أنا"، وخبرها "عارفاً"، أي "ما أنا عارفٌ كلَّ من وافى منى" لو قاله الشاعر بهذه الطريقة ستكون "ما" عاملة، و"كل" مفعول به للخبر عارف ، و"عارف" اسم فاعل ينصب مفعول به، لذلك نصب كلمة "كل" ، وكان يفترض في كلمة "كل" أن تأتي متأخرة بعد كلمة عارفا ، فهي معمول الخبر، لكن الشاعر قدم معمول الخبر وجاء به قبل الاسم، فلم تعد "ما" عاملة ، ولذلك كلمة عارف لم تعد منصوبة ، وبالتالي (أنا)،و(عارف) يعربان على أنهما مبتدأ وخبر .

فلابد أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم حتى تبقى ما عاملة .

- يستثنى من ذلك إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فيجوز حينئذ أن يتقدم معمول خبرها على الاسم المرفوع، كما في قول الشاعر:

بأُهْبةِ حزمٍ لُذْ وإن كنت آمنًا   فما كلَّ حين من توالي مواليًا

معنى البيت : خذ الاستعداد المقترن بالحزم في الأمور، وكن لائذًا ومستعدًا دائمًا، وإن كنت في زمان آمن، فليس الشخص الذي تواليه يكون مواليًا لك دائما ، فقد ينقلب عليك على حين غرة.

أصل الكلام : "فما من توالي مواليًا كلَّ حين" ، (ما) نافية حجازية رفعت كلمة (من) اسم الموصول مبني على السكون في محل رفع اسم ما (مواليًا) خبر "ما" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، (كل حين) معمول للخبر كان المفترض أن يكون متأخرًا ،

(كل) ظرف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، لكنه تقدم، وهذا جائز ؛ لأنه ظرف ولا يبطل عمل "ما"

في البيت السابق : الذي تقدم ليس ظرف وإنما مفعول به، لذلك بطل عمل "ما"، وفي هذا البيت : الذي تقدم ظرف فلم يبطل عمل "ما"

*** الحرف الثاني «لا».**
- تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن عملها عمل ليس قليل ، والكثير فيها أن تكون نافية للجنس.

شروط "لا" النافية حتى تعمل عمل "ليس" أربعة :
يقول ابن هشام : "يشترط لها الشروط السابقة"
- يشترط لها الشروط السابقة المذكورة في كلمة "ما" إلا الشرط الأول : ألا تقع إن الزائدة بين ما واسمها، فهذا لا يشترط في كلمة "لا" ويضاف إليها شرطا آخر .
1- ألا ينتقض نفي خبرها بـ"إلا"
2- ألا يتقدم خبرها على اسمها.
3- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها .
4- أن يكون المعمولان نكرتين.
فيجب أن يكون اسم "لا" نكرة وخبرها " نكرة" ، ولا يصح أن يكون أحدهما معرفة .

- الغالب والكثير في كلمة "لا" أن يكون خبرها محذوفا ، والتركيب : أن يؤتى بكلمة "لا"، بعدها اسمها المرفوع ، وخبرها المنصوب يكون محذوفا، هذا الغالب ، وليس واجبا كما يقول بعض النحويين .
مثال على "لا النافية" خبرها محذوف :
قول الشاعر: من صد عن نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ
(لا) النافية، (براح) اسم لا النافية مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر محذوف، والتقدير : " لا براحُ لي"
وهذا كثير في "لا"
مثال على "لا النافية" خبرها مذكور :
قول الشاعر: تعزى فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيًا
(لا) النافية ، (شيءٌ) اسم "لا النافية" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(باقيًا) خبر "لا" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
وكذلك في الشطر الثاني:
(لا) النافية عملت عمل ليس ، (وزر) اسم "لا" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(واقيًا) خبر "لا" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
وقد تحققت الشروط الأربعة في المثالين.

لماذا اشترطنا الشرط الأول في «ما»، ولم نشترطه في «لا» ؟
لأن «إنْ» الزائدة قد تقع بعد «ما»، لكنها لا تقع بعد «لا»، فلذلك كان هناك وجه لاشتراط هذا الشرط في كلمة «ما» .

* الحرف الثالث «لات» .
- هذا الحرف مختلَفٌ فيه بين النحويين من حيث أصله، لكن المشهور عندهم أن «لات» أصلها : الحرف النافي "لا" زيد عليه" تاء التأنيث"، فأصبحت مثلها مثل «ثم» و«ثمت»، «رب» و«ربت»، فقد تدخل التاء أحيانًا لمجرد التأنيث.
- هي حرف يدل على معنى النفي ، ويقول ابن هشام : "عملها إجماع من العرب" ،
أي: أن العرب أجمعوا على أن كلمة «لات» تعمل عمل ليس .

شروط "لات" النافية حتى تعمل عمل "ليس" :
1- أن يكون اسمها وخبرها ظرفي زمان.
2- أن يحذف أحدهما .
يجب أن يحذف الاسم المرفوع ويبقى الخبر المنصوب وحده أو العكس ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، ويبقى الخبر المنصوب.
نحو قوله تعالى : (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ) [ص:3] .
(لات) حرف نفي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، (حينَ) خبر "لات" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف، (مناصٍ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، أين اسمها ؟ محذوف ،
وتقدير الكلام في غير القرآن: "لات الحينُ حينَ مناص"، أي: ليس الوقت وقت مناص، فيوم القيامة لا مجال للهروب.
انطبق الشرطان : فكلمة "حينَ" خبرها ظرف زمان وكذلك اسمها "الحين" ظرف زمان ، وقد حذف .

- قرئت هذه الآية بقراءة أخرى بالرفع : (ولات حينُ مناصٍ)
فتعرب (حين) على أنها اسم «لات»، وبالتالي أن يكون الخبر المنصوب هو الذي حذف، وتقديره أيضًا كلمة "حين".

- نبه ابن هشام على بيت من الشعر في ظاهره خلاف ما ذكرناه من الشروط ، في قول الشاعر:
لهفي عليك للهفة من خائفٍ   يبغي جوارَك حينَ لات مجيرُ

معناه : أتلهف عليك بسبب لهفة من إنسان خائف كان يبغي جوارك لتحميه حين لا يوجد مجير من الناس.
(مجيرُ) ليست ظرف زمان، لذلك نبه المؤلف بأن رفع كلمة «مجيرُ» في هذا البيت رفعها على الابتداء أو الفاعلية، وليس على أنها اسم لات؛ لأن «لات» لا تعمل إلا في ظرف الزمان.
ويكون التقدير: "يبغي جوارك حين لات مجيرُ" أي: حين لات يحصل مجير، فتكون مرفوعة على أنها فاعل للفعل يحصل،
أو يكون التقدير:"حين لات له مجيرُ"، فتكون مرفوعة على أنها مبتدأ مؤخر، والخبر جار ومجرور مقدم، وقد حذف.

* الحرف الرابع «إنْ» .
- هذا الحرف ليس فيه كلام كثير، لأن «إن النافية» إعمالها عمل ليس نادر ، لكنه مسموع عن العرب،
ويقول ابن هشام هي لغة أهل العالية : المنطقة التي تلي نجد إلى مكة ، وما يجاورها وما يجاور المدينة، تسمى أهل العالية، يتكلمون بـ«إن» ويجعلونها عاملة عمل ليس.
أ- مثال على قول أحدهم : «إن أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية» أي : ما أحد خير من أحد إلا بالعافية .
(إن) نافية عملت عمل ليس، (أحدٌ) اسم إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(خيرًا) خبر إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ب- في قول الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ) [الأعراف:194] ،
الشاهد في قراءة أخرى، هي قراءة سعيد بن الجبير: (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ)، بالتخفيف وليس بالتشديد .
(إن) النافية عملت عمل ليس، (الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل رفع اسم «إن»،
(عبادًا) خبر إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، هذه القراءة يصحُّ الاستشهاد بها على إعمال «إن» عمل ليس.

ج- فقول الشاعر: إنْ هو مستوليًا على أحدٍ   إلا على أضعفِ المجانين
(إن) عملت عمل ليس ، (هو) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم إن، (مستوليًا) خبر إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

* باب زيادة «الباء».

الباء يمكن أن تأتي زائدة في خبر النواسخ ، والنواسخ أفعال : «كان أخواتها»، «ظن وأخواتها»، وأفعال القلوب، وأفعال الرجاء ، وحروف : « إن وأخواتها» ، والحروف الأربعة «ما ، لا ، لات ، إنْ».

- حديثًا حول دخول الباء الزائدة على الخبر تحديدًا .

دخول الباء الزائدة على الخبر قد يكون كثيرًا، وقد يكون قليلًا ، وقد يكون نادرًا :

- الباء تزاد بكثرة ـــــــ في خبر ليس وخبر ما العاملة عمل ليس، أحدهما فعل والثاني حرف ، نحو :

قول الله : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) [الزُّمر:36]

أصل الكلام في غير القرآن: "أليس الله كافيًا عبده،دخلت الباء الزائدة على خبر ليس في الآية ويعرب جار ومجرور في محل نصب خبر ليس.

كذلك قول الله : (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ) [البقرة:74]

(ما): حرف نفي ملحق تعمل عمل ليس ، (الله) اسم ما مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر يفترض أن يكون منصوبًا، "غافلا"، لكن الباء زيدت في الآية ، وبالتالي تعرب (بغافل) جار ومجرور في محل نصب خبر "ما" .

- الباء تزاد بقلة ـــــــ في خبر لا النافية ، وكل فعل ناسخ منفي ، نحو :

أ- قول الشاعر:

وكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعة   بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب

الشاعر سواد بن قارب، يخاطب الرسول ﷺ بقوله: اشفع لي يوم القيامة يوم لا يغني من الشفعاء عن أحد شيئًا.

(لا) النافية ملحقة بليس عملت عملها ، (ذو): اسم لا النافية مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف والشفاعة مضاف إليه ، (بمغنٍ) أصلها "مغنيًا" لكن الشاعر أدخل عليها الباء الزائدة، فأصبحت جار ومجرور في محل نصب خبر "لا" .

ب- قول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزادِ لم أكن   بأعجلِهم إذ أعجلُ القوم أجْشعهم

(أكن) سبق بأداة نفي لم، واسمها : ضمير مستتر وجوبًا تقديره "أنا"، (بأعجلِهم) أصلها "أعجلَهم" لكن سبقت بحرف الجر الباء، فأصبحت جار ومجرور في محل نصبر خبر "أكن" .

ج- قول الشاعر:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه   فلما دعاني لم يجدني بقُعْدِدِ

الفعل (وجد) من أخوات "ظن" الأفعال التي تنصب مفعولين، نصبت المفعول الأول وهو (الياء المتصلة) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول، والمفعول به الثاني (بقعدد) أصلها "قعددًا" لكن دخلت عليها الباء الزائدة، فأصبحت جار ومجرور في محل نصب مفعول به ثانٍ .

زيادة الباء في هذه الأمثلة قليلة ؛ لأن الفعل الناسخ منفي .

- يندر زيادة الباء ـــــ في غير ذلك . كما قال ابن هشام : « يندر في غير ذلك»
أي: إذا كان الناسخ غير "ليس" و "ما" و"لا" و الأفعال الناسخة المنفية ؛ فإن زيادة الباء في الخبر تكون نادرة،
كالإتيان بالباء الزائدة في خبر «إن»، أو خبر «لكن»، أو خبر «ليت»، **نحو :**

أ- قول الشاعر : فإن تنأى عنها حِقبة لا تلاقِها فإنك مما أحدث بالمجرب

(إنك) الحرف الناسخ «إن» ، والكاف : ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسم إن ، وخبرها (بالمجرب) أصلها "مجربُ" دخلت عليها الباء الزائدة، وبالتالي تعرب جار ومجرور في محل رفع خبر "إن"

الشاهد : أن الباء جاءت زائدة في الخبر ، وهذا نادر ؛ لأن الناسخ هنا «إن».

ب- قول الشاعر : ولكن أجرًا لو فعلت بهين وهل ينكرُ المعروف في الناس والأجرُ

(لكن) حرف ناسخ من أخوات «إن»، (أجرًا) اسم لكن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، (بهين) أصلها "هينٌ" دخل عليها الباء الزائدة فأصبحت جار ومجرور في محل رفع خبر "لكن"

نحكم على زيادة الباء هنا بالندرة .

ج- قول الشاعر: يقول إذا اقلول عليها وأقرضت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

يصف شاعره بأنه إذا قلول عليها، إذا وثب عليها وأقرضت، يقول ألا ليت هذا العيش اللذيذ دائمًا ومستمرًا، الشاهد هنا: «ألا ليت»،

(ليت) من أخوات "إن"، (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، (بدائم) أصلها "دائمٌ" لكن دخلت عليها الباء الزائدة فأصبحت جار ومجرور في محل رفع خبر ليت.

نحكم على زيادة الباء هنا بالندرة .

* باب أفعال المقاربة .

- يسمى باب أفعال المقاربة مع أن أفعال المقاربة جزء من الباب ، وليس كل الباب متضمنا لأفعال المقاربة ، لكن من باب تسمية الكل بالجزء.

باب أفعال المقاربة يندرج تحته ثلاثة أنواع من الأفعال :

1- أفعال المقاربة : هي التي تدل على قرب حدوث الخبر، وهي ثلاثة : «كاد ، كَرَبَ ، أوشك» نحو :
«كاد المطر أن ينزل» ، «كرب محمد أن ينجح» ، «أوشكت الشمس أن تغيب»

2- أفعال الرجاء : هي التي تدل على رجاء حصول الخبر، وهي ثلاثة : «عسى، وحَرَى، واخلولَق» نحو :
«عسى محمد أن يحضر»، «حرى زيد أن ينجح»، «اخلولقت السماء أن تمطر»

3- أفعال الشروع : هي التي تدل على الشروع في الخبر، وأفعال هذا الباب كثيرة غير محصورة ، منها : «أنشأ، طفق، جعل، أخذ، بدأ».
«بدأ محمد يذاكر دروسه»، «جعل عليٌّ يقرأ الصحيفة»، «أنشأ طارق يبني بيته»، «طفق محمد يصحح أخطاءه».
فهي تدل على خبر بدئ فيه ، أنشئ فيه ، شرع فيه.

عمل هذه الأنواع الثلاثة : كما يقول ابن هشام : «ويعملن عمل كان» أي:
تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.
الفرق بينها وبين "كان وأخواتها": أن أفعال المقاربة ، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع، يجب أن يكون خبرها جملة، ولا يصح أن يكون اسمًا مفردًا، بخلاف كان وأخواتها .
- حكم النحاة على بعض النصوص التي جاء فيها خبر هذه الأفعال مفردًا، بالشذوذ؛ لأنه يشترط أن يكون الخبر جملة، فلا يقاس عليها .
أمثلة على هذه النصوص الشاذة :
أ- قول الشاعر : فأُبْتُ إلى فهم وما كدتُ آيِبًا وكم مثلُها فارقتُها وهي تصْفِرُ
معناه : رجعت إلى قبيلتي"فهم"، وما كدت أن أرجع وأعود، وكم قبيلة فارقتها وهي حزينة على فراقي.
(كدت) من أفعال المقاربة، وجاء بعده (التاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كاد، (آيبا) خبر كاد منصوب ،
حكم عليه النحاة بأنه شاذ؛ لأن الخبر جاء اسم مفرد .

ب- في كلمة سمعت عن العرب: «عسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا»
الغوير: تصغير غار والغار معروف، والأبؤس: جمع بؤس، أي: عسى الغار أن يكون بؤسًا على أصحابه تدعو عليه.
(عسى) من أفعال الرجاء ، (الغوير) اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (أبؤسا) خبر عسى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
الشذوذ هنا في أن الخبر جاء اسما مفردًا ، والواجب يكون جملة.

- نبه المؤلف إلى : قوله تعالى : (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) [ص:33] .
فقد يظن ظان أن الفعل «طفق» قد رفع الاسم الذي هو ضمير مستتر، ونصب خبره "مسحًا" ،
والصحيح أن كلمة «مسحًا» ليست خبر لطفق ، وإنما مفعول مطلق لفعل محذوف، وتقدير الكلام :"طفق يمسح مسحًا"، والجملة في محل نصب خبر طفق .

- إذا سمع شيء من النصوص التي جاء فيها خبر هذه الأفعال اسمًا مفردًا فإنه يحكم عليه بالشذوذ.

شروط الجملة التي هي خبر لهذه الأفعال :
1-أن تكون جملة فعلية.
أي تبتدئ بفعل أيًا كان زمنه ، فلا يصح أن يكون الخبر جملة اسمية.
لذلك حكم النحاة على بيت من الشعر بالشذوذ ؛ الخبر فيه جاء جملة اسمية وهو قول الشاعر:
وقد جعلت قلوصُ بني سُهيلٍ من الأكوار مرتعُها قريبُ
القلوص: ناقة ترجع إلى بني سهيل، جعلت مرتعها قريبًا من ديارهم .
(جعل) من أفعال الشروع ، (قلوص) اسم لجعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، (بني) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأفعال الستة، وهو مضاف، و(سهيل) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.
الشاهد : أن خبر "جعل"جملة اسمية «مرتعها قريب» ، وهذا مخالف للشرط فحكم عليه بالشذوذ.

شرط الفعل في الجملة الفعلية التي هي لخبر هذه الأفعال ثلاثة أمور:

1- أن يكون رافعًا لضمير الاسم .

وبالتالي سيكون الترتيب : الفعل من أفعال هذا الباب ، بعده الاسم المرفوع، ثم الخبر المنصوب جملة فعلية، فعلها يرفع ضمير مستترًا يعود على الاسم الذي قبله ، ولايرفع اسمًا ظاهرًا ، نحو : «جعل محمدٌ يحل واجباته»

(جعل) الفعل ، و(محمد) اسم جعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(يحل واجباته) جملة فعلية في محل نصب خبر جعل، (يحل) فعل مضارع ، (واجباته) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو"، يعود على محمد الذي هو اسم جعل.

فلابد أن يكون في الجملة الفعلية فعلا يرفع ضميرًا مستترًا يعود على الاسم المذكور.

- واجه النحاة بعض النصوص التي لم يتحقق فيها هذا الشرط، بأن جاء الخبر جملة فعلية فيها فعل، الفعل فيها لا يرفع ضميرًا مستترًا، وإنما يرفع اسمًا ظاهرًا، نحو :

أ- قول الشاعر : وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربَ الثمِلِ

(جعلت) من أفعال الشروع ، (التاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم جعل ، خبره «يثقلني ثوبي» جملة فعلية الفعل فيها رفع اسمًا ظاهرًا "ثوبي"، فكلمة «ثوبي» وبالتالي لم يرفع ضميرًا مستترًا يرجع إلى الاسم "التاء"

لكن الشاعر جعل الفاعل اسمًا ظاهرًا ، وليس ضميرًا مستترًا ؛ لذلك النحاة وجهوا هذا البيت حتى يبقى الشرط مستقيمًا،

قالوا بأن كلمة «ثوبي» ليست فاعل للفعل "يثقلني"، وإنما هي بدل من الضمير التاء .

فكلمة ثوبي: هي بدل اشتمال من التاء، وبالتالي كلمة "يثقلني" الفاعل فيها ضميرًا مستترًا تقديره "هو" يعود على الثوب.

ب- قول الشاعر :
وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجارُه وملاعبُه
معنى البيت: أسقي الثرى والتراب لديار تلك المحبوبة من دمعي مما أبثه وأشكو إليه حتى كاد يرحمني ويحن علي وتكلمني أحجاره وملاعبه
(كاد) من أفعال المقاربة، اسمه : الفعل ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على ديار تلك المحبوبة ، (تكلمني) الخبر جملة فعلية، والفعل "تكلم" رفع اسمًا ظاهرًا (أحجاره) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهذا مخالف للشرط؛ فلم يرفع ضميرًا مستترًا يعود على اسم كاد ؛ لذلك خرج النحويون هذا البيت بأن الاسم المرفوع «أحجاره» ليس فاعلًا للفعل «تكلمني» ، وإنما بدل من الضمير المستتر السابق وبالتالي فإن الفعل تكلمني فاعله ضميرًا مستتر.

- استثنى النحاة من ذلك فعلًا واحدًا : "عسى" وأجازوا فيه أن يكون رافعًا لاسم سببي .
المقصود بالاسم السببي : الاسم المضاف إلى ضمير يعود على اسم "عسى" ،
أي أن التركيب : يؤتى بالفعل «عسى» ، ثم يؤتى باسم مرفوع، ثم يؤتى بخبره الجملة فعلية، وهذه الفعل في الجملة الفعلية فاعله ضمير مستتر يعود على اسم "عسى" ، ويجوز أن يكون فاعله اسمًا ظاهرًا ، لكنه سببيًا وذلك بأن يكون هذا الضمير الظاهر مضافًا إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم نحو قول الشاعر : وماذا عسى الحجاجُ يبلغُ جُهدُه إذا نحن جاوزنا حفيرَ زيادِ
(عسى) من أفعال الرجاء ، (الحجاج) اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره ، خبره جملة فعلية مكونه من الفعل والفاعل (يبلغ جهده) يفترض أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا لكنه جاء اسمًا ظاهرًا «جهده» وهذا أمر جائز للفعل «عسى» وحده ،
لكن نريده أن يكون سببيًا بأن يكون مضافًا إلى ضمير، وهذا هو موجود في «جهده» فهي مضافة إلى ضمير يرجع إلى اسم عسى "الحجاج"
- هذا جائز في عسى وحدها أما بقية الأفعال الأخرى من «أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع» فيجب أن يكون فعلها الموجود في الخبر رافعًا لضمير مستتر يعود على اسمها.

2- أن يكون مضارعًا .

يجب أن يكون هذا الفعل مضارعًا أما أن يكون فعلًا ماضيًا فهذا شاذ .
في قول ابن عباس : «فجعل الرجلُ -إذا لم يستطع أن يخرجَ- أرسلَ رسولًا»
(جعل) من أفعال الشروع، (الرجل) اسم جعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، (أرسل) فعل ماضٍ مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل الذي هو اسم جعل ، والجملة الفعلية في محل نصب خبر جعل .
(إذا لم يستطع الخروج) جملة اعتراضية إذا حذفت يصبح الكلام «جعل الرجل أرسل رسولًا»
الخبر تحقق فيه الشرط بأنه جملة فعلية فيها فعل يرفع فاعلًا، لكن تخلف فيها أن فعلها ليس مضارعا .
فحكم ابن هشام على هذه المقولة بأنها شاذة؛ لأنها خالفت القاعدة.

3- أن يكون ذلك الخبر مقرونًا بـ«أن» إذا كان الفعل «حرى أو اخلولق».

ليس كل كل هذه الأفعال يشترط فيها أن يكون خبرها فعله مقترنًا بـ«أن».
نحو : «حرى زيد أن يسافر»
(حرى) فعل ماضي من أفعال الرجاء مبني على الفتح لا محل له من الإعراب،(زيد) اسم حرى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره
(أن) حرف مصدري مبني على السكون لا محل لها من الإعراب،(يسافر) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
الاسم المؤول من «أن» والفعل الذي بعده : في محل نصب خبر حرى ، الخبر هنا جاء جملة فعلية فعلها مضارع سبق بأن .
«اخلولقت السماء أن تمطر»،
(اخلولق) فعل ماضٍ مبني على الفتح من أفعال الرجاء ، (السماء) اسم "اخلولق" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،
(أن) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب،(وتمطر) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره،
والفاعل ضمير مستتر تقديره "هي" يعود على السماء، فالخبر هنا جملة فعلية فيها فعل مضارع سبق بأن.
- «حرى، واخلولق» فعلان لابد في خبرهما أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع قبله "أن"، فلا يصح أن نأتي بالخبر فيه جملة فعلية فعلها مضارع بدون «أن» ، نحو : «حرى زيد يذهب»، أو «اخلولقت السماء تمطر».

- أفعال الشروع عكس «حرى، واخلولق»، يجب أن نأتي خبرها جملة فعلية فعلها مضارع مجردًا من «أن».
نحو قوله تعالى : (وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ) [طه:121]
(طفقا) فعل ماضي من أفعال الشروع ،و(ألف الاثنين) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم "طفق"،
و(يخصفان) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والفاعل "ألف الاثنين"
والجملة فعلية في محل نصب خبر (طفقا) ، فعلها مضارع مجرد من «أن»، وهو الواجب.

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

- بقي «عسى و أوشك »، «كاد و كرب» : كلها تشترك في : جواز الوجهين ، فيجوز أن نأتي بالخبر جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بـ«أن»، أو مجرد من «أن»، ولكن حكم «عسى، وأوشك» يختلف عن «كاد، وكرب» .

- «عسى ، وأوشك» يجوز فيهما الوجهان لكن الغالب و الأكثر أن تكون مقترنة بـ«أن» نحو قول الله: (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) [الإسراء:8]
(ربكم) اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره (أن يرحمكم)، الجملة الفعلية فعلها مضارع سبق بـ«أن» المصدرية الناصبة، وهذا هو الغالب في "عسى" ومثلها الفعل "أوشك": نحو قول الشاعر:
ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا   إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
(أوشك) فعل ماضي من أفعال المقاربة ، (واو الجماعة) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم أوشك، خبره الجملة الفعلية "أن يمنوا ويمنعوا" فعلها مضارع سبق بأن وهو الغالب.

ويجوز فيهما الوجه الآخر : أن يكون خبرها جملة فعلية بدون «أن» وهو قليل ، نحو قول الشاعر:
عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه   يكون وراءه فرج قريب
(عسى) من أفعال الرجاء ، (الكرب) اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره الجملة الفعلية «يكون وراءه» فعلها مضارع لم تسبق بأن .
وكذلك قول الشاعر:
يوشكُ من فرَّ من منيته   في بعض غراته يصادفها
(من) اسم يوشك اسم موصول بمعنى "الذي" ، خبره الجملة الفعلية "يصادفها" فعلها مجرد من "أن" .

- «كاد، وكرب» على العكس فيجوز فيهما الوجهان ، لكن الغالب والكثير فيهما أن يكون الخبر الجملة فعلية فعلها مضارع مجرد من "أن"
نحو: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) [البقرة:71]
(كادوا) من أفعال المقاربة ،(واو الجماعة) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كاد، والخبر الجملة فعلية "يفعلون" لم يسبق فعلها بـأن ، وكذلك قول الشاعر:
كَرَب القلب من هواه يذوب   حين قالوا الوشاة هند غضوب
(كرب) من أفعال المقاربة ، (القلب) اسم قرب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره الجملة الفعلية (يذوب) فعلها مضارع لم يسبق بأن.

لكن يجوز فيهما الوجه الآخر : أن يكون مقترنًا بأن وهو قليل، نحو قول الشاعر :
كادت النفس أن تفيض عليه   منذ ثوى حشو ريض وبرود
(كادت) من أفعال المقاربة ، (النفس) اسم كاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره الجملة الفعلية (أن تفيض عليه)، فعلها المضارع سبق بأن، وكذلك قول الشاعر :
سقاها ذووا الأحلام سجْلًا على الظما   وقد كَرَبت أعناقها أن تقَطَّعَ
(كرب) من أفعال المقاربة، (أعناقها) اسم قرب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، خبره الجملة الفعلية (أن تقطع)، فعلها المضارع سبق بأن .

- دخول "أن" في خبر أفعال الرجاء والمقاربة والشروع منه ما هو واجب في خبر «حرى، واخلولق»، ومنه ما هو ممتنع في خبر أفعال الشروع، ومنه ما يجوز فيه الوجهان على اختلاف في القلة والكثرة في «عسى ، أوشك » و«كاد ، كرب» .

- عند سيبويه أن : "كرب" خبرها يجب أن يكون مجردًا من "أن" ولا يجوز فيه الوجهان.

المحاضرة (39)

* تصاريف تلك الأفعال .

- أفعال هذا الباب سواء أفعال الرجاء، أو المقاربة، أو الشروع ملازمة لصيغة الفعل الماضي ، **إلا الأفعال الأربعة التالية :**
"كاد ، أوشك ، طفق ، جعل " فوجد لها صيغ اخرى .

استعمالها هذه الأفعال الأربعة بصيغة المضارع :
استعملت هذه الأفعال الأربعة بصيغة الفعل المضارع ، نحو :
أ- قول الله : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) [النور:35]،
من "كاد يكاد"، وليس "كاد يكيد"
(يكاد) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره من أفعال المقاربة، (زيتها) اسم يكاد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
(يضيء) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو"، يعود على اسمها "زيتها"،
والجملة فعلية في محل نصب خبر للفعل يكاد.
نلحظ أن الخبر جاء فعلًا مضارعًا مجردًا من "أن"، فهذا جائز في كاد، وهو الأغلب والأكثر.
ب- في قول الشاعر :
يوشك من فر من منيته   في بعض غراته يوافقها
(يوشك) استعمل بصيغة الفعل المضارع.

- يقول ابن هشام : الفعل المضارع "يوشك" أكثر استعمالًا من ماضيه .
- الفعل (طفق) سمع له ضبطان : الأول **(طَفَقَ يَطفِقُ) مثل «ضرب يضرِب»، والثاني (طفِقَ يطْفَقُ)، مثل «علِم يعلَم »**

ج- قول الشاعر :
إن البعير ليهرم حتى   يجعلُ إذا شرِب الماءَ مجًّا

استعمالها بصيغة اسم الفاعل :
- استعمال اسم الفاعل لثلاثة منها : " كاد ، كَرَبَ ، أوشك " نحو :
قول الشاعر :
أموت أسىً يومَ الرجامِ وإنني   يقينا لرهنٌ بالذي أنا كائدُ
استعمل له فعل مضارع .
قول الشاعر:
أبني إن أباك كاربُ يومه   فإذا دعيتَ إلى مكارم فاعجل
لم يستعمل له فعل مضارع.
قول الشاعر:
فإنك موشكٌ ألا تراها   وتعدو دون غاضِرةَ العَوادي
"أوشك موشك" مثل "أحضر مُحضِر"
استعمل له فعل مضارع .

- عقب ابن هشام وأبدى رأيه قائلا : «والصواب أن الذي في البيت هو كابدٌ» يعني الصواب ليس "كائد" فتكون اسم فاعل من "كبَد"
وبالتالي ليس هناك اسم فاعل للفعل "كاد"، أي أن البيت مصححًا محرفًا، وهذا تصحيحه .
- كما أبدى رأيه في البيت الذي استدللنا به على اسم الفاعل للفعل "كرب" وقال : بأنه في اسم فاعل للفعل "كرب" التام الذي يحتاج إلى فاعل فقط ، وليس الناقص الذي من أفعال المقاربة .
نحو قولهم : «كَرَب الشتاءُ»، أي إذا قَرُب أو «كرب الحجَ» أو «كرب رمضانُ» .

المحاضرة (40)

استعمالها مصدرا :

- استعمل المصدر لفعلين منها : «طفق، وكاد».

سمع مصدران للفعل (طفق) بحسب اختلاف ضبطهما : «طفق يطفِق طُفوقًا»، أو «طفق يطفَق طَفَقًا»

وسمع للفعل (كاد) أكثر من مصدر : «كَوْدًا، ومَكَادًا، ومكادةً».

وبقية الأفعال ليس لها مصادر.

تركيب يختص بثلاثة أفعال منها : «عسى، واخلولق، وأوشك» :

- يجوز إسنادها إلى تركيب "أن يفعل" أي أن التركيب مكون من : أن المصدرية والفعل بعدها، ولن نأتي باسم مرفوع على أنه اسمها ، وإنما بالمصدر المؤول ، وحينئذ سيعرب على أنه فعل ليس من أفعال الرجاء أو المقاربة ، فلن يحتاج إلى اسم وخبر ، وسيعرب "أن" والفعل بعدها في محل رفع فاعل لأحد هذه الأفعال ، نحو :

أ- على ذلك في قول الله - تعالى - : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ) [البقرة:216]

الفعل (عسى) فعل ماضٍ لم يخرج عن معنى الرجاء، فلايزال معنى الرجاء فيه لكن هذا أسلوب آخر، لن نبحث فيه عن اسم له وخبر.

ونقول (أن) حرف مصدري ناصب للفعل المضارع ، (وتكرهوا) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، (واو الجماعة) ضمير متصل في محل رفع فاعل للفعل تكره ، والتركيب (أن تكرهوا) في تأويل مصدر فاعل الفعل "عسى"

وجهان جائزان في كلمة "عسى" إذا كان هناك اسم متقدم عليها :

قال ابن هشام : «إذا تقدم على إحداهن – يعني الأفعال الثلاثة - اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخر عنها ، نحو : "زيد عسى أن يقوم" فهذا ينبني عليه أمران :

1- جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم فتكون مسندة إلى "أن والفعل" مستغنًى بهما عن الخبر ،

2- جاز تقديرها مسندة إلى الضمير وتكون "أن والفعل" في موضع نصبها الخبر»

- إذا لم يتقدم عليها الاسم وهو أصل الكلام ، نحو : «عسى أن يقومَ زيدٌ» فإعرابها :

(أن) حرف مصدري، (يقوم) فعل مضارع منصوب بأن، (زيد) فاعل مرفوع وعلامة الضمة الظاهرة على آخره.

والتركيب «أن يقوم زيد» والمصدر المؤول في محل رفع فاعل للفعل عسى .

هذا هو التركيب الأصلي ليس فيه ضميرًا مستترا نقول عنه بأنه اسم عسى.

- أراد المؤلف أن ينبه إلى أنه إذا قدمنا كلمة «زيد» : «زيدٌ عسى أن يقوم»، فيجوز فيها وجهان :

(زيد) تعرب مبتدأ، و«عسى» تعرب إعرابها المعروف : فعل ماضٍ مبني على السكون من أفعال الرجاء،

و«أن يقوم»، أن: حرف مصدري ناصب، ويقوم: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر يعود على زيد المتقدم ، و"أن يقوم" في محل رفع فاعل للفعل عسى .

وبالتالي كلمة "عسى" هنا لن يكون فيها ضمير وإنما رفعت الاسم المؤول، وهذا وجه جائز فيها .

ويجوز فيها وجه آخر هو : «زيدٌ»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره،

«عسى»: فعل ماضٍ من أفعال الرجاء مبني على الفتح المقدر، واسم عسى: ضمير مستتر تقديره "هو"و يرجع إلى زيد،

و«أن يقوم» أن : مصدرية ناصبة ، ويقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، و"أن" وما دخلت عليه في تأويل اسم منصوب على أنه خبر لعسى .

فتكون «عسى» حينئذ رجعت إلى أصلها وهو : أن تكون عاملة رفعت الاسم ونصبت الخبر .

- ويظهر الفرق بين التوجيهين السابقين كما يقول ابن هشام : «ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع»

فإذا أردت أن تجعل اسم عسى ضميرًا سيتغير الكلام في التأنيث ، نحو : «هند عست أن تقوم»، أو المثنى :

«الزيدان عسيا أن يقوما»، والجمع المذكر : «الزيدون عسوا أن يقوموا»، والمؤنث الهندات : «الهندات عسين أن يقمن»

نلحظ بأن الفعل "عسى" أتى بعده ضمير متصل بارز (واو الجماعة أو نون النسوة أو ألف الاثنين) ؛ لأننا نريده اسم لعسى ،

وبالتالي «عسى» في هذا التوجيه عاملة عملها المعتاد رفعت الضمير اسمها ، وما بعده "أن يقوم أو أن يقمن أو أن يقوموا أو أن يقوما"، سيكون في محل نصب خبر لعسى.

لكن لو أتينا بالتوجيه الأول في «زيد عسى أن يقوم»، على اعتبار أن "عسى" ليست عاملة وإنما ترفع "أن يقوم" على أنه فاعل لها، سيكون التقدير لو غيرنا زيد إلى "هند أو زيدان أو زيدون أو هندات" ، تقدير الخروج من الضمير، بأن تكون عسى في الجميع، نحو :

«زيد عسى أن يقوم»، «هند عسى أن تقوم»، «الزيدان عسى أن يقوما»، «المحمدون عسى أن يقوموا»، «الهندات عسى أن يقمن»،

فلن يتصل الفعل ضمير ؛ لأنه لا يرفع ضميرا ، وإنما يرفع الاسم المؤول "أن يفعل" في محل رفع فاعل عسى.

ويمكنكم التواصل عبر البريد : i.m.a.m2010@hotmail.com

- يقول ابن هشام : بقاء عسى على صيغة واحدة هو **الأفصح** ، كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا) [الحجرات:11]، فلم يقل «عسوا أن يكونوا »

- ويقول : إذا ولي إحداهن – أي الأفعال الثلاثة : عسى ، اخلولق ، أوشك - أن والفعل ، وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو : "عسى أن يقوم زيد" الاسم لم يأتي متقدماً بل أتى متأخراً في مكانه ، ولن نقول "زيد عسى أن يقوم"
وفي هذه الحالة يجوز أن يقدر الفعل خالياً من الضمير فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم ، و"عسى" مسندة إلى "أن والفعل" مستغناً بها عن الخبر وأن يقدر متحملا لضمير ذلك الاسم فيكون الاسم مرفوعا بعسى ، وتكون "أن والفعل" في محل نصب على الخبريه .

أي أنه يجوز في "عسى" وجهان :

1 - وجه ظاهر : عسى: فعل من أفعال الرجاء مبني على الفتح المقدر.
أن يقوم زيد : أن : حرف مصري .
يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة.
زيد : فاعل مرفوع للفعل "يقوم" وعلامة رفعه الضمة .
والمصدر المؤول (أن يقوم) في محل رفع فاعل للفعل عسى .
2 - أن يكون الاسم مرفوعا بعسى .
"عسى أن يقوم زيدٌ" فلا تعرب "زيد" فاعلا للفعل "يقوم" وإنما تعرب على أنها اسم عسى متأخرا .
زيد : اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
أن يقوم : أن : حرف مصدري.
يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .
وفاعله ضمير مستتر ، والمصدر المؤول (أن يقوم) في محل رفع خبر عسى .
فتكون عسى حينئذ عاملة عملها رفعت الاسم لكنه تأخر ، ونصبت الخبر وهو المصدر المؤول المتقدم.

- وقد ذكر ابن هشام أن هذا الوجه منعه الشلوبين : لضعف هذه الأفعالعن توسطها فيفترض في "عسى" أن تعمل عملها المعتاد ثم يأتي بعدها اسمها المرفوع ثم خبرها المنصوب ، وهنا اسمها المرفوع تأخر وخبرها المنصوب تقدم ، فعمل هذه الأفعال في التقديم والتأخير ليس قويا لذلك يرى أن هذا الوجه ممتنع ولم يجزه.
- وغيره من النحاة أجازه : كالمبرد والفارسي والسيرافي كما يقول ابن هشام.

الفرق بين هذين الوجهين يظهر في التثنية والجمع والتأنيث :
"عسى أن يقوما أخواك " ، "عسى أن يقوموا إخوتك" ، "عسى أن يقمن أخواتك" ، "عسى أن تطلع الشمس"
حيث يكون إعرابها في الوجه الثاني :
أن يقوما : أن : حرف مصدري، يقوم : فعل ، ألف الاثنين : فاعل ، والمصدر المؤول "أن يقوما" في محل نصب خبر عسى مقدم.
أخواك : اسم عسى مؤخر مرفوع بالألف .

لكن لو أعربت على الوجه الأول (فاعل لعسى) سنقول : "عسى أن يقوم أخواك" بدون تثنية الفعل .

- هذه المسألة تكون جائزة في "عسى واخلولق وأوشك" دون غيرها من الأفعال .

* مسألة كسر سين عسى .

يقول ابن هشام : "يجوز أن تكسر سين عسى خلافا لأبي عبيدة -معمر بن الوليد- الذي منع كسر السين"

كسر السين مقيد عند ابن هشام بشرط : أن يكون الفعل "عسى" مسندا لأحد الضمائر الثلاثة :

- تاء الفاعل : عسِيت .
- نا الدالة على الفاعلين : عسِينا.
- نون النسوة :عسِين .

فهنا يجــــــــــــــــــــــوز كسر السين .

ومثاله في قراءة نافع لقوله تعالى : (فهل عسِيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا) ، وقوله : (هل عسِيتم إن توليتم)

هنا أسند الفعل "عسى" إلى تاء الفاعل ، فيجوز كسر السين .

تم بحمد الله

انتهيت بعون الله من ملخص شامل للمادة ؛

راجية لي ولكم النفع والفائدة .

***

لا ينسب هذا الملخص إلا لصاحبة المجهود ؛

حفظا للجهود ، ورجاء الدعوات الخاصة ممن استفاد .

وقد نوافيكم بنسخ أخرى مطورة – إن تيسر ذلك بعون الله –

***

لا تنسوني من صادق دعائكم !

***

تمنياتي لكم حياة علمية ثرية موفقة

وتحياتي لكم

سمية كمال زلط